جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 10/6028277

أثر منظومة الإقتصاد الريعي على التنمية المستدامة فى الجزائر

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالب:

أنيس أوجاني.

إشراف الدكتور:

د. بوقنور إسماعيل.

أعضاء اللجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. منصر جمال	قالمة	رئيسا
د. بوقنور إسماعيل	قالمة	مشرفا و مقررا
أ. لبال نصر الدين	قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل في حلته النهائية.

أتقدم بشكري إلى كل من أسدى إلي عونا في إنجاز هذا العمل و أخص بالذكر.

الإستاد المشرف"**بوقنور إسماعيل**".

الذي قدم لي العون في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة 8ماي 1945 بقالمة.

أيضا أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تكبدوا عناء القراءة و التقويم.

كما لا أنسى الفضل و تقديم الشكر لأساتذتنا عبر

مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت الجامعة.

إهداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى بسمة الحب و الحنان ،

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها وحنانها سر نجاحي إلى أغلى إنسانة في الوجود

إلى أمي الحنون

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار

إلى والدي الغريز العالي

إلى أخي إسلام و أمير و أختي نهى

إلى كل الآهل و الأقارب

إلى كل أصداقي

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة.

مقدمة

الفصل الأول : الإقتصاد الريعي و التنمية المستدامة:دراسة معرفية و نظرية.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي لاقتصاد ألريعي

المطلب الأول: تعريف كل من الريع و الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي.

المطلب الثاني: خصائص الدولة الريعية.

المطلب الثالث: المرجعية النظرية للريوع..

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة وجذورها التاريخية.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة: الأهداف والخصائص والأبعاد.

الفصل الثاني : الاقتصاد الريعي والتنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتأثيرات

المبحث الأول: مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي الجزائري ما قبل الاستقلال.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي .

المطلب الثالث:ا لاقتصاد الجزائري أتناء فكرة التحول نحو اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: مكانة و أهمية قطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول: استغلال الموارد الريعة(البترول والغاز) في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور العائدات النفطية مابين 1990-2017.

المطلب الثالث: تأثير العائدات النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: واقع التنمية المستدامة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي مابين الفترة 2000-2014.

المطلب الأول: برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-.2004.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من 2005 إلى غاية 2009 .

المطلب الثالث: السياسات التنموية من خلال المخطط 2010-2014.

الفصل الثالث: السياسات التنموية و الإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول :دوافع التحول نحو اقتصاد إنتاجي في الجزائر

المطلب الأول:أثار الاعتماد على الاقتصاد ألريعي في الجزائر.

المطلب الثاني:حقيقة الوصول إلى نهاية النفط

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على أوضاع قطاع النفط في الجزائر.

المطلب الرابع: الأزمات النفطية من 2004إلى2014

المبحث الثاني: تطوير و تنمية مصادر الطاقة البديلة لتعويض الموارد النفطية في الجزائر

المطلب الأول:الإطار ألمفاهيمي لمصادر الطاقة البديلة:

المطلب التأني: واقع وإمكانيات الطاقة البديلة للنفط في الجزائر :

المبحث الثالث: ضرورة الجزائر الملحة لتنويع منتجاتها من أجل تعويض النفط الزائل في المستقبل و ضمان ديمومة التنمية.

المطلب الأول:إستراتجيات المقترحة لإعادة تأهيل التنمية الصناعية:

المطلب الثاني: متطلبات النهوض بالقطاع ألفلاحي كآلية لتحقيق التنمية

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية و متطلبات نجاحها

المطلب الرابع: دعم الإستثمار الأجنبي.

الخاتمة

مقدمة

مقـــــدمة:

يعتبـر النمـو الاقتصـادي هـدفا محوريـا لكـل السياسـات الاقتصـادية، إذ تسـعى الحكومـات فـي جميـع البلـدان علـى اخـتلاف مسـتويات تقـدمها إلـى تحقيـق معـدلات نمـو إيجابيـة وبلـوغ تصـور التنميـة المسـتدامة التـي أصـبحت تعنـي تعظـيم المكاسـب الصـافية مـن التنميـة الإقتصـادية مـع ضـمان المحافظـة علـى الخـدمات ونوعيـة المـوارد الطبيعيـة عبـر الـزمن بصـفة دائمـة ومسـتقرة، وفـي هـذا المجـال أقـرت معظـم الدراسـات الحديثـة أن البلـدان التـي تتمتـع بثـروات ضـخمة مـن المـوارد الطبيعيـة عـادة مـا يكـون أداء اقتصـادها أسـوء مـن البلـدان التـي لا تملـك أو لا تتمتـع بهـذا القـدر الهائـل مـن المـوارد الطبيعيـة، هـذا الطـرح لا يشـمل كـل الـدول الـوافرة المـوارد، فهنـاك بعـض الـدول تتميـز بإقتصـاد قـوي و متنـوع، ولكـن فـي أكثـر الحـالات تكـون وفـرة المـوارد نقمـة علـى الاقتصـاد فـي هـده البلـدان، فحـالات الفشـل فـي تحقيـق التنميـة فـي الـدول المصـدرة للبتـرول و الـنفط تعتبـر كثيـرة، و مـن خـلال هـذا التحليـل الأولـي لواقـع الإقتصـاد الجزائـري، نلاحـظ أن الجزائـر تتـوفر علـى مـوارد نفطيـة متمثلـة فـي الـنفط و الغـاز مـن ناحيـة، و مـن ناحيـة أخـرى ارتبـاط الجزائـر بقطـاع المحروقـات و عائداتـه بالإضـافة إلى قلة تنوعه و ضعف أدائه خارج المحروقات .

فبـالرغم مـن مـرور خمسـين سـنة علـى اعتمـاد هـذا المـورد لوحـده وتعاقـب الأزمـات البترولیـة وإدراك مـدى تـأثيره السـلبي الكبيـر علـى الإقتصـاد و المجتمـع فمازلنا غير مدركين لخطورة الوضع و حقيقية أن البترول مادة ناضبة .

1. أهمية الموضوع (العلمية و العملية):

شـهدت الجزائـر العديـد مـن العمليـات و البـرامج مـن اجـل النهـوض بالاقتصـاد وتنويعـه بهـدف تحقيـق التنميـة المسـتدامة، لـذلك سـأحاول فـي هـذه الدراسـة التعـرف على العوامل التي أدت إلى ضرورة إيجاد حلول و مستقبل للتنمية المستدامة .

أ-الأهميـــة العلميـــة: يكتسـي موضـوعي أهميـة تتمثـل فـي محاولـة تقـديم إضـافة علميـة /أكاديميـة تسـهم فـي زيـادة التـراكم المعرفـي لمختلـف جزئيـات الموضـوع محـل الدراسـة، فطبيعـة انتمـاء الموضـوع إلـى حقـل العلـوم الإقتصـادية ، والـذي يتميـز بالنسـبية فهـو بحاجـة إلـى تـدعيم رصـيده الإدراكـي ،مـن طـرف البـاحتين الـذين يتبـاينون مـن حيـث الـرؤى الفكريـة التـي ينتمـون إليهـا، وفـي هـذا السـياق حاولـت إثـراء الموضـوع عن طريق تقديم دراسة مبسطة حوله.

ب-الأهميـــة العمليـــة: تتمثـل الأهميـة العلميـة فـي إعطـاء مجهـود يصـب فـــي محاولـــة إعطـــاء مـــنهج عملـــي، يمكـــن أن تحـــدوا عليـــه الأنظمـــة الاقتصـــادية ،لتحقيقي النقلة النوعية في مجال الممارسات الإقتصادية والتنموية.

2. مبررات اختيار الموضوع:

أ-الدوافع الموضوعية:

مـن البواعـث الدافعـة إلـى تنـاول التنميـة المسـتدامة اعتبـارات موضـوعية، نجـد فـي مقـدمتها أنهـا صـارت بحكـم العمليـات الدوليـة و المحليـة أكتـر المواضـيع حيويـة فـــي النقـــاش والبحـــث، ســـواء كـــان دلـــك علـــى المســـتوى الرســـمي و الأكـــاديمي و الصـحفي، وبـالنظر إلـى قلـة الدراسـات التـي تعرضـت لـه مـن ناحيـة بحـث العوامـل و الحلـول ألازمـة مـن اجـل إحـداث تغييـر ،وفـي هـذا الصـدد ارتأيـت تقـديم إطـار عـام حـول هـذا الموضـوع علنـا أسـتطيع تغطيـة كـل الأسـباب الدافعـة إليـه، وأقـدم تشـخيص موضوعي حول الظاهرة محل الدراسة.

ب-الدوافع الذاتية:

و يعـود احتيـار هـذا الموضـوع إلـى دوافـع ذاتيـة ورغبـة شخصـية تطلعـا إلـى تقديم طـرح أسـعى فيـه أن يكـون حاسـما لمـا يثـار مـن جـدل و لمـا يتحملـه مـن تسـاؤل، أو علـى اقـل تقـدير أن يمهـد السـبيل للبـاحثين آخـرين لتحقيـق هـذا الطمـوح، كمـا أن إيثـار دراسـة موضـوع الاقتصـاد الريعـي ودوره فـي تـأثير علـى التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر ينبـع مـن قناعـة بضـرورة أن لا ينسـلخ البحـث عـن واقعـه، وان لا يفتقـد لأهـم مقوماتـه، والغايـة هنـا تحديـد طريـق تغييـر الاقتصـادي وإقامـة اقتصـاد قـائم علـى تعـدد مصادر الدخل.

3. أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولي لهذا الموضوع ينصب حول الأهداف الآتية:

- إبراز دور عوائد الصادرات النفطية على الاقتصاد الجزائري
- تحديد السياسات الطاقوية الجزائرية.
- تحديد آثار هذه السياسات على قطاع المحروقات و على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بالإضـافة إلـى وصـف واقـع الاقتصـاد الريعـي و طبيعـة التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر كمـا اعتمـدت وضـع خطـط بديلـة تتمثـل فـي الطاقـات المتجـددة و السياسـات التنموية.

4. مجال الدراسة:

الإشـكالية المطروحـة فـي هـذه الدراسـة تخـص سـياقا مكانيـا وزمنيـا أيضـا، إذ جـرى التركيـز علـى الدولـة الجزائريـة، وفـي إطـار زمنـي امتـد مـن بدايـة تبنـي الجزائـر نظـام اقتصـاد السـوق مـن 1990إلـى 2017 ، وهـي المرحلـة الزمنيـة التـي شـهدت

تطـورات كبيـرة فـي إقتصـاد الجزائـري، بالإضـافة إلـى تقـديم رؤيـة مسـتقبلية لأفـاق إستغلال الموارد الطاقوية المتجددة إلى حدود عام 2030.

5. إشكالية الدراسة:

شـكل الاقتصـاد الجزائـري، أحـد أهـم محـاور الاهتمـام فـي السـاحة السياسـية الوطنيـة، خاصـة مـا تـم طرحـه فـي مجـال المبـادرات و البـرامج الخاصـة بإعـادة تأهيـل القطـاع الاقتصـادي الـذي يعـاني مـن مشـكل تبعيتـه لقطـاع محروقـات وهـذا مـا أصـبح يشكل عائقا في سبيل تحقيق التنمية ما دفعي إلى طرح الإشكالية التالية:

مـا مـدى تـأثير الاقتصـاد ألريعـي علـى التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر؟ أو بعبـارة أخـرى كيـف تـؤثر العوائـد النفطيـة باعتبارهـا أكبـر مصـدر لعائـدات علـى التنميـة المستدامة في الجزائر؟

6. الأسئلة الفرعية:

و لمحاولـة الإجابـة عـن هـذه الإشـكالية أسـتعين ببـعض التسـاؤلات المدعمـة للموضوع والتي هي كالتالي:

- هل الاقتصاد الوطني يعتمد على الإيرادات التي يجنيها من قطاع النفط، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؟

- كيف يمكن الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي؟

- لماذا يعتبر تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق الاستثمار تحديا رئيسا لا بد من بلوغه حتى تتحقق التنمية المنشودة؟

– هل معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الجزائر كافية لتحقيق تنمية مستدامة؟

– ما المقصود بالاقتصاد الريعي؟

7. الفرضيات:

انطلاقا من أهمية موضوع صناعة النفط في القرن 21 واعتماد الاقتصاديات على النفط كمصدر أساسي للطاقة عوضا عن مصادر الطاقة الأخرى و الدور المحوري الذي يلعبه النفط في النمو والتنمية الاقتصادية ووفقا لما تم الإشارة إليه في المقدمة يمكنني تقديم فرضيات دراستي على النحو التالي:

–يملك البترول حصة كبيرة في مزيج الطاقة الحالي مما يصعب إحلاله ببدائل طاقوية جديدة.

– مناقضة المنطق من خلال حضور الأموال وغياب التنمية وهذا راجع إلى النتائج السلبية التي خلفتها العوائد البترولية على الجزائر.

–إن مختلف الأزمات البترولية تؤثر على مسار التنمية في الجزائر.

–كلما كان المجال الاقتصادي مفتوحا أمام كل قطاعات، كلما كانت عملية التنمية ناجحة وسليمة.

–إن طبيعة الأنظمة الاقتصادية في المنطقة العربية و التي تتصف بالانغلاق، تعتبر كمؤشر على تراكم الأزمات الاقتصادية التي تولد مطلبية واسعة لتنويع الاقتصادي.

–إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات قطاع المحروقات نتج عنه تراجع كبير وواضح في نمو قطاعي الصناعة والفلاحة ، وهذا ما يدعم فرضية تعرض الجزائر للمرض الاقتصادي الهولندي.

-إن التقلبات الكبيرة في أسعار البترول و عدم استقرارها طيلة العقود الماضية تعتبر من بين العوامل التي جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لنقمة موارده الطبيعية.

8. الإطار المنهجي:

المـــنهج التـــاريخي: يستخدم هـذا المـنهج لدراسـة ظـواهر وجـدت فيمـا سـبق أو يسـتخدم فـي دراسـة ظـاهرة لهـا علاقـة بالماضـي، فلمحاولـة دراسـة موضـوع الاقتصـاد الريعـي فـي الجزائـر وأثـره علـى التنميـة المسـتدامة ،لابـد مـن الرجـوع إلـى بـدايات النظـام الاقتصادي تم استعراض تطور إنتاج النفط وتطور أسعاره ،وذلك فسحا لمجال فهم عمليات الراهنة مرورا على التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل الظاهرة.

المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي: وهـو المـنهج المسـتعمل لغايـة ضـبط بعـض المفاهيم الجوهرية في الدراسة وإبراز مدى تداخلها مع غيرها من المفاهيم الأخرى.

الاقتـــراب المؤسســـي :تعتبـر هـذه الإقترابـات أهـم العناصـر الأساسـية وإبـراز مدى صلتها وتداخلها مع غيرها من المفاهيم الأخرى.

مـــنهج دراســـة حالـــة: وهـو مـنهج البـارز فـي عنـوان المـذكرة و الـذي يخـص دراسـة أثـر الاقتصـاد الريعـي علـى التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر، للوقـوف علـى تقيـيم موضوعي و محاولة وضع حلول ممكنة وبديلة لاقتصاد الريعي.

9. الإطار النظري للدراسة:

لقـد لجئـت فـي تفسـير الريـع إلـى كـل مـن الفيزوقـراط و الكلاسـيك وعنـد النيوكلاسيك.

10. الدراسات السابقة:

بخصـوص هـذا البـاب حاولـت عـرض مختلـف الدراسـات العليـا والتـي بحثـت الاقتصـاد الريعـي وأخلصـت إلـى إنتـاج فكـري أضـاف إلـى الرصـيد التـراكم المعرفـي الخـاص بهـذا الموضـوع، وعليـه سـأقوم بعـرض أهـم الدراسـات التـي تناولـت هـذا الموضوع و التي سأجملها فيما يلي:

أ-الدراسة الأولى:

مـذكرة دكتـوراه بعنـوان: "**اقتصـاد مـا بعـد الـنفط فـي الجزائـر دراسـة لإمكانيـة التحـول مـن الإقتصـاد الريعـي إلـى الاقتصـاد الإنتـاجي**" مـن إعـداد الطالبـة حكيمـة حليمـي ،مـن جامعـة عنابـة –السـنة الجامعـة **2014/2013**،حيـث طرحـت إشـكالية مـدى إمكانيـة الدولـة الجزائريـة فـي تحطـي الاعتمـاد علـى الثـروات النفطيـة و السـعي مـن اجـل البحـث عـن المـوارد الاقتصـادية و الطبيعيـة الكفيلـة بمجابهـة زخـم هـذه التطورات الاقتصادية.

ب-الدراسة الثانية:

مـذكرة دكتـوراه بعنـوان : "**الغـاز الطبيعـي فـي الجزائـر و أثـره علـى علـى الاقتصـاد الـوطني**" مـن إعـداد الطالـب كتـوش عاشـور ،جامعـة الجزائـر –كليـة العلـوم الاقتصـادية و علـوم التسـيير –السـنة الجامعيـة 2004/2003 و قـد تناولـت المـذكرة دراسـة وتحليـل مكانـة الغـاز الطبيعـي فـي المـنهج الجزائـري، وطرحـت إشـكالية رئيسـية تمحـورت حـول الـدور الأساسـي الـذي مكـن ان يلعبـه الغـاز الطبيعـي لأعلـى المسـتوى السياسـة المتماسـكة و المترابطـة لكـل مـن الاقتصـاد و الطاقـة و البيئـة ،كمـا تطرقـت المـذكرة إلـى دور الشـركات متعـددة الجنسـيات فـي تمويـل إسـتثمارات قطـاع المحروقـات و ما مدى مساهمة الشراكة الأجنبية في تنمية المؤسسة الجزائرية سونطراك.

ج-الدراسة الثالثة:

مقالــة ل (auty,R.M,2003) حــول **مـــدى تعـــرض الاقتصـــاد الجزائـــري للمـــرض الهولنـــدي** ،وتوصـل هـذا الأخيـر إلـى أن تـأثير المـرض الهولنـدي علـى الاقتصاد الجزائري كان واضحا خلال الفترة من 1972 حتى 1990.

11. صعوبات الدراسة:

مـن بـين الصـعوبات التـي واجهتهـا فـي دراسـتي لهـذا الموضـوع، أذكـر منهـا أساسـا نقـص المراجـع المتخصصـة و المعمقـة فـي مجـال قطـاع المحروقـات الـوطني، بالإضافة إلى قلة المعلومات و الإحصائيات المتاحة(الأرقام، النسب المئوية).

12. محاور الدراسة أو تفصيل الدراسة:

بعـرض بلـوغ هـذه الدراسـة لهـدفها بحسـم الأشـكال الـذي تعرضـت لـه، تضـمنت إضـافة علـى هـذا التقـديم و الخاتمـة التـي خصصـت لجـرد أهـم نتائجهـا، ثـلاث فصـول، تعـرض أولهـا الجانـب المفـاهيمي و النظـري لكـل مـن التنميـة المسـتدامة و الاقتصـاد الريعـي، وذلـك بعـرض مجموعـة مـن التعـاريف لهـم و جـذورهم التاريخيـة، بالإضـافة إلـى إبـراز خصـائص و أهـداف التنميـة المسـتدامة، تـم قمـت بـالتعريج علـى أبـرز المداخل و الاقتراحات النظرية الموضحة لمفهوم الريع كل من زاوية فكرية معينة.

أمـا الفصـل الثـاني فكـان دراسـة حالـة، حيـث جـاء موسـوم ب"واقـع الاقتصـاد الجزائـري ودور العوائـد البتروليـة فـي تمويـل مشـاريع التنميـة "وذلـك انطلاقـا مـن دراسـة مختلـف الأسـباب و الـدوافع التـي جعلـت مـن الاقتصـاد الجزائـري ريعيـا، وبعـد ذلـك تـم التعـرض إلـى طبيعـة التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر وسياسـات التنمويـة المطبقـة خـلال الفترة 1990إلى غاية 2014.

و فــي الفصــل الثالــث تــم دراســة دوافــع التحــول نحــو اقتصــاد إنتــاجي وذلــك بدراســة الأوضــاع القائمــة فــي منظومــة الاقتصــاد الجزائــري و التــي تميــزت بتراجــع أسـعار الـنفط بالإضـافة إلـى الأزمـات الـنفط العالميـة وهـذا مـا ترتـب عنـه علـى الصـعيد داخلــي أثــار ســلبية دعــت إلــى ضــرورة التغييــر مــن خــلال الوقــوف علــى إمكانيــات الجزائـر مـن الطاقـات المتجـددة وكيفيـة تطويرهـا بالإضـافة إلـى وضـع سياسـات تنمويـة أخــرى وكــل هــذا مــن أجــل تعــويض اســتغلال المــوارد النفطيــة الزائلــة وبنــاء اقتصــاد مستقر ما يضمن تنمية دائمة لأجيال القادمة.

الفصل الأول:

الإقتصاد الريعي و التنمية المستدامة:

دراسة معرفية و نظرية.

تقديم الفصل:

في هذا الفصل سوف أتطرق إلى الإطار النظري لكل من التنمية المستدامة و الإقتصاد الريعي وهما المواضيع اللذان لا يزالان يجلبان الكثير من البحوث العلمية ، ذلك على أثر ما أنتجته الإقتصاد الريعي على التنمية المستدامة، الأمر الذي دفع إلى بروز الكثير من الدراسات و الكتب و البحوث التي صبت جل إهتمامتها بهذه المنظومة الإقتصادية فتناولت كل مفهوم على حدا محيطا بجميع جوانبهما، بدءا ببروز هذا المفهوم و هو الإقتصاد الريعي حيث شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، إذ يعتبر النمو الإقتصادي والتنمية مستدامة هدفا محوريا لكل السياسات الإقتصادية، إذ تسعى الحكومات في جميع البلدان التي تعتمد على النفط على إختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات تنمية إيجابية دائمة ومستقرة، وذلك من خلال محاولة تقليل إستغلال هذه الموارد الناضبة وهذا ما سوف أتطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراسة كل من: الإطار المعرفي لإقتصاد الريعي مع بيان مقرابته النظرية و إختلاف وجهات النظر بينهما المفسرة لأليات الإقتصاد الريعي، قبل التحول إلى دراسة سياقات التارخية للتنمية المستدامة التي دائما ما تقف وراء تحديد مفهومها بالإظافة إلى أخد بعين الإعتبار كل من الأهداف و الخصائص و الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وتتميز مصطلحات العلوم الإقتصادية تقريبا و في مجملها حالة من إختلاف وعدم التوافق في تفسيرها، وفي هذا لزم علي توصيف مضامين ومحتويات محل الدراسة، وذلك لأخد فكرة شاملة و واضحة المعالم.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لاقتصاد الريعي.

سوف أحاول في هذا المبحث أن أقدم الطرح المعرفي لكل من الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي والريع، والفرق بين هذه المصطلحات، بالإضافة إلى شرح خصائص الدولة الريعية والمرجعية النظرية للريوع.

المطلب الأول: تعريف كل من الريع والاقتصاد الريعي والدولة الريعة

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الريعي:

إختلف الكتاب في إعطاء تعريف لكلمة إقتصاد الريع، في حين أنهم يتفقون على معنى واحد، وهو إعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل، الإقتصاد الريعي يعتمد على الثروات الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، وكل المعادن الطبيعية مثل الحديد والذهب وغيرها، وكميات الأمطار، فعائد الثروات الطبيعية إذا تم استهلاكه مباشرة فإنه يعد ريعاً لكن الطريقة السليمة للاستفادة من هذه الثروات هو أن تحول إلي استثمارات حتى يصبح رأس مال حقيقي وملموس.

-**الاقتصاد الريعي:** هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته على الإيرادات الناجمة عن عمليات بيع الثروة الريعية، وتكون تلك الأنشطة أنشطة مشوهه لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد.[1]

ومن المهم معرفة أن للريع في الاقتصاد مفهوم واسع، ولا يتحدد في بيع النفط والغاز كما هو شائع، وإنما يشمل المصادر الطبيعية الأخرى كمناجم الذهب

[1] سلام جبار شهاب، "الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية(دول الخليج نموذجا)"، مجلة السياسة و الدولية، العدد 3904 (2009): 2.

والمـاس والفحـم، ويتفـق الاقتصـاديون علـى أن الاقتصـاد الريعـي هـو الاقتصـاد الـذي يعتمد إعتمادا رئيسيا على الموارد الطبيعية [1].

والاقتصـاد الريعـي بطبعـه هـو إقتصـاد سـاكن غيـر منـتج، إلا فـي حـدود قليلـة حيـث يعتمـد فيهـا علـى الريـع المجنـي مـن إسـتخراج أو بيـع أو تصـدير السـلعة، علـى عكـس الاقتصـاد المنـتج الـذي يقـوم علـى عمليـات إنتـاج متسلسـلة ينخـرط فيهـا الكثيـر مـن الأفـراد فـي تطـوير تلـك المـواد إلـى منتجـات جديـدة كليـة، ولـذلك فـإن الإقتصـاد المنـتج هـو إقتصـاد ديناميكي فـي جـوهره فهـو يحـرك عمليـة الإقتصـاد، وهـذه بـدورها تحـرك أنمـاط الحيـاة فـي المجتمـع، ولـذلك فـإن الإقتصـاديات الريعيـة تتسـم بـوتيرة نمـو تعتمـد علـى حاجـة الغيـر إلـى تلـك السـلعة، ومتـى مـا تـم الإسـتغناء عنهـا إنهـار ذلـك الاقتصاد والمجتمع القائم عليه.[2]

ويعرّفـه الباحـث والمفكـر الاقتصـادي اللبنـاني "**جـورج قـرم**"، بأنّـه: "حصـر النشـاط الاقتصـادي فـي ميـادين وقطاعـات تـدرُّ أرباحـاً كبيـرةً دون أن يكـون لصـاحب الريـع أي نشـاطٍ إنتـاجي أو إبـداعي يـذكر، سـواءٌ أكـان رجـل أعمـال فـرداً أم شخصـية إعتباريـة مـن القطـاع الخـاص أو شخصـية إعتباريـة مـن القطـاع العـام، وسـواءٌ أكانـت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلّية" [3].

كمـا يعنـي إقتصـاد الريـع إعتمـاد بلـد مـا علـى إسـتخراج مصـدر طبيعـي مـن بـاطن الأرض كـالنفط، ولهـذا فـإن إقتصـاد هـذا البلـد يكـون فـي الغالـب رخـوا إذ يعتمـد

[1] عودت ناجي الحمداني، "الريع الاقتصادي و الاقتصاد الريعي"، مجلة الحزب الشيوعي العراقي1 (2015):1.

[2] هاني الجواهرة، "الاقتصاد الريعي و تأثيره في الدولة و المجتمع"، مجلة اليوم10957(2003):3.

[3] غسان إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية لاقتصاد الريعي في سوريا"، سوريا، العدد10282،2014،ص3.

على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا، يسيطر فيه قطاع الإستيراد، وهو إقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية.[1]

وهناك من قسم الريع إلا نوعين :

1. ويشمل ريع النفط والغاز، إذ أن هناك فارقاً كبيراً بين تكلفة إستخراجها وسعر بيعهما وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها تفوقاً كبيراً وريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية، وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج، وريع المساعدات الخارجية.

2. والنوع الآخر للريع يأتي من المصادر الداخلية وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة. [2]

الفرع الثاني :تعريف الريع.

هو عبارة عن ثروة ناضبة موجودة بحكم الطبيعة في قاع الأرض، لا تحتاج إلى عمليات وأنشطة إقتصادية لصناعتها إنما تتطلب عمليات إنتاجية لإستخراجها، ومن ثم إعادة تصنيعها بقصد إستغلالها إقتصاديا في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة، الثروات الريعية هي مجمل الثروات الهيدروكاربونية كنفط وغاز طبيعي، وفحم،...[3]

[1] صالح ياس، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة –حالة العراق (بعداد–عراق: مؤسسة فريدريش إيبرت،2013)، 4.

[2] محمد نبيل الشيمي ،"الاقتصاد الريعي المفهوم و الإشكالية، "الحوار المتمدن 3637(2012):3.

[3] سلام جبار، الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية، 2.

والريع في النظرية الاقتصادية يعني: "الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا المورد"، ويعرفه أخرون بأنه: "كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة (المال)" ، وأفضل التعريفات هو التعريف الثاني. فكل "دخل" لم يتولد نتيجة "عمل" فهو دخل ريعي. والعمل هنا يعني تصنيع أو تجارة أو تقديم خدمة.

إن عوامل الإنتاج أربعة، هي:

- أولها: الأرض وما تمنحه لنا، أي الموارد الطبيعية من معادن وبيئة جغرافية.
- وثانيها: القوة العاملة وما تقدمه من قيمة مضافة على كل ما تبذل فيه جهدا.
- وثالثها: رأس المال وهو النقود التي نشتري بها أدوات إنتاج (المال الذي نشتري به سلعا استهلاكية لا يعتبر رأس مال).

- ورابعها: التنظيم، ويعني تدخل العقل البشري لتعظيم العائد من أي نشاط إقتصادي.

ويعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على عنصر "الأرض" كما هي دون أن يستخدمه لإنتاج شئ آخر.[1]

والريع أيضا هو الثمن الذي يدفع لقاء خدمات أي عامل من عوامل الإنتاج، ويكون عرضه ثابتا – أي غير مرن على الإطلاق – خلال فترة زمنية قصيرة ، وغالبا ما تستعمل كلمة ريع لثمن خدمات الأرض، لأن الأرض هي أكثر العناصر الإنتاجية التي يكون عرضها ثابتا.[2]

[1] أحمد بشارة،"الاقتصاد ألريعي نظام ريعي استثنائي لا يدوم طويلا،لأنه مع نفاد الثروات الطبيعية تقف الدول أمام اقتصاد مشلول،"مجلة مصر العربية3516(2015):1.

[2] عبد السلام أديب ،"تاريخ اقتصاد الريع في المغرب،"مجلة الحوار المتمدن3911(2012): 2، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332347

الفرع الثالث :مفهوم الدولة الريعية .

إن مصطلح" الدولة الريعي"rentieral state ظهر ولأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي إختصت في النموذج الإيراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الإيرادات النفطية،عرف الدولة الريعية بأنها أية دولة تحصل على جزء جوهري من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع.

وقد بين اقتصاديون آخرون أن الدولة الريعية، هي الدولة التي تعتمد على الريع الخارجي في تحقيق دخلها فهي لا تقوم بإستخراجه من مواطنيها، ويكون دور الدولة دوراً توزيعياً أي تقوم بإعادة توزيع ذلك الريع الخارجي بالشكل الذي تراه يتناسب ومصلحتها السياسية ويضمن ديمومتها، فلا حاجة لتطوير أي نظام إنتاجي أو مؤسسي داخلي أو تنويع مصادر الدخل الأخرى مثل الضرائب فالدخل يتراكم من مصادر طبيعية وما على الدولة إلا إعادة توزيعه وتدويره .[1]

فالدولة الريعية تغدو كما هي ريعية، لا لكونها تنتج النفط وتعتمد عليه في إقتصادها، بل لكونها تدير عملية بيعه وإنفاقه لوحدها، إنها تتولى أمر إعادة توزيعه على النحو الذي تشاء، لقد أدى إعتماد الدولة على النفط كوسيلة تكاد تكون الوحيدة في دعم موارد الميزانية، ثم احتكار عائداته إلى تراكم رأس مال الدولة، فغدت في النهاية العامل الأهم في كامل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويتجسد هذا البعد في إدارة الدولة للريع وإعادة توزيعه وتدويره.[2]

[1] نبيل جعفر عبد الرضا،"مفهوم الدولة الريعية،العراق،"مجلة الحوار المتمدن36(2012):
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=294425،3

[2] محمد بن صنيتان،"الدولة الريعية ...مجلس التعاون الخليجي نموذجا،"جريدة العرب الدولية(الشرق الأوسط)(2013)،1.

كما تجدر الإشارة أن دول البترول والغاز العربية تعتبر كدول ريعية، لأن إقتصادها إقتصاد ريعي يقوم على بيع مادة وهبتها الطبيعة، مادة البترول إلى الخارج، ثم تستلم القوى القائمة على شؤون الدولة ثمن ذلك الريع وتتصرف بتوزيع وإنفاق جزء منه حسبما تراه[1].

والفكرة الأساسية هنا هي أن هيمنة الدولة على مدخول الريع، الذي مصدره أصلاً خارجي، تعني أن الدولة ليست معتمدة كثيراً في دخلها على الشعب، بمعنى أن من يوفر معظم الموارد المالية التي تسمح للدولة بالاستمرار فئتان: منتجو مادة الريع ومشترو النفط، ومَن غيرهما ليس أساسيا لتوفير معظم موارد الدولة المالية، ما يعني أن للدولة حرية أكبر في التعامل مع معظم فئات المجتمع، حيث إنها ليست مرتهنة لهم، على الأقل ليس كمصدر أساسي للدخل.

وتعتمد الكثير من الدول العربية على الاقتصاد الريعي، وتعد الجزائر من بين الدول العربية التي تعتمد على هذا النموذج للإقتصاد، حيث أنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي وهي تستورد كل المنتجات من الدول الخارجية.

المطلب الثاني:خصائص الاقتصاد الريعي.

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية سنة 1973،عندما قام (أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوبك) بالإضافة إلى مصر وسوريا (بإعلان حظر نفطي " لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967" قد غيرت دور الدول، وأضافه صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع

[1]علي محمد فحرو، "الدولة الريعية و الانتقال إلى الديمقراطية، "مجلة الشروق ،العدد3521(2015) : 1.

احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية ، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لأنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد كيفية التطور المقبل.[1]

ويتميز "الاقتصاد الريعي"L'economieRentiere بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي و الإقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه، وأثر سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي، وعلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص، فيصبح الإقتصاد مرتكزا على القطاع الريعي ومهمشآ للقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد التي فشلت في تحقيق هدفها في كثير من الحالات.[2]

ويمكن أن نلخص خصائص الاقتصاد الريعي في شكل نقاط كالتالي:

- مصدر الريع خارجي (كما في التعريف الأساسي أعلاه).
- يشكّل الريع الخارجي العامل المهيمن في الاقتصاد، وعُرّفت «الهيمنة» بشكل عام كـ 40 في المائة من دخل الدولة.

[1] ناجي بن حسين،"دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"(رسالة الدكتوراه ، جامعة قسنطينة،2006-2007).

[2] Blandine Destremau ," Formes et mutations des économies rentières au Moyen-orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen , " In Revue Tiers Monde 163, (2000): 489 à 500 .

- ينخرط معظم السكان في استهلاك أو توزيع الريع وليس إنتاجه، فمثلا معظم سكان الكويت يستهلكون ريع النفط ويوزعونه، وذلك عبر عملهم في القطاع العام، فيما تعمل أقلية في إنتاج النفط مباشرة.
- المستلم الأساسي للريع هي الحكومة[1].

المطلب الثالث: المرجعية النظرية للريوع.

الفرع الأول: الريوع عند الفيزيوقراط و الكلاسيك.

1-**عند الفيزيوقرط:** إهتم الطبيعيون بالريع لعلاقته بالطبيعة و العمل الزراعي، بإعتباره العمل الوحيد المنتج في نظرهم، لهذا يمكن القول أن آراء التجاريين والفيزيوقراط في موضوع الريع تتشابه لحد كبير، إذ يتمثل الريع في كل ناتج صافي نتيجة طبقة الزراعيين التي تستأجر الأرض من طبقة الملاك، ومن تستخدمهم الطبقة المنتجة من قوة عاملة، حيث يكون الناتج الصافي مساويا لإجمالي ما ينتج في الزراعة مخصوما منه ما يستهلك من وسائل الإنتاج المعمرة، وما إستخدم من مدخلات جارية، وما هو لازم لإستهلاك الطبقة المنتجة، هذا الناتج الصافي تأخده الطبقة المالكة لأراضي في صورة نقدية كريع للأرض ، أما الريع العقاري فالطبيعيون يرونه المصدر النهائي لضريبة وحيدة تمثل أساس إيرادات الدولة.[2]

2: **عند الكلاسيك** :لقد جاء الفكر الكلاسيكي ردا على كل ما كان سائدا من أراء مسبقة لم تعد تساير التطور الذي طرأ على المجتمعات الرأس المالية .

[1] مرزوق النصف،"ماهو الاقتصاد الريعي،"مجلة عرب ريم، العدد3941 (2016) :1.

[2] حامد عباس المرزوق، "الفيزيوقراط والكلاسيك ومفهوم الريع، "(أطروحة الدكتوراه، جامعة بابل العراق،2011).

و يعتبر الريع بالمفهوم الإقتصادي الكلاسيكي، التصرف الإقتصادي لحق أو إحتكار ملكية أو إستثمار مورد إقتصادي معين، وبإعتبار أن الثروة هي نتاج إجتماعي فإن حجبها عن المجتمع بحق الملكية الخاصة يجعل من مالكها متحكما في تصريفها الإقتصادي، فلا تعود لأداء وظيفتها الإجتماعية إلا بعد أداء جزية معينة يتحملها المستثمر بشكل مباشر و المجتمع في نهاية المطاف إتجاه المالك.

و عليه شكل الريع المنتوج الفائض الذي تتجسد فيه العلاقة بين طبقة المالكين من جهة، وطبقة المستثمرين والعاملين من جهة أخرى، فالريع بالمفهوم الكلاسيكي هو الريع الاقتصادي و العقاري الذي يحصل عليه المالكون و العقاريين سواء الأرض الزراعية أو الأرض التي تحوي على ثروات وموارد طبيعية مختلفة.[1]

وهناك عدة مفكرين عكسوا فكرة الاتجاه الكلاسيكي، من بينهم **ادم سميت ودافيد ريكاردو**،فقد تكلم ادم سميت في كتابه "**طبيعة أسباب تروت الأمم**"، بعد أن وضع نموذجه عامل الإنتاج الواحد، الذي يبين فيه أن الأرض لما أصبحت تمثل ملكية شخصية، فإن ملاك الأراضي يطالبون ريعا حتى بالنسبة للمنتجات الطبيعية للأراضي التي لم تكلف العامل شيئا سوى تكاليف جنيها.

وإعتبر أدم سميت الريع جزءا من العائد، بعد خصم ما يدفع من أجور و أرباح ، إذ أن إرتفاع أو إنخفاض هذه الأخيرة هو السبب في تغيرات السعر، في حين يمثل الريع الأثر المترتب على ذلك، ادم سميت يتفق مع الطبيعيون بأن الريع هو

[1] دليلة عار ف، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1992):120.

عطاء الطبيعة لإنسان لكي يضاف إلى جهده، من خلال مقولته" الريع يرتفع بإرتفاع جودة المرعى"[1]

أما **ريكاردو**، فقد ركز على أسباب زيادة الريع، إذ أكد في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي و التكليف الضرائبي "، و الذي يشير فيه أن الريع هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع لصاحبها كبديل لإستعمال القوى الغير الفانية في الأرض .[2]

لقد تركزت معالجة ريكاردو لموضوع الريع من زاوية الإقتصاد القوي، أي بالنسبة للعرض الكلي للأرض وهو تابت في فترة معينة من الزمن، فالريع من هذه الزاوية لا يعتبر أحد عناصر تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية، ومن تم لا يترك في تحديد أثمانها بل هو يتقرر بأثمان هذه المحاصيل .

أما الريع عند **ماركس** : فقد ركز على واقع الإنتاج الرأسمالي في دراسته لمفهوم الريع ، حيث ينظر إلى الزراعة كالصناعة خاضعة لنظام الإنتاج الرأسمالي ، وبما أن هناك مبلغا مدفوعا من المزارع إلى المالك العقاري مقابل استغلال أرضه، فإن هذا المبلغ يمثل ريعا عقاريا سواء كان مدفوعا في الأراضي الزراعية أو أراضي بناء أو مناجم ...الخ، ويرى ماركس أن الأرض ليست ناتج عمل، ومن تم ليست لها قيمة ، فقد فرق بين نوعين من الريع العقاري أولهما الريع الفرقي (الأخلاقي) وثانيهما الريع المطلق .[3]

---

[1] حامد العباس المرزوق، نفس المرجع ،36.

[2]David Ricardo," The principles of political economy and taxation,"london,1962,p33.

[3] حامد عباس الرزوق ،"الريوع عند ماركس،"2011، إطلع عليه بتاريخ، 06افريل،2017

.http ://www.uobabylon.edu.iq

والريـــع الفرقـــي :يقصـد بـه الزيـادة فـي الريـع المتوسـط، أي فـائض الريـع الـذي يـتم الحصـول عليـه فـي الزراعـة التـي تكـون فيهـا ظـروف إنتـاج أكتـر ملائمـة بالنسـبة للـربح المتوسـط، فهـو إذن يمثـل الفـرق بـين السـعر العـام لإنتـاج كمـا تحـدده أوضـاع الإنتـاج علـى الأراضـي الأكثـر سـوءا و السـعر الفـردي لإنتـاج علـى الأراضـي المتوسـطة و الأكثـر حصـوبة، وعليـه فـالريع وفقـا لمـاركس لا يـأتي مـن الأرض ولكـن من العمل الفائض المسلوب من العمال

- **الريـــع المطلـــق:** وينطلـق علـى أسـاس أن الأرض لا تعـد ريعـا، وأن المالـك العقـاري لا يسـمح بـالتراخيص بزراعـة أرضـه دون مقابـل، حتـى بالنسـبة لأكتـر الأراضـي سوءا، هذا النوع من الريع يدفع حتى بالنسبة للأرض و هو الريع المطلق .

الفرع الثاني:الريع عند النيوكلاسيك:

تعتبـر أفكـار"sayJ-B"وهـو مـن الكلاسـيك أسـاس منطلـق النيوكلاسـيك، حيـت أن هنـاك عناصـر طبيعيـة تـدخل فـي عمليـة الإنتـاج وتـؤدي عمـلا يطلـق عليـه بالخدمـة الإنتاجيـة للعناصـر الطبيعيـة، وهـو مـا أدى إلـى إدخـال مصـادر الطاقـة المتجـددة وعير المتجددة في تعريف العناصر الطبيعية .

وقـد ركـز المفهـوم المطبـق عنـد النيـو الكلاسـيك علـى كـل السـلع و عوامـل الإنتـاج علـى فائـدة تحليـل المصـادر الناضـبة، وهـو مـا أدى ب "واعـلاس"Walras إلى إعتبار الأرض كرأسمال إنتاجي لأن دخل الملكية يسمى بالريع العقاري.[1]

كمـا أشـار"**جيفـونس**" juvenes إلـى أن الأرض مـال اقتصـادي، شـأنها شـأن الأمـوال الأخـرى لأنهـا نافعـة ونـادرة، وثمـن أي مـال هـو نتيجـة لاسـتخدامه، ومـن تـم

[1] p-barret, "la théorie de prix l'énergie dans la pensée économique," liberty and economics 103(1998):189.

يكون لأرض ثمن يتحدد على مستوى السوق الإستئجاري ويدفع الريع لأن عرض الأرض منعدم المرونة، وهو يدفع حتى في الحالة التي تكون فيها قطع الأرض غير متجانسة من حيت الحصوبة والموقع، وبذلك تختفي في الفكر النيوكلاسيكي كل إدانة للملكية العقارية، ويخضى ريع الأرض بكل المكانة الذي يحضى بها غيره من المذاخيل، وتعمم فكرة الريع ليعطي كل مكافأة يحصل عليها عنصر إنتاج تنعدم مرونة عرضه.[1]

وفي إطار البحت المتواصل عن تفسير الريع، فقد أمتد الإهتمام للكثير من المفكرين في العصر الحديث على غرار"هوتلينق" Hottelling و "فورجيان"Fourgean و "نوردهاوس" Nourdhous و "جيهال"G.Heal ،حيث إعتبر الأول أن الموارد الطبيعية سلعا وليست عوامل إنتاج، فلا يأخذ بعين الإعتبار تكاليف الإستخراج في إحتساب السعر ، بينما أدخلوا آخرون متغير التكنولوجيا في تحديد أسعار الطاقة، حيث إعتبر هؤلاء المفكرين أن وجود تسلسل في الأسعار مرتبط بتغيرات تكنولوجية.

[1] صبرينة يونسي ،"الدولة من حالة الدولة الريعية التوزيعية إلى حالة الدولة المنتجة –مقاربة في صياغة النموذج،"(أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة باجي مختار–عنابة ،2012).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

لمعالجة موضوع التنمية المستدامة إرتأيت أن أتطرق إلى سياقها التاريخي بتناول أهم الأسباب التي أدت إلى ظهورها، و الإشكالات التي تعاني منها، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بها مؤخرا في الساحة الأكاديمية، بإعتبارها أساس مستقبل الأجيال القادمة، فسأتناول أولا أهم التعاريف المقدم لها واهم الخصائص والمؤشرات التي تتميز بها بالإضافة إلى أهدافها و التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وجذورها التاريخية.

الفرع الأول: السياقات التاريخية للتنمية المستدامة

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوما حديثا، إلا أنها لا تمثل ظاهرة حديثة بل هي موجودة مند القدم، حيث عبر التاريخ عرفت التنمية تطورا جذريا فبعد أن كان الاهتمام قديما يقوم على النمو الاقتصادي وإرتفاع نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان والتركيز وإن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي بقيت متخلفة وإستمرت مظاهر التخلف الاقتصادي لهذه الدول النامية و على إثر هذا ظهر مفهوم التنمية ليحل محل المفهوم على النمو المستمر للدخل أو الناتج القومي الذي يتجاوز التقلبات الدورية من أرباح الكساد[1]

إلا أن هدا التعريف التقليدي والنظرة التي حصرة التنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي سريع تغيرت وذلك بعد إستقلال البلدان النامية.

[1] صبحي تاروس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية (مصر: الدار الجامعية، د.س.ن)، 25.

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى نوع جديد من التنمية، يتجاوز ما يحققه النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث لا تكتفي بزيادة مردودية الإنتاج والدخل القومي فقط، بل تتجاوز ذلك برؤية النتائج الإقتصادية و الإجتماعية الناتجة عن عملية التنمية، و كل ما ينتج عنها من أثار بيئية و مراعاة المساواة و العدالة الاجتماعية بل و الدعوة إلى حسن إستهلاك و عدم التبذير و هي بذلك ترتكز على مفهوم التوازن بين إحتياجات الأجيال القادمة [1]

مفهوم التنمية ظهر بقوة ووضع على جدول أعمال الدول لأول مرة وبصفة رسمية من جانب اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام1945على إعتباره ضرورة عالمية وأولية ، ذلك نتيجة الثقافة الإقتصادية التي سادت دول العالم النامي و المتطور منذ نهاية الحرب العامية الثانية و التي أدت إلي زيادة المشكلات في كل من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.[2]

ومن بين الطروحات التي قدمت أن الموارد الموجودة في الطبيعية غير كافية، وهذا ما أدى إلى استغلالها بطريقة عير عقلانية،[3] وبعد ذلك تبلور مفهوم التنمية في نادي روما الذي تأسس عام1968، و الذي يضم مجموعة من الباحثين و المفكرين من كل أنحاء العالم ، إذ دعى نادي روما إلى ضرورة إجراء أبحاث تحص مجالات التطوير العلمي لتحديد مجال النمو في البلدان المتقدمة[4]، و بعد ذلك نشر النادي تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد البشرية ، حيت نشر توقعاته لسنة 2010 ،و من أهم نتائجه عن

[1] حامد الريفي، اقتصاديات البيئية مشكلات البيئة–التنمية الاقتصادية–التنمية المستدامة (مصر: دار التعليم الجامعي،2015)،251.

[2] Développement durable et entreprises (un défi pour les manageurs) ,(France :édition afnor, 2004), 5.

[3] -Ibid.5،

[4] عتمان احمد عنيم وماجدة احمد أبو زيط، التنمية المستدامة (عمان: داء صفاء للنشر والتوزيع ،2007)7.

مسار النمو الاقتصادي في العالم ، انه سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد و العشرون بسبب التلوث و تعرية التربة ، و في نفس السنة صرح نادي روم le club de Rome عن تقرير اسمه "**حدود النمو**" قام به باحثون في معهد للتكنولوجيا، كما يطلق على هدا التقرير "تقرير ميدوز" نسبة لإسم فريق البحث "الكيس ميدوز"، يتضمن ها التقرير أخطار التنمية الاقتصادية و النمو الديمغرافي المتزايدة من حيث إستغلال الموارد الطبيعية وإرتفاع التلوث و الإستغلال المفرط للأنظمة البيئية . وخلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي تزايد الإهتمام بالتنمية المستدامة نتيجة أزمة البترولية الحادة خلال الفترة 1973-1980 التي كان لها دور كبير في إيجاد بدائل طاقوية جديدة .

وإستنتج من هذه الفترة أن استغلال الموارد الريعية بنفس الوتيرة سوف يؤدي إلى نضوبها، و بالتالي فإن اكبر المتضررين هي دول العالم الثالث حيث تعتمد في إقتصاديتها على الموارد الريعية، أي غير المتجددة حيث أنها لا يمكنها الإستمرار في الإعتماد على هذه الموارد غير القابلة للتجدد[1]، وعلى أثر هذه الكوارث التي شهدها العالم في هذه المرحلة فتح المجال من أجل إيجاد توافق بين الموارد الطبيعية و الحاجات الاقتصادية بهدف إستغلالها بطريقة عقلانية، من خلال التوصل إلى إيجاد إطار ملائم لتنمية المستدامة تقو م على إستغلال الموارد الطبيعية لفائدة المجتمع الإنساني و لكن مع الحرص على عدم الإفراط في استغلالها، و الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة من خلال الأحد بعين الإعتبار تفادي المسببات التي يمكن أن تعيق ترقية وتنمية الموارد لصالح الأجيال القادمة.[2]

1- Beat Burgenmeier, Economie du développement durable(Belgique, De Boeck Editions, 2007) 41-42

[2]محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة(بيروت-لبنان: دار الوافد الثقافية-ناشرون،2014) 132.

و في عام 1991 تطور مفهوم التنمية حيث تضمن تحسين نوعية الحياة من خلال تحسين نوعية التعليم و السعي للوصول إلى مستوى أعلى من الصحة و الحياة و التغذية، و تقليل الفقر وخلق بيئة أنظف وتكافئ الفرص و حياة ثقافية جيدة وحرية فردية أوسع، و هذا حسب نظرة البنك الدولي، وظهر عقد التسعينيات عدة تصورات بخصوص مفهوم التنمية و من بينها التنمية البشرية[1]و في بداية هدا العقد بدأ باحثون في جامعة كولومبيا بقياس مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد بشكل عام بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة، و قد خرج الباحثون بتوفير مستوى معيشي مثل الذي يتمتع به الأميركي والكندي لكل سكان العالم، يتطلب الموارد الموجودة في ثلاث كرات أرضية أخرى مثل التي نعيش فيها، ومن أبرز المفاهيم التي طورها الفكر الاقتصادي في هذه الفترة هو مفهوم المساحة البيئية Ecologicalfootprint، ويقاس بالهكتار و الذي يقوم على تحديد الحصة العادلة لكل دولة في العالم من موارد طبيعية، و هذا يؤكد على أن الموارد الطبيعية الريعية قد تؤول إلى الزوال في حالة عدم تخصيصها، كما كان في شهر ديسمبر 1997 حيث أقر برتوكول كيويتو الذي يهدف إلى الحد من إنبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في إستخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و السعي لزيادة مصادر الطاقات المتجددة و زيادة الآليات لإمتصاص الغازات، و في بداية القرن العشرين إنعقد مؤتمر العالمي في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا بهدف تأكيد على تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال :

-تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 و الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و البيئية عام 1992.

[1]مدخل القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات سياسية وموضوعات (الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع،2007) 27.

-إستبيان الإجراءات المطلوبة التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة

-تحديد طرق الدعم المؤسسي اللازم لتحقيق التنمية على المستوى الوطني و الإقليمي والدولي،[1] و بعد هذه المبادرات و الأفكار المتنوعة حول مفهوم التنمية المستدامة ظهرت عدة مؤتمرات في نفس السياق من بينها مؤتمر تحت عنوان المستقبل بين أيدينا ومؤتمر دولي لتغيير المناخ و السياحة، وفي الأخير البيئة هي مصدر الموارد التي يحولها الإنسان إلى ثروات و بهذا البيئة هي أساس التنمية.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة.

و كما سبق و ذكرت، فإن مفهوم التنمية المستدامة من بين المفاهيم الحديثة على اعتباره مر بعديد من المراحل حتى تبلور و أصبح يطلق علية مجموعة من التعريفات المختلفة من طرف العديد من الجهات و الباحتين المهتمين بهذا المجال و خاصة المؤتمرات والمنظمات الدولية التي إهتمت وعملت على إحتواء قضايا البيئة والتنمية المستدامة وهذا ما سوف أتطرق إليه.

فقد عرف الاقتصاديون التنمية المستدامة بأنها: ترتكز على الإستفادة المثلى للموارد و ذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط مراعاة كمية الموارد المتوفرة بإضافة إلى تحقيق الفكرة القائلة "بأن زيادة الدخل الحقيقي في المستقبل يستوجب تقليل استخدام الموارد الطبيعية "، بحيث يرون بأن التنمية الاقتصادية الناجحة تكون عندما تصل إدارة النظم إلى المستوى الذي

[1] هادي احمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتجيات الأمم المتحدة (الأردن: دار كنوز المعرفة للمعرفة والتوزيع، 2005) 148.

يجعلها تعيش على أرباح مواردها، مع الحفاظ على قاعدة الأصول المادية و الحفاظ على تحسينها، ولهذا فان الدول المتطورة و دول الشمال المتقدمة في العمل تهدف إلى تخفيض استهلاك الموارد و الطاقات الطبيعية من خلال توفير إمكانيات و وسائل تكنولوجية بديلة في الحياة السائدة، بعكس حال دول الجنوب الفقيرة فهي تسعى إلى استغلال الموارد و الطاقات من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان لا اكتر لا اقل.

ذلك لان اقتصادها لا يقوم على التنوع و هذا ما يجعلها أكثر عرضة لتصحر مواردها،[1] ومن هنا ينصب علم الاقتصاد على:

1- تلبية الحاجات

2- تحقيق الرفاهية البشرية

3- الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد (مالية- مادية- بشرية).[2]

أما علماء الاجتماع فقد عرفوا التنمية المستدامة يرون أن الهدف المنشود من تحقيق التنمية مهما كان شكلها هو الإنسان(الفرد)، لهذا نجدهم يهتمون بمختلف الجوانب المحيطة به و التي تؤثر فيه من تربية وثقافة وأنماط الاستهلاك وتوزيع للثروة فعلماء الاجتماع ينظرون للتنمية المستدامة من خلال استدامة التوزيع العادل للثروة والموارد و حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن

[1] حامد الريفي، اقتصاديات البيئة "المشكلات البيئية التنمية الاقتصادية-التنمية المستدامة" (الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي،2015) 254.

[2] عبد الله خبابة ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(آلية لتحقيق التنمية المستدامة)(الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013) 127.

برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي "إن البشـر ينبغـي أن يكونـوا محـور الاهتمـام فيـتم نسح التنمية حول الناس و ليس الناس حول التنمية "[1].

و علـى ذلـك فـإن التنميـة مـن وجهـة النظـر الإنسـانية والاجتماعيـة ينبغـي لهـا العمـل علـى التوزيـع العـادل والمتـوازن بـين الريـف و المدينـة فـي الخـدمات التعليميـة والصـحية والتفافيـة لكـي تضـمن تنـوع الخـدمات المسـاهمة فـي عمليـة التنميـة المستدامة.

وهنـا تؤكـد التنميـة المسـتدامة علـى أن تنميـة البشـر ينبغـي بـأن تـتم بطريقـة ديمقراطيـة حيـث يشـاركون فـي صـياغة القـرارات السياسـية و الاقتصـادية و الاجتماعية و البيئية التي تؤثر في حياتهم المستقبلية .[2]

و قـد عرفـت أول مـرة فـي تقريـر لجنـة بورتلانـد بأنهـا "التنميـة التـي تأخـذ بعـين الإعتبـار حاجـات المجتمـع الراهنـة بـدون المسـاس بقـدرة الأجيـال القادمـة علـى الوفـاء بإحتياجاتهـا"، و عرفـت أيضـا فـي تقريـر "مسـتقبلنا المشـترك" مـن خـلال صـياغته لتعريـف للتنميـة بأنهـا" التنميـة التـي تلبـي احتياجـات الخاصـة دون المسـاس بقـدرة الأجيال القادمة و القدرة على تلبية الاحتياجات الخاصة".[3]

و يعـرف الاتحـاد الـدولي لحمايـة الطبيعـة((IUCN) التنميـة المسـتدامة بأنهـا تحسـين مسـتوى الحيـاة مـع العـيش ضـمن القـدرة الاسـتيعابية للـنظم البيئيـة الداعمـة وهـذا التعريـف أوسـع مـن التعريـف المقـدم مـن لجنـة (Brundtland commission)، ومـن

[1] بوعلام عمار شبيرة ،" قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة،"أطلع عليه بتاريخ 02مارس،2017 http ://www.rooad.net/print.php?id=699.

[2] الريفي، اقتصاديات البيئة، 255.

[3] غربي، التكامل العربي، 129.

الواضح أن هذا التعريف يشمل عناصر هامة مثل تحسين نوعية الحياة، والقدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة تبدوا عبارة عن تحسين نوعية الحياة أكثر من توفير الإحتياجات و يمكن تفسير مفهوم تحسين نوعية الحياة بأنه مساوي للوفاء بالكماليات، و يمكن اعتبار تحسين نوعية الحياة على انه المستوى المطلوب للتحقيق احتياجات الناس [1].

أما في سنة 1988 فقد عرف مجلس منظمة الأغذية و الزراعة التنمية بأنها "إدارة الموارد الطبيعية و صياغتها و توجيه التغيرات التكنولوجية و المؤسسية، بطريقة ملبية لاحتياجات البشرية لأجيال الحالية و المقبلة، بصورة مستمرة فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه و النباتات والموارد الحيوانية، لا تحدت تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية ، وسليمة من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية"[2]

و في سنة 1992 عرفت التنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي اقره مؤتمر البيئة و التنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية لإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق إنسجام إجتماعي في المجتمع بعض النظر عن الاختلافات الثقافية و اللغوية لأشخاص و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها" وعرفت

[1] عودة راشد الجيوسي، الإسلام و التنمية المستدامة(رؤى كونية جديدة)(الإسكندرية –مصر: الناشر مؤسسة فريديش ألبرت،1،2013) 22-23.

[2] منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة السبع عشر، أطلع عليه يوم05مارس،2017،

. http://www.fao.org/3/a-i4997a.pdf

كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية وداعمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية وإقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"[1]

و بالنسبة للرؤى المقدمة من طرف الباحثين و المفكرين فقد إختلفت وتباينت، حيث عرفها الباحث عنايم "بأنها تنمية لأجيال الحالية بشكل لا يضر ولا يمس بمصالح الأجيال القادمة، بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن لأجيال القادمة بالوضع نفسه الذي هو علية ولماذا لا أفضل"[2]

بينما يعرف البروفسور "بيترنيومان "الاستدامة" الاستدامة من خلال التركيز على التكامل البيئي الاقتصادي و الاجتماعي لأن أي مشكلة من وجهة نظره يصعب الفصل أحيانا بين حدودها وعناصرها ، ولذلك يرى ضرورة مراعاة عناصر أربعة فرعية هي:

- الإيمان بأنه ليست كل العمليات التنموية تتحقق بها الاستدامة.
- أن الاستدامة تستلزم ضرورة الأحد بالمنهج التكاملي.
- أن عملية الاستدامة والمشاركة لا يمكن فصل بعضها عن البعض.
- أن أي عملية نمو تستلزم ضرورة البحث عن مؤشرات و أدوات تقييم جديدة.[3]

[1] عبد الرحمان العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" (مذكرة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف،2010-2011).

[2] سليمان مهنى و ريدة ديب، "التخطيط من اجل التنمية المستدامة" مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 25(2005): 489.

[3] احمد عبد الفاتح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي(في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية و الحديثة)(القاهرة- مصر: المكتب الجامعي الحديث،2013)،28-29.

كما يعرفها" ادوارد باريبي "BARBIER EDWARD بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو إقتصادي و إجتماعي وبيئي".[1]

و من خلال جملة التعاريف المقدمة نجد أنها تتمحور حول أن التنمية المستدامة، هي تلك العمليات التنموية التي تستهدف مقابلة الحاجات الفعلية لأجيال الحالية بدون أن تجور على حقوق الأجيال القادمة، سواء كانت من البشر أو مختلف الكائنات الأخرى .

و من تم نخرج ببعض الحقائق عن التنمية أهمها: أن لكل جيل الحق في الإهتمام برأس المال الطبيعي، المجتمع المستدام: وهو مجتمع يسعى لإشباع احتياجاته دون الجور أو الإحلال بحقوق الأجيال التالية، التحول الاستدامة: يستلزم ضرورة تغيير الحركة إلى حركة دائرية بديلا عن الحركة الخطية المضطردة.

وبشكل عام فإن التنمية تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل، فهي تهدف إلى أن يترك جيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه[2]

[1] عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها "(مداخلة ألقيت في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف،7-8افريل،2008).

[2] حسون محمد عبد الله ودواوي محمد صالح و حصير ادراء عبد الرحمان ،"التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد"مجلة ديلي67(2010):341.

وبذلك فان مفهوم التنمية المستدامة ليس له معنى واحد أو تعريف واحد لذا فهناك طرق بديلة تعامل بها المفكرون مع هذا المفهوم:

أ-حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها المنفعة عبر الزمن.

ب- حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها الاستهلاك عبر الزمن.

ج-حالة التنمية المستدامة حالة تكون فيها أدارة الموارد بحيث تحافظ على فرص الانتاج للمستقبل.

ح -حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها خزين رأس المال الطبيعي عبر الزمن .

د-حالة التنمية المستدامة حالة تدار فيها الموارد بحيث تحافظ على إنتاج مستدام من خدمات الموارد.

هـ-حالة التنمية المستدامة حالة يشيع أو يتحقق فيها الحد الأدنى من الشروط لاستقرارية النظام البيئي ورجوعتيه.

أما منظمة اليونسكو(unesco) فترى التنمية المستدامة أن كل جيل يجيب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الارض.[1]

المطلب الثاني: التنمية المستدامة: الأهداف والخصائص والأبعاد

الفرع الأول :أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

[1] محمد صالح تريكية قريشي، علم اقتصاد التنمية(عمان: دار أثر للنشر والتوزيع،2010)، 50.

- **تحقيق نوعية حياة أفضل لسكان :** من خلال التركيز بين علاقات السكان و البيئة ، وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وتجانس .
- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة:** وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحتهم على
- المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ و متابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[1]
- **احترام البيئة الطبيعية:** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين النشاطات السكان والبيئة ،وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المحلقة و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و تجانس.
- **تحقيق إستغلال وإستخدام عقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون إستنزافها أو تدميرها و تعمل على إستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.[2]
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف

التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي لكن مع الحرص على حسن إستخدامها من أجل تفادي مخاطر و أثار بيئية سالبة.

[1] "التنمية المستدامة، "أطلع عليه بتاريخ 25 فيفري،2017، http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post_18.html.

[2] مصطفى عطية جمعة، "التنمية المستدامة وأهدافها"، أطلع عليه بتاريخ25فيفري،2017، http://www.alukah.net/culture/0/106339.،

6.إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلاؤم إمكاناته، و تسمح بتحقيق توازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، وسيطرة على جميع المشكلات البيئية .

7.**تحقيق نمو إقتصادي تقني:** بحيث تحافظ على الرأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية لتأكد على المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.[1]

و هناك من أعطى للتنمية المستدامة أهداف أخرى، وذلك لتحقيق مثلت هدفي من السير في عمليات التنمية دون إنتكاسات من خلال الاستخدام الكفء للموارد ،وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ومراعاة محدودية قدرة البيئية في استيعاب الأضرار الناتجة من مشروعات التنمية، فالهدف الاسمي للتنمية المستدامة هو الملائمة بين التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة يمكن بلورة أهدافها في :

الأهداف البيئية:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها من خلال المحافظة على بقاء النظام البيولوجي وإنتاجيته، ووحدة النظام الإيكولوجي (المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية)، ومنع التأثيرات الضارة عليه حتى نحافظ على توازنه الطبيعي وإستمراريته، ومكافحة التلوث بأشكاله المتعددة .

[1]ناجي، التنمية المستدامة،72-73.

الأهداف الاقتصادية:

تسعى التنمية المستدامة إلى الإستخدام الأمثل للموارد و ترشيد الإستهلاك و تلبية إحتياجات البشر مع تحقيق العدالة و المساواة في توزيع السلع و الخدمات بين الأفراد في الأجيال المتعاقبة.

الأهداف الاجتماعية:

إن التنمية المستدامة بتحقيقها لأهدافها الاقتصادية تحقق أيضا التماسك المجتمعي من خلال دورها في الحفاظ على تلبية إحتياجات البشر و العدالة الاجتماعية والمشاركة وتعزيز الدور المؤسسي وتطويره وإستمراريته.

مما سبق يتضح لنا أن المثلث الهدفي للتنمية المستدامة يكمل في صورة كلية، بحيث يكمل بعضه البعض ومن الصعب الفصل بينهم.[1]

و من خلال مجموعة الأهداف السابقة ذكر استخلص أن أهداف التنمية المستدامة تقوم على:

- نشر ثقافة بيئية لدى السكان من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية و حثهم على إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة و تنفيذها و متابعتها و تقييمها.
- تحقيق الاستمرار الرشيد للموارد الطبيعية كونها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، والعمل على استخدامها و توظيفها بصورة عقلانية .[2]

[1] الريفي، إقتصاديات البيئة، 276.

[2] الفراجي، التنمية المستدامة، 180.

أمـــا فـــي القـــرن الواحـــد و العشـــرون تبلـــورت الأهـــداف و أصـــبحت أكتـــر خصوصـية حيـث جـاءت فـي الألفيـة الأخيـرة ثمانيـة أهـداف إنمائيـة مـع تحديـد نقـاط البدء في 1990، ومن المقرر بلوغ كل هذه الأهداف خلال عام 2010وهي:

- ✓ القضـاء علـى الفقـر المتقطـع و الجـوع والعمـل علـى تخفـيض عـدد الأشـخاص الـذين يعيشـون علـى أقـل مـن دولار واحـد فـي اليـوم بنسـبة النصـف حسـب التوقيت الآتي:

-بـين 1990إلـى2010 إنقـاص نسـبة مـن يقـل دخلهـم عـن دولار واحـد فـي اليـوم إلـى النصف.

-بين 1990إلى2010 إنقاص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف .

- ✓ تحقيـق التعلـيم الابتـدائي الشـامل مـن خـلال ضـمان إتمـام الأولاد و البنـات علـى سواء مرحلة الدراسية الابتدائية بحلول عام 2010.
- ✓ تشـجيع المسـاواة بـين الجنسـين وتمكـين النسـاء مـن أسـباب القـوة مـن خـلال إزالـة الفـوارق بـين الجنسـين فـي التعلـيم الابتـدائي، والمفضـل حـدوث ذلـك بحلـول عـام 2005، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام2010.
- ✓ تخفـــيض نســـبة وفيـــات الأطفـــال: تخفـــيض معـــدلات وفيـــات الأطفـــال دون الخامسة بنسبة التلين بين عاني 1990و201.
- ✓ تحسـين صـحة الأمهـات: بـين عـامي 1990و 2010 بالإظافـة إلـى تخفـيض معدلات الأمهات الذين يتوقون أتناء الولادة بثلاث أرباع.

- ✓ مكافحة فيروس و مرض الايدز والملاريا، والأمراض الأخرى بحلول عام 2010 و العي من اجل وقف نهائي لإنتشار فيروس نقص المناعة /الايدز متابعة عمله وعكس اتجاهه.....
- ✓ ضمان استمرارية البيئية دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه ، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.
- ✓ العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الموارد بنسبة النصف.[1]

الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة.

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم الذي عقبته قمة "ريو ديجانيرو" للمرة الأولى حول البيئة و التنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي:

- هي تنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها: فهي تركز على المدى البعيد بالضرورة، تعتمد على إدراك إمكانيات الحاضر و تقديرها، و بعد ذلك يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات .
- هي تنمية تراعي تلبية الإحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية الحيوية لكوكب الأرض.
- هي تنمية تضع تلبية إحتياجات الأفراد في المقام الأول :فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية و الضرورية من الغداء و الملبس و التعليم و الخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية و الإجتماعية.

[1] عبد الله جبابة ورابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية(العولمة الاقتصادية–التنمية المستدامة)(إسكندرية– مصر: الناشر مؤسسة شباب الجامعة،2009) 343.

- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية: سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء و الماء مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم إستنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الضرورية الصغرى و الكبرى، في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها إنتقال الموارد والعناصر و تنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
- هي تنمية متكاملة :تقوم على التنسيق بين سلبيات إستخدام الموارد، وإتجاهات الإستثمارات و الإختيارات التكنولوجية، ويجعلها تعمل بإنسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.[1]

بالإضافة إلى أن التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي و كذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بإستعمال العقاني لها.

أما الجانب الاجتماعي يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الإجتماعي للمجتمع.[2]

وفي الأخير التنمية المستدامة هي تعبر عن التنمية التي تتصف بالإستقرار وتمتلك عوامل الإستمرار والتواصل ،وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها،

[1] ناجي، التنمية المستدامة، 92.

[2] المجلس الأعلى للتعليم، "التنمية المستدامة"، أطلع عليه بتاريخ،1أفريل،2017.

https://socialscience2009.wikispaces.com/file/view/4.pdf

وتنهض بالموارد البشرية و تقوم بها، وهي بذلك تنمية تأخذ بعين الإعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

لذا تتألف التنمية من ثلاث عناصر رئيسية هي :النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة ....وغيرها من العناصر ذات الصلة، كالعنصر الثقافي (إحترام التنوع الثقافي في المجتمع)، والعنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن و الأرياف ، والتهيئة العمرانية).[1]

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.

هناك من عرف التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاث مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط و التنظيم و الترشيد للموارد"[2]، أما بالنسبة لمفكرين أخرون يرون بأن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشتمل أيضا جوانب إقتصادية و إجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة و لا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ و أساليب التنمية المستدامة"[3]

[1]محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق(لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2013)،73.

[2]عثمان محمد غنيم و ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها(أردن: دار صفاء، 2006)،39.

[3]ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، "التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، "مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعةالأردنية،عمان،الأردن،المجلد36،العدد1،(2009): 23.

وأصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابًا حول مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تضمن نحو 130 مؤشرًا مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية "اقتصادية" و"اجتماعية "و"بيئية" و"تقنية."

فأبعاد التنمية المستدامة تختلف بحسب منظور كل نظام على حدة، فالاقتصاديون يجعلون الأهداف الإقتصادية محددا هاما لهذه التنمية، والإجتماعيون يشددون على مبادئ العدالة الاجتماعية و الإنصاف في الحياة، أما البيئيون فيؤكدون على أهمية حماية الطبيعة كمدخل هام و أساسي لهده التنمية، وسوف أركز على هذه الأبعاد كل على حدة:

البعد التقني والتكنولوجي :

في السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفق، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ولعبت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توعية المواطنين بما سيساهم في عملية التنمية وابسط مثال على ذلك، الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال مثل الإذاعة الجهوية في توصيل المعلومات و النصائح للفلاحين وهذا ما يزيد في كمية ونوعية السلع و الخدمات ما ينعكس بالإيجاب على التنمية المستدامة.[1]

[1]– احمد بشارة، "التنمية المستدامة(مفهومها، أبعادها، مؤشراتها)"، اطلع عليه بتاريخ2افريل،2017،

http://www.masralarabia.com

أما بالنسبة لأبعاد التكنولوجية ألخصها في جملة من النقاط هي:

- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية.
- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة.
- تقليل من استخدام المحروقات لأنها السبب الرئيسي لزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري .
- الحد من إنبعاث الغازات.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.[1]

- **البُعد البيئي (الإيكولوجي):**

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي إستخدامها من كل مورد من تلك الموارد[2].

أما بالنسبة لأبعاد البيئية الأخرى فتتجلى في :

- ✓ حماية إتلاف التربة، وتقليل إستعمال المبيدات، ووقف تدمير الغطاء النباتي.
- ✓ حماية الموارد الطبيعية.
- ✓ صيانة المياه.
- ✓ تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.

[1]–عبد السلام أديب، "أبعاد التنمية المستدامة"، الحوار المتمدن333 (2002):8–9،إطلع عليه بتاريخ12ملارس،2017، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305

[2]– بشارة، التنمية المستدامة، اطلع عليه في 2أفريل، 2017،

http://www.masralarabia.com

✓ حماية المناخ من الاحتباس الحراري.[1]

البُعد الاقتصادي:

تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، فاستهلاك الطاقة المستخرجة من النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

تتطلب التنمية ترشيد المناهج الاقتصادية حيت ظهرت في العقود الأخيرة أزمة تنموية تمثلت بشكل واضح في انقسام العالم الى شمال عني وجنوب فقير وذلك من خلال النقاط التالية:

- حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية.
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: حيت تسعى الدول النامية إلى إجراء عمليات متواصلة في طرق الاستهلاك من أجل تخفيض إستهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية، و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جدري في مستوى الكفاءة و الحياة .[2]
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:وهذا لأن البلدان المتقدمة هي الرائدة من حيت استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية وبذلك نجد لديها القدرة المالية و التقنية و البشرية الكفيلة للوصول إلى مستوى أرقى وأنظف، و إستخدام الموارد بكثافة اقل كما أن الصدارة تعني توفير

[1] أديب، أبعاد التنمية، 11.

[2] مبارك بوعشة، "أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا" (الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20اوت1955سكيكدة، 21،22نوفمبر،2007).

الموارد المالية و التقنية لتعزيز التنمية في البلدان الأخرى، باعتبار ذلك أفضل إستثمار طويل المدى.

- تقليص تبعية البلدان النامية: وذلك من خلال قيام الدول النامية بنفسها بالاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الإكتفاء الذاتي و التخلص من الهيمنة و التبعية لدول المتطورة .
- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في بلدان فقيرة تكريس إستخدام الموارد الطبيعية لأعراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، وكّذلك السعي من أجل وضع حد لمظاهر الفقر و التخلف، بإعتبار الفقر عامل مهم في إعاقة عملية التنمية ،بالإضافة إلى توعية الحد من نمو السريع للسكان.
- المساواة في توزيع الموارد: إنها وسيلة لتخفيف من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة بإعتبارها مسؤولية كل من البلدان الفقيرة و النامية، وذلك من خلال المساواة في فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات بين الإفراد داخل المجتمع.[1]
- بالإضافة إلى الحد من التفاوت في المداخيل و تقليص الإنفاق العسكري :وذلك من خلال تحويل الميزانية المخصصة لانفقاق العسكري إلى مجالات أكتر حساسية و الشاملة لكل ماله علاقة وطيدة مع التنمية .
- تغيير أسلوب الإنتاج: و ذلك من خلال تخفيض مستويات الإنتاج بإستعمال الطاقة الصديقة للبيئة مثل الطاقة الكهربائية و تمويل العمل من أجل اللجوء إلى استخدام الطاقة البديلة و الصديقة للبيئة.

[1] سميرة فقراوي وآخرون ،"التنمية السياحية المستدامة في الجزائر،"(مذكرة تحرج لنيل شهادة ماستر، جامعة قالمة،2010-2011).

الفرع الرابع: تحديات ومعوقات التنمية المستدامة:

بالرغم من التقدم الذي حصل خلال الفترة التي عقبت الإعلان عن مسيرة التنمية المستدامة ،فإن هناك العديد من التحديات و المعوقات التي واجهت الكثير من الدول خاصة النامية منها، والتي تخول دون تحقيق هذه التنمية، وسوف أشخص بعض هذه التحديات :

- تفشي وتصاعد معدلات البطالة وهذا ما ساعد تباطؤ النمو الاقتصادي و تراجع معدلات التشغيل.
- زيادة ظاهرة البطالة في المناطق النامية وهذا ما أدى إلى عدم الوصول إلى مستويات والكفاءات اللازمة لتحقيق التنمية .[1]
- تدني مؤشرات البحث و التطوير .
- تدني مؤشر الاستدامة البيئية.

أما بالنسبة لمعوقات التنمية المستدامة تتمثل في :

أولا : الفقر: يعتبر الأساس لكثير من المشكلات الصحية و الإجتماعية و النفسية والأزمات الأخلاقية و بالتالي يجب على المجتمعات المحلية و الوطنية و الدولية مراعاة هذا المشكل العويص من خلال وضع برامج تنموية طويلة المدى.

ثانيا: الديون : تعتبر من أهم معوقات التنمية لأنها أصبحت تشكل حاجزا في وجه التنمية ، وتعيق سيرورة المستدامة للتنمية.

ثالثا: التضخم السكاني غير رشيد ما ينتج عنه تدهور الأحول المعيشة، وتزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية و الاجتماعية.

[1] نوازد عبد الرحمان الهيتمي،"التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ،"مجلة الجندول 25(2005) :64.

تـدهور قاعـدة المـوارد: إسـتمرار إسـتنزافها لـدعم أنمـاط الإنتـاج و الإسـتهلاك الحاليـة و هـذا مـا يـؤدي إلـى عـدم موازنـة بـين العـرض و الطلـب، أي عـدم القـدرة لإسـتجابة لاحتياجات الضرورية .[1]

[11]فارس الرشيد البياني ،"التنمية الاقتصادية السياسية في الوطن العربي،"(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الأكاديمية العربية في الدنمارك،2008).

خلاصة واستنتاجات:

وأخيرا يمكن القول أن الإقتصاد الريعي هو إقتصاد مبني على العوائد البترولية ناضبة و الغير المتجددة من خلال إستغلال البدائي للموارد الطبيعية دون الوصول إلى العمل الإجتماعي المنتج فإن عوائد هذا الإقتصاد عادة ما توجه إلى إستتمارات عقيمة غير قادرة على بناء القدرات الإنتاجية أو تحقيق نمو إقتصادي حقيقي.

الفصل الثاني:

الاقتصاد الريعي والتنمية المستدامة

في الجزائر: الواقع والتأثيرات

تقديم عام:

إن المحروقات مورد طبيعي تختص به دول دون غيرها، حيث يمثل هذا المورد القابل للنضوب مصدر لتغطية إحتياجات هذه الدول من الطاقة والمواد المشتقة منها، إذ يعتبر مصدرا مهما لتمويل إقتصاديات الدول التي تعتمد على هذه المادة سواء بصفة كلية أو جزئية مثل حالة الجزائر وهذا ما يضفي عليها صفة الدولة الريعية المحضة، ومن هنا تم طرح عدة تساؤلات من بينها كيفية تحقيق التنمية المستدامة أي تنمية تسعى إلى توفير مستقبل زاهر لأجيال القادمة في ظل هذه السياسة الريعية وقد تعزز هذا المفهوم في الجزائر بعد التحلي عن نظام التخطيط المركزي و الإعلان عن تبني إقتصاد السوق كآلية و بديل لتحقيق النمو القابل لإستمرار وسوف أتناول في هذا الفصل أهم النقاط التي طرأت على الاقتصاد الجزائري بالإظافة إلى تقديم مفصل لمكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري ، و محاولة إبراز واقع التنمية المستدامة في ظل مشاريع التنمية المختلفة.

المبحث الأول: مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتها الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ، الإيديولوجية ، السياسية ....فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الإختلال وهذا إبتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة إبتداء من مطلع التسعينات ما فرض ضرورة تبني خيار إقتصاد السوق كبديل لإقتصاد الموجه[1]

المطلب الأول:الوضع الاقتصادي الجزائري ما قبل الاستقلال.

ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1830-1962) تشوه الأفكار الرئيسية الآتية:

- خلق قطاع اقتصادي مزدوج، قطاع عصري أوروبي متطور يستعمل وسائل إنتاج متطورة و يستغل أجود الأراضي أدى إلى ظهور قطاع زراعي كبير ومتطور متجه صوب التصدير أي أن هدفه الوصول إلى الأسواق الفرنسية خصوص[2] ، و قطاع ثاني تقليدي ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي يستعمل وسائل إنتاج بدائية و يستغل الأراضي غير الخصبة (الهامشية) على سفوح الجبال والوديان،

[1] مونيا، "الاقتصاد الجزائري من 1962 إلى التسعينيات، " أطلع عليه بتاريخ 3 مارس،2017، http://www.startimes.com/?t=32549126 .

[2] عبد الحميد براهيمي، كتاب في أصل الأزمة الجزائرية1958-1999 (لبنان: دار الهقار،2001)،274.

إعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الزراعة والرعي والتجارة، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي[1].

- إنفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية.
- تحويل الفائض المنتج في الريف الجزائري خارج الجزائر مما أدى إلى تخلف الريف عموما و الزراعة خصوصا لم يكن الوضع بأفضل حالاً في النشاط الاقتصادي الآخر وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا.[2]

❖ هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي و وفقا للسوق الأوروبية ولا يتحدد وفقا لإحتياجات الإقتصاد الجزائري، نتج عن ذلك تدهورا للوضع المعيشي للسكان الأصليين بسبب عملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري.

❖ أما ما يخص مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، منذ اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1953 إزداد الإهتمام به من حيث حجم

[1] عزيز خيري، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث (مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، 1978)، 12.

[2] عمار قردود، "الجزائر تحقق أول اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد"، صحيفة الفجر 3157 ،الجزائر،(2012):3.

الاستثمارات المنجزة و حجم الإنتاج و كذا حصة المحروقات في الصادرات إلى الخارج وجاء إكتشاف المحروقات في مرحلة هيمنة الشركات التي تعرف ب"الشقيقات السبع"[1] ، بالإضافة إلى تزايد النزوح الريفي بسبب جمود التوظيف في الزراعة وتغيير الهيكلي في الاقتصاد الجزائري أدى إلى التبعية المطلقة لاقتصاد الفرنسي .

المطلب الثاني: الإقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي.

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى: (1962- 1967) :وهي تمثل بداية وعودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد مرور 132 سنة من الإحتلال وأهم ما ميز هذه المرحلة إحتيار النظام الاشتراكي ودلك ما ترتب عنه:

- إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية و الفنية) ضعيفة و عاجزة عن إحداث التنمية .

[1] هارفي اوكونور، الأزمة العلمية في البترول (القاهرة–مصر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،1967)،95.

– الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة إستغلال إجتماعية للجمهور الواسع من الشعب .[1]

تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية إقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

*غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

* قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

وبالرغم من استقلال الجزائر إلى أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، بمعنى أن الشركات الفرنسية هي التي كانت تسيطر على المحروقات مثل شركة "ريبال و كريسي "، فالجزائر لم تبقى مكتوفة الأيدي وإنما توجهت إلى إنشاء شركة وطنية لنقل و تسويق المحروقات سونطراك في 1963/12/31، و التي شجعت على ارتفاع

[1] بلقاسم حسن بهلول، سياسة تنظيم التنمية وإعادة تحيطيها في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، 98 – 346 .

قطاع المحروقات[1]، وقد عرفت الجزائر بعد تاريخ 19 جوان 1965م تغييرا حقيقيا، بدأتها بمرحلة التأمينات لقطاع البنوك والمناجم في سنة 1966م و إلى جانب ذلك تم إنشاء رسميا الشركة المختلطة للغاز "سونلغاز" في 1967/09/01بالإضافة إلى جملة التأمينات التي شهدتها و من بينها التأمينات لقطاع المؤسسات ما بين 1966م و 1970م وقطاع المحروقات 24 فبراير 1971م.

كما إتبعت الجزائر غداة الاستقلال نموذجا اشتراكيا للتنمية، قائم على إحتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة و حفظ الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، و يقوم هادا النموذج أساسا على التخطيط المركزي الاقتصاد من خلال المخططات التنموية، حيث عملت الجزائر على التدخل في الاتجاهات التالية:

* المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر وإستعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و20% من حصص شركة الغاز(CAMEL)، و 40% في رونو (CARL Renault) و 30 %في (S.A.B.A.B) و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر أقيمت بعناية.

* إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف بإستيراد المنتجات

[1] عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985 (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1992)،151.

الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، وبيع المحروقات Sonatrach في سنة 1963, الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964 ، شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد, وشركة (S.O.M.E.A) في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

* وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13 .

وكان الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976) : إستكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية، وكانت الاستثمارات في الفترة (1962-1967) ضعيفة.[1]

المرحلة الثانية: (1967- 1987) : وهي تمثل عهد الاقتصاد الإداري، وأدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في التنمية إقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية.

واهم ما ميز هذه المرحلة:

1/ ظهور قطاع عمومي واسع يرتكز على الصناعة الثقيلة مثل مركب الحجار 1969 ورويبة 1972 ومركب المحركات و الجرارات بقسنطينة ومركب تكرير

[1]Ammour Benhalima," L'économie Algérienne et ses perspectives de développement ،"polycopie 104(1987)،P.4.

البتـــرول بســـكيكدة وأرزيـــو و مجمـــع تـــركين و صـــناعة الـــدراجات الناريـــة بقالمـــة وغيرها.

2/ إقامـة سلسـلة مـن المخططـات التنمويـة، الثلاثـي (1967-1969) الربـاعي الأول (1970-1973) الربـــــاعي الثـــــاني (1974-1977) الخماســـــي الأول (1980-1984) الخماسي الثاني (1985-1989).

3/ تطـوير الزراعـة عـن طريـق تـأميم الأراضـي وإنشـاء تعاونيـات الثـورة الزراعيـة فـي إطار قانون الثورة الزراعية الذي صدر في 1971/11/8 .[1]

4/ تـدعيم قطـاع النقـل والمواصـلات بإنشـاء شـركات وطنيـة متخصصـة كمـا قامـت بتدعيم شبكة المواصلات بإقامة طريق الوحدة الإفريقية في 1973.

قـد حققـت هـذه الإسـتراتيجية بعـض النجـاح خاصـة مـن الناحيـة الاجتماعيـة، و قـد تسـتند فـي تمويلهـا علـى إرادات صـادرات المحروقـات التـي عرفـت إرتفاعـا كبيـر بفعـل إرتفـاع سـعر المحروقـات مـن الإيـرادات الصـادرة سـنة 1978، مـا يعـادل 96.1 .%.

أمـا فـي تمانينيـات فقـد فرضـت السـوق البتروليـة العالميـة علـى الجزائـر سياسـة تتعلـق بـالبترول الخـام و الغـاز الطبيعـي وهـذا راجـع لضـعف مخططـات الخماسـي الأول تم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني .

[1] عبد الله بدعيدة ، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،" مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999 356.

و في الثمانيات فقد شهدت الجزائر أحداث إقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد.

حيت بدأ المأزق المالي الخارجي إنطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول و إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، وانخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار وانخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.[1]

المرحلة الثالثة: (انطلاقا من 1988) : وهي تقابل التحول أو الانتقال إلى اقتصاد السوق.

لتدعيم إنتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية وهم الدفعة الأولى في سنة 1988، والثانية في 1991 والثالثة في 1994.[2]

و أهم ما ميز هذه المرحلة:

[1] Ahmed Benbitour, L'Algérie au Troisième Défis Millénaire et Potentialités (Algérie : éditions MARINOOR, 1998), 62.

[2] كريم النشاشيبي وآخرون،" الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق،" صندوق النقد الدولي ، (1998):10.

إصدار القوانين جانفي 1988 المتعلقة بإستقلالية المؤسسات العمومية، كنمط جديد لتنظيم العمل الاقتصادي في الجزائر حيث منحت جميع المؤسسات العمومية تقريبا إستقلال من الوجهتين القانونية و التشغيلية يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي إنتهجت في الجزائر منذ مطلع التمانينيات عرفت فشل على المستوى الاقتصادي، فسياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لم ترتقي إلى مستوى الأهداف المنتظرة، وبفعل الإختلالات الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الجزائري لابد من إيجاد بديل للسياسة الاقتصادية المنتهجة منذ الاستقلال و ذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد تحول من الاقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق.[1]

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري أثناء فترة التحول نحو اقتصاد السوق

نظرا للظروف التي عاشتها الجزائر أثناء تبنيها النظام الاشتراكي وما أدته من تصاعدات في الاقتصاد، كان لابد على الجزائر من تغير نظامها الاقتصادي إلى الأحسن قد رافق هاذا التحسن قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة النطاق و التي مست جميع الجوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات.[2]

ومن أهم دوافع التوجه إلى اقتصاد السوق:

[1] Hocine Benissad," La réforme économique en Algérie," OPU, Algérie(1991) :74.

[2] عبد القادر مشدال، "اثر إستراتجية التصنيع على التشغيل بالجزائر"(رسالة لنسل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ، 1998-1999)،160.

الـــدوافع الداخليـــة:إرتفـاع معـدل التضخم:السـبب يعـود إلـى التوسـع المسـتمر للكتلـة النقديـة حيـت عرفـت زيـادة ب 20 بالمائـة كـل سـنة وهـذا منـد بدايـة الثمانيـات ويرجع هذا إلى:

-العجــز النقــدي للخزينــة حيــث بلــغ 190مليــار دج مــا يعــادل 9.5مليــار دولار (وكـذا العجـز المـالي للمؤسسـات العموميـة المغطـى مـن البنـوك الإبتدائيـة بواسـطة تمويل من بنك الجزائر و البالغ 12مليار دولار .

-نقـص التسـيير البنكـي، ففـي نهايـة 1990، كانـت 50بالمئـة مـن الكتلـة النقديـة المتداولة خارج المسار البنكي أي ما يعادل 170مليار دولار.

-التطـور الكبيـر لأجـور مـن دون أن يقابلـه تطـور فـي الإنتاجيـة، إذ فـي الوقـت التــي عرفــت فيــه هــذه الأخيــرة انخفاضــات، فــإن الأجــور عرفــت ارتفــاع بنســبة 33بالمئة .

-العجـز المتواصـل فـي الموازنـة العامـة، حيـث كـان رصـيد الميزانيـة فـي أغلـب الأوقات لفترة التمانينيات في حالة عجز.

-إعتمـاد الميزانيـة علـى إيـرادات المحروقـات والتـي تعتبـر غيـر مسـتقرة ومرتبطـة بأسواق العالمية.

-تزايـد النفقـات العامـة بفعـل تزايـد النفقـات التجاريـة و عـدم كفـاءة الجبائيـة فـي التحصيل الضريبي نظرا للسياسات الكبيرة للجهاز الضريبي.[1]

[1] عبد الوهاب كرمان،" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، "بنك الجزائر، (2000): 3.

الـــدوافع الخارجيـــة: توجـه الجزائـر إلـى المديونيـة بسبـب العجـز فـي ميـزان المـدفوعات و هـذا مـا دفعهـا إلـى الإقتـراض مـن صـندوق النقـد الـدولي، و الـذي بـدوره فـرض شـروط علـى الدولـة الجزائريـة مقابـل حقـوق السـحب الخاصـة sdr ومـن بينها تحرير التجارة الدولية[1]

لقد عاش الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة هزات عدة جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات والكوادر من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها، وكذا تسريح عمالها من جهة أخرى، التدهور في قيمة العملة، ولكن رغم هذا وذاك بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع وإستمر مسؤولوا القطاعات الاقتصادية في إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة[2].

أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض بإقتصادها هو الانتقال إلى تحريرا الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وإبراز نية توجهها السياسي نحو ما يسمى ب : "اقتصادا لسوق"، وأعني بها المنافسة الكاملة، وفيه يكون تدخل الدولة ما هو إلا دور منظم ومسير مع ضبط تحرك السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود احتكارات "اقتصاد السوق"، من أهم مبادئ المطبقة في إقتصاد السوق الجزائري هي :

– المصلحة الذاتية: هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فهي تقدير الدوافع الذاتية للفرد.

[1] حاكمي بوحفص،" الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر" (ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر، 2001).

[2] حسين بن سعيد، الجزائر من التخطيط الاشتراكي إلى اقتصاد السوق (الجزائر: طبعة إناق، 2004)،99-100.

- الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت.

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.[1]

- المنافسة و المبادة الحرة.[2]

الدور الجديد للدولة في ظل إقتصاد المعاصر: إن الدولة الجزائرية اليوم تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية ولتحقيق ذلك يجب المرور عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية، بالإضافة إلى إمتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجديدة "اقتصاد السوق" والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي[3].

ولقد تحسنت المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينات، وذلك يعود إلى السياسيات الإصلاحية المعتمدة والمدعومة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر من قبل نادي باريس، ولقد ساهم عاملان في إخراج الجزائر ثاني أكبر بلد إفريقي من الاختناق الاقتصادي نحو آفاق استثمار واعدة .

[1] Ministère de l'industrie et de la restructuration :Colloque sur la restructuration industrielle, Alger 2-3 mars 1999, p :32

[2] Abdellatif Benachenhou, Du budget au marché,(Alger :Alpha éditions,2004), 221.

[3] عبد الله بلوناس،" برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري" (ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية،بومرداس–الجزائر، 29 – 30 أكتوبر، 2001).

يكمن العامل الأول في السلم الذي بدأ يستتب بعد أعمال عنف خلفت سقوط200ألف قتيل ومنعت استقرار اقتصاد البلد الواقع على أبواب أوربا.

أما العامل الثاني في تغيير صورة الجزائر فيتمثل في إرتفاع أسعار النفط مما جعل الإيرادات تصل إلى 45.6 مليار دولار، حيث قال الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " : (لقد بدأ شركاؤنا في التراجع عن التردد وأدركوا أخيرا أن فرص إستثمار ثمينة في الجزائر.)

ومن الملاحظ أن مالية الجزائر إستفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي إستطاعة تحقيقها خلال السنوات2003م-2005م، وأيضا من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق بإحتياطي النقد الأجنبي، إضافة إلى تخفيض الديون الخارجية، كما أن الجزائر أعطت انتباها كبيرا للنشاط السياحي الذي بات يشهد نموا واضحا وإستقطابا كبيرا للسياح وغيرها ...الخ[1].

[1] بدعيدة ،التجربة الجزائرية،380.

المبحث الثاني: مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث ينتج أكثر من 3/1من الثروة الوطنية أي ما يزيد عن 90 بالمئة من دخل الوطني و من موارده تزود ميزانية الدولة ب 2/3 [1]ومن خلال هذا المنطلق سوف أتبنى في هذا المبحث الوقوف على حقيقة المواد الريعية الموجودة في الجزائر .

المطلب الأول: استغلال المواد الريعية (البترول-الغاز)في الجزائر.

منذ 1962، سنة حصول الجزائر على إستقلالها كانت تسعى إلى تحويل قطاع المحروقات إلى قطاع خاضع لسيطرة الكلية لدولة وذلك من خلال تبنيها النهج الاشتراكي والمركزي.[2]

وبما أن النفط يساهم بأكثر من 95 %من إيرادات الصادرات الجزائرية، إن مداخيل البترول والغاز تشكل 4.36 %من الناتج المحلي الإجمالي، و65 %من مداخيل الدولة، وتشغل حوالي 3 %من القوة العاملة.[3]

تم تأسيس شركة سونطراط كأول شركة تهتم بقطاع المحروقات كانت في البداية مسؤولة عن نقل المحروقات إلى غاية تأميم المحروقات سنة 1971تغير دورها من شركة تهتم فقط بالنقل إلى شركة تقوم بجميع عمليات الاستخراج و التحويل وتصدير البترول.[4]

---

[1] عبد اللطيف بن شنهو،الجزائر اليوم بلد ناجح 2004 ، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2004)،14 .

[2]Rapport du FMI N0.05/52, "Fonds Monétaire International , Algérie : Question Choisies ," (Mai 2006):7 .

[3] Etinne dalemont ,le pétrole(Algérie : édition refondue ,1979), 19-20.

[4] ريم حيدر، "الشراكة في ظل اقتصاد السوق "(رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة،2014-2015).

و في سنة 1973 و نتيجة خفض opec من إنتاجها ارتفعت أسعار البترول[1] الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر[2].

وفي سنة 1986-1989شهد قطاع البترولي في الجزائر مشاكل بالجملة نتيجة الانخفاض الرهيب في أسعار البترول وهذا ما دفع بالدولة بالتدخل العاجل من أجل إجراء تعديلات التي من شأنها تحسين الاستغلال و طرق الإستثمار المتمثلة في :

- ✓ التسهيل في ما يحص أقسام المنتوج.
- ✓ تشجيع التنقيب.
- ✓ توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الخارجية .
- ✓ تسهيلات في ما يحص منهجية إبرام العقود.[3]

و في سنوات التسعينيات و رغم الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر على الصعيد الأمني و السياسي هذا لم يمنع تدفق الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، حيث ازدادت عمليات البحث عن النفط ما أدى إلى اكتشاف أبار جديدة من النفط خاصة في جنوب الصحراء ما زاد من احتياطات الجزائر

[1] وائل مهدي،" تقلبات أسعار النفط طريق طويل من التجارب، "جريدة العرب الدولية13161(2014):1.

[2] عمر علماوي ،"اثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990الى 2012، "(أطروحة ماستر، جامعة ورقلة، 2012-2013)، 12.

[3] وائل، تقلبات أسعار النفط، 15.

نفطيا، حيث قدرت ب 11.3مليار برميل أي ما يعادل1بالمئة من الاحتياطات العالمية، فإن إنتاج الجزائر للبترول ما يعادل 1.8مليون برميل يوميا. أما بالنسبة لاحتياطي البترول سنة 2008 يقدر ب 12200مليون برميل و الغاز الطبيعي ب 4504 تريليون م3 في نفس السنة ، وهذا ما سيشكل حظرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري مستقبلا.

إلى جاني النفط نجد مورد أخر جد مهم في محروقات الجزائر و هو الغاز الطبيعي إذ تعتبر الجزائر في المرتبة 7عالميا من حيث إحتياطي هذه المادة ما تمثل 60بالمئة من الموارد البترولية[1]

المطلب الثاني :تطور العائدات النفطية ما بين 1990-2017:

إن الجزائر عاشت أزمة إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 ب 5.161دولار للبرميل ولكن في سنة 1991بسبب حرب العراقية الإيرانية تزايدت العائدات النفطية ب 3.303دولار وبقي سعر البرميل في انخفاض إلى غاية بداية سنة2000.

وقد نتج عن تدني أسعار البترول عدة أثار لم تتخذ الدولة إجراءات و احتياطات مسبقة لمثل هذه الحالات و هذا ما نجم عنه أزمة الديون، لأن العائدات النفطية أقل من فاتورة الإستراد الاستهلاكي، إضافة إلى أن الجزائر كانت تعتمد بصفة كلية على عائدات النفط إذ في سنة 1993 بلغ العجز حدود 70.4 مليار دولار و هذا ما دفع بالجزائر إلى تخفيض عملتها بالإضافة إلى

[1] موري سمية، " اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،"(رسالة ماجستر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009-2010)،149.

أعادة جدولة ديونها من صندوق النقد الدولي بشروط جد قاسية سنة 1994كما توجهت إلى جهات إقتراض أخرى على غرار نادي باريس ونادي لندن.[1]

وفي سنة 2000 و نتيجة لإرتفاع قياسي لأسعار البترول بلغت أوجها سنة 2004و التي عرفت ب "ثورة أسعار النفط"إلى غاية2008 حيث وصل سعر البرميل سقف 98دولار، ولكن هذه الوفرة لم تدم طويلا بسبب إعصار الأزمة المالية الدولية التي كان لها اثرا واضحا على أسعار النفط، فقد تهاوى سعر نفط الجزائري ليبلغ61 دولار للبرميل، ولكن رغم هذا فإن الجزائر شجعت على زيادة إستخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية [2]وذلك نتيجة للتطور الكبير في العائدات النفطية خلال السنوات 2000-2010 و التي لم تكن تتعدى 19مليار دولار عام 2000و2001 تضاعفت مرتين و نصف سنة 2009 إلى غاية 2011 لتفوق 55 مليار دولار، وهو تطور لم يحققه أي نشاط إقتصادي أخر.

مع تطوير آليات إستخراج النفط و الغاز الصخريين، زاد المعروض من النفط في الأسواق خلال عام2014، مقابل إنخفاض الطلب العالمي عليه، أدى إلا تقارب التخمة في المعروض من النفط 2مليون برميل في الربيع الأول من 2015، تهاوت الأسعار النفط بنسبة تزيد عن 50بالمئة، وهذا ما جعل ميزانية الجزائر تتآكل وتتهاوى وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، والتي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90دولار للبرميل.

[1] مجدي محمود شهاب، الإتجهات الدولية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية (مصر: دار التعليم الجامعي،1990)، 21.

[2] Abdelatif benachanhou , "la fabrication de l'Algérie ,"(Algérie :alwatan,2001), 119.

بالإضافة إلى أثر الذي خلفته هبوط أسعار النفط أدت إلى تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع فائض ميزان المدفوعات وزيادة البطالة وخفض التحولات الاجتماعية و التوقف في إنشاء مشروعات جديدة، و المشكلة في الجزائر ليست هبوط الأسعار النفط فقط وإنما ضعف القدرات التصديرية على المدى القريب و ضعف معدلات التنمية في القطاعات الأخرى.

ولمواجهة هذا الانخفاض يجب على الحكومة التوجه إلى ترشيد النفقات العمومية لخلق التوازن في ميزان التجاري، و التوجه إلى إقتصاد متنوع وإلى فات الأوان.[1]

وفي عام 2015 إنخفضت العائدات من النفط والغاز بنحو ثمانية مليارات دولار لتنتقل من 35.7 إلى 27.5 مليارا دولار بنهاية العام2015، ما يعني تراجعا بنسبة 22%، و أن النمو الاقتصادي للعام 2015 سيناهز 3.5%، و في نفس السنة ناهز النمو الاقتصادي 3.5 %ليرتفع قليلا سنة2016 إلى 3.99%.

وصرح الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة " على موازنة سنة2016، والتي شملت زيادة بالضرائب والرسوم لمواجهة تراجع عائدات النفط والغاز،كما قررت الحكومة تجميد التوظيف بالقطاع العام وعدم زيادة الأجور خلال السنوات الثلاث المقبلة.

[1] راهم فريدوبوركاب نبيل، "انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج"(ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية ،جامعة سطيف،2015).

و بين سبتمبر/ أيلول 2015 – وسبتمبر 2016خسرت الجزائر إحتياطات من النقد الأجنبي 30.8 مليار دولار في غضون عام، بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، فيما كانت قد خسرت 32.5 مليار دولار خلال العام الذي قبله.

وحسب تقرير صادر عن بنك الجزائر المركزي، فإن أثر الصدمة الخارجية على المالية العمومية المرتبطة بشكل كبير بالجباية البترولية ينعكس في تعميق عجز الميزانية وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات هذا الصندوق الذي تذهب إليه فوائض عائدات النفط فوق سعر 50 دولاراً لبرميل و التي تحدد بها الحكومة الموازنة العامة للبلاد، ويستعمل هذا الصندوق في تغطية عجز الموازنة العامة، في العام 2016 توقع تقرير حول النمو الاقتصادي في الجزائر أن نسبة النمو ستكون في حدود 3.95% و4% في العام 2017.[1]

و في نفس السنة 2017 انتعشت الخزينة العمومية بنسبة قليلة مقارنتا بالعام الماضي و جاء معظم هذا الارتفاع من الإيرادات البترولية(النفطية) نتيجة زيادة سعر البرميل من 31دولار في العام الماضي إلى 51دولار.

و كذلك ترتب عن انخفاض أسعار البترول إصدار قانون المالية الجزائري لسنة 2017، يتضمن رفع قيمة الضرائب وخفض كتلة رواتب الموظفين، مع توقع بتراجع نفقات الدولة في المجال الاقتصادي بـ 32%،

[1] حمزة كحال، "الجزائر تحسر 31مليار دولار بسبب النفط، "اطلع عليه بتاريخ 18 افريل،2017، http://www.algeriachannel.net/2016/10/

وترغب الحكومة الجزائرية في زيادة ترشيد النفقات وتسقيفها مع رفع الإيرادات، باحتساب سعر مرجعي لبرميل النفط في حدود 50 دولارًا للعام القادم.[1]

[1] نسرين لعراش،"قانون المالية 2017:تفاصيل الضرائب و الرسوم الجديدة،"إطلع عليه بتاريخ4أفريل،2017،/قانون-المالية-2017-تفصيل- الضرائب-الرسو،

http://aljazairalyoum.com/

المبحث الثالث: واقع التنمية المستدامة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ما بين الفترة 2000-2014:

حاولت الجزائر منذ استقلالها تحطي عقبات الفقر و البؤس ولا إنتاج والمديونية الموروثة عن العهد الاستعماري وذلك لإنتاجها مجموعة من المخططات الهامة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، وسأوضح بخصوص هذه النقطة مجهودات الجزائر من خلال برامج الانتعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005، تم برنامج التكميل لدعم الانتعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014.

المطلب الأول: برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2004:

الاقتصاد الجزائري كما هو معروف يعتمد إعتمادا كليا على البترول في موارده، فميزانية الدولة تتأثر تأثرا مباشرا لارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

إن برنامج الانتعاش الاقتصادي يمتد خلال الفترة 2001-2004 ويتمحور حول النشاطات الموجه لدعم القطاع ألفلاحي، حيث خصص لتعزيز المصلحة العامة، في ميدان الري، النقل، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية.

من خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الأهداف على مختلف القطاعات، سوف ألخصها كالآتي:

- ✓ إعادة الاعتبار وصيانة البني التحتية.
- ✓ رفع مستوى نضج المشاريع.

- ✓ توفير وسائل وقدرات الإنتاج و لاسيما منها الوطنية.[1]
- ✓ محاربة الفقر و خلق فرص عمل جديدة .
- ✓ خلق توازن جهوي تنموي.
- ✓ زيادة الصادرات خارج المحروقات.[2]

و من أهم الإنجازات التي حققت في الفترة 2001-2004 فيمكن ذكر ما يلي:

- ✓ توفير مليون منصب شعل، ومنه قد إنخفضت البطالة من 29.3 بالمئة إلى 23.3بالمئة.
- ✓ بناء ما يقارب 600.000 ألف مسكن و 256000 وحدة في قيد الإنجاز.
- ✓ إنجاز مئات التانويات و المعاهد و مراكز التكوين ومستشفيات وعيادات متعددة الخدمات.
- ✓ إنجاز 4000كلم من الطرق الجديدة وتصليح 4000كام من الطرق القديمة.[3]

أما بالنسبة لمحتوى البرنامج على مختلف القطاعات سوف ألخصه كالتالي:

---

[1] ياسمينة زرنوح ،"إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دارسة تقييمية"(أطروحة دكتوراه، ، جامعة الجزائر،2005-2006)، 120.

[2] عبد المجيد برحومة، "الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر مند 1988 وأثرها على القضاء الاقتصادي والاجتماعي، "مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 6 (2006):127،126.

[3] ABDERRAHMANE Mebtour Et Autres, " Bilan Du Président Abdelaziz،Bouteflika 1999-2004 Et Perspectives,"(Alger : Les Editions Dar El Gharb, 2004), 21-24.

أولا: دعم النشاطات الفلاحية و الموارد المائية.

1. -الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيتمحور حول حماية النظام البيئي الرعوي، ومكافحة الفقر والتهميش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وكذلك تكتيف الإنتاج ألفلاحي، وتوسيع مناصب الشعل الريفي.
2. الصيد و الموارد المائية: لقد أعطي هذا القطاع أهمية و لكن ليست بارزة في هذا البرنامج و تمثلت في تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري، وكذلك إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات و قد خصص مبلغ 9.5مليار دينار لتمويل هذا القطاع.[1]

ثانيا: التنمية المحلية و الاجتماعية:

1-التنمية المحلية: لقد ساهم هذا البرنامج التكفل بإنشعالات المحلية على عدة مستويات ، التدخل في ما يحص التحسين النوعي والمستدام لإطار المعيشي للمواطنين.

[1] زرنوخ، إشكالية التنمية،171-175.

إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبتها لتشجيع التنمية، بالإضافة إلى إستجابة هذا البرنامج لحاجات الملموسة المعبر عنها بمشاريع رامية إلى التنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

2-التشغيل و الحماية الاجتماعية: قدر غلاف هذا القطاع ب 16 مليار دج، فهو برنامج الأشعال ذات الكثافة السكانية العالية و المتعلقة بالولايات المحرومة.

3-تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي: في إطار الأشعال الكبرى للتجهيز و التهيئة قدر الغلاف المالي ب210.5مليار دج، يهدف هذا البرنامج تهيئة التجهيزات الهيكلية ، و إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، والهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران.[1]

4-تنمية الموارد البشرية: وخصص في إطار هذا البرنامج 90.3مليار دج من أجل توفير الإمكانيات العلمية و التقنية و التي تقلص ضغط تدفق الطلبة عند الدخول المدرسي.

أما بالنسبة لنتائج هذا البرنامج تمثلت في:

- إستثمار حوالي 46مليار دولار منها 30 مليار دولار من الإنفاق الحكومي.

[1] زهرة مناس و غريب زعرة، "إشكالية التنمية في الجزائر دراسة تقييمية"، (مذكرة ماستر، جامعة قالمة،2009-2010)،99-101.

- نمو مستمر بمتوسط 3.8طوال السنوات الخمس وبنسبة 6.8بالمئة سنة 2003.
- تراجع في البطالة من 29 بالمئة إلى 23 بالمئة.
- إنجاز ألاف المنشآت القاعدية بالإظافة إلى بناء و تسليم ألاف من المنشات السكنية.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هده التجربة، وذلك أن الجزائر في هذه الفترة حققت إحتياطي صرف 32.9مليار دولار .[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من 2005 إلى غاية 2009:

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع إستمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم إحتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:[2]

[1] كريم رزمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي2001-2004،" مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية7(2010):104-105.

[2] World bank : a puplic expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007,P2.

– تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني .

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

– تطوير الموارد البشرية والبني التحتية بإعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي تعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

السياسات الاقتصادية أعطت الكثير من ثمار السياسة الاقتصادية ذات الفعالية خاصة مع إرتفاع أسعار في سوق البترول و انعكاس ذلك على تحسين المؤشرات التالية:

- ✓ تراجع في البطالة أكثر من 29بالمئة إلى 24بالمئة.
- ✓ احتياطات الصرف تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004.
- ✓ تدعيم التوازنات المالية المحققة في ظل الإصلاح.
- ✓ استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برامج الإنعاش الذي يغطي الفترة (2001–2004).[1]

[1] حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي،" مجلة العلوم الإنسانية 32(2007) :3–4.

مع العلم انه تم تقييم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1-قطاع التنمية المحلية والبشرية : إستفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري ، ما يمثل نسبة 45,5 من إجمالي البرنامج التكميلي.

2-قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 1703مليار دج، أي 40.5 بالمئة من إجمالي البرنامج.

3-قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري:استفادت من 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 8 بالمئة من إجمالي البرنامج.

4-القطاع الإداري الحكومي:استفاد من برامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار، الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته إلى 203مليار دج ما يعادل نسبة 4.8 بالمئة من البرنامج التكميلي.

5-قطاع التكنولوجيات الحديثة لإعلام و الاتصال:إستفادة من 50مليار دج ما يعادل نسبة1.2بالمئة من البرنامج التكميلي.[1]

أما بالنسبة لأهداف هذه البرامج التكميلية الفرعية هي كالتالي:

تحسين ظروف معيشة السكان و تطوير المنشات الأساسية بالإضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية و تطوير الخدمة العمومية وتكنولوجيا الاتصال.[2]

---

[1] نبيل بوفليخ، "دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)،" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف 9 (2013): 54 – 65.

[2] "البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر2004-2009 "، إطلع عليه في 15أفريل،2017، www.startimes.com.

- ساهم هذا البرنامج في ارتفاع معدلات النمو خارج المحروقات حيث وصل سنة 2007 إلى 6.3بالمئة و لكن نتيجة نمو الضعيف في قطاع المحروقات أثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي ككل إذ سجل سنة 2005 نسبة 5.1 بالمئة تم سنة 2007 ما قدر ب 3.0بالمئة .

و من جهة أخرى ساهم هذا البرنامج في إنخفاض معدلات البطالة نتيجة تنمية قطاع الخدمات و البناء و الإشعال العمومية إذ انخفضت البطالة سنة 2005 إلى 15.3 بالمئة.

ولكن الأثر لهذا البرنامج تمثل في الخصوص في إزدياد قيمة الواردات بشكل كبير نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمتها من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007و إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008. [1]

المطلب الثالث: السياسات التنموية من خلال المخطط 2010-2014:

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، وتواصلت هذه الدينامكية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية

[1] بوفليح، دراسة تقييمية، 70.

المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية قبل 2010ما يقارب 500.17 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

و يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 700 9 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534. 11 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[1]

و يهدف هذا المخطط على العمل فيما يلي:

أولا: تركيز كل تحديث البنى التحتية و الهياكل القاعدية من خلال توفير 2مليون شقة سكن ، و بناء طريق سيار شرق غرب بطول 1200كلم،إيصال الغاز في كل بيت في مدينة بنسبة100بالمئة،بناء المستشفيات و الجامعات و المدارس بالعدد الذي يناسب الطلب على الصحة و التعليم وذلك في إطار تنمية قطاع أشغال العمومية و تحقيق الرفاهية ورفع في المستوى المعيشة في المجتمع.

ثانيا: تجديد دعم الإنتاج الصناعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بإنشاء 200ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة فقامت الدولة خلال هذه السنة تحت

[1] البرامج التنموي الخماسي2010–2014، بيان مجلس الوزراء،1.

شعار الابتكار مفتاح التنافسية و التنمية المستدامة بإجراء مسابقة بين الشركات الصغيرة ومتوسطة لتحفيز الابتكار و الإبداع لزيادة فعالية الإنتاج و تحقيق التنمية المستدامة مقدمة حوافز مادية ومعنوية لشركات الفائزة الأولى في هذه المسابقة.

ثالثا: الإستثمار في رأس المال البشري أي تنمية الموارد البشرية لبناء مستقبل معتمدة على عدة ركائز أهمها التربية و التعليم، البحث العلمي و التكوين العالي، التكوين المهني للوصول إلى اقتصاد المعرفة من خلال إنشاء أقطاب التكنولوجيا معتمدة على الذكاء الاقتصادي.

رابعا: تقليص نسبة البطالة بحيث لا تتعدى 10بالمئة مع حلول 2014 وذلك بخلق 5ملايين منصب شعل ،حيث خصص لذلك ميزانية بقيمة150مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و التكوين المهني بالإضافة إلى دعم المؤسسات العمومية و الخاصة.[1]

خامسا: الحفاظ على البيئة من خلال صدور قانون 10-6 الذي ينص على إنشاء مديرية البيئة و التنمية المستدامة تعمل على متابعة الاتفاقيات الخاصة بالمواد الكيميائية و النفايات الخطرة مكافحة التصحر، التنوع البيولوجي.[2]

و على صعيد أخر اهتم مخطط الخماسي بتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية.

[1] إطلع عليه بتاريخ 04أفريل2017،www.premier minister-dz.org.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون10-6، المادة10، العدد07، 27يناير2010، 17.

خلاصة واستنتاجات:

لقد دار تحليلي في مجمل الفصل الثاني حول واقع الإقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات بإعتباره الركيزة الأساسية لإقتصاد الوطني، من خلال إعطاء لمحات موجزة عن أهم مراحل التي مر بها قطاع المحروقات بالجزائر مرورا بالنظام الاشتراكي وصولا إلى نظام الرأس مالي إلى غاية 2017 ، وأخيرا نوهت عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل نظام إقتصادي ريعي ووصلت إلى خلاصة أن الإقتصاد الجزائري يعاني كباقي عدد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية من إختلال في هيكله الإنتاجي وإعتماده الشبه الكلي على صادرات النفطية لتوفير الإيرادات الازمة لسير العجلة الإقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة وإبطاء سرعة تحولات التنموية المستقبلية بالرغم من أن الدولة حاولت في عديد من المرات وضع حد لهذه المشكلة من خلال برامج تنموية إلا أنها لم تستطيع إعطاء نتائج إيجابية تساهم في تنويع الإقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث:

السياسات التنموية و الإستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

تقديم عام:

الطاقة تلعب دورا حيويا في عالمنا المعاصر، فقد إتضحت أهميتها في عملية التنمية و إرتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة و أبعادها، هذا الإرتباط ولد ضغوطا كبيرا على التنمية، نتيجة لسيطرة مصادر الطاقة الأخفورية على هيكل المزيج الطاقوي العالمي، هذه الوضعية تبين حالة إدمان لإقتصاد العالمي و خصوصا الجزائر على تلك المصادر الطاقوية الناضبة التي يستحيل أن تشكل أرصدة جديدة منها أو تحتاج لفترات زمنية طويلة لتتكون، يالإظافة إلى تضرر الجزائر من الأزمات النفطية وإدراكها حقيقة الوصول إلى نهاية النفط وهذا ما دفعها بالإهتمام بتوفير عنصر بديل للطاقة التقليدية وهي الطاقات المتجددة حيث أنه جاء في عدة دراسات عن إمكانية أن تعوض الجزائر مردودها من الطاقة التقليدية بالطاقة البديلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية توجه الجزائر إلى تفعيل سياسات إنتاجية متنوعة ما يضمن تنويع إقتصادها .

المبحث الأول: دوافع التحول نحو اقتصاد إنتاجي في الجزائر

عرف الإقتصاد الجزائري العديد من المعوقات التي حالت دون تجسيد عملية التنمية المستدامة بطريقة صحيحة، وذلك راجع إلى كونه رهين العوائد البترولية ما جعلته يتصف بإنه غير مستقر وثابت و هذا ما أتبته الأزمات البترولية، لذلك سأتناول في هذا المبحث عرض أثار الإعتماد على البترول كمحرك أساسي لاقتصاد الجزائري في المطلب الأول ثم سأعالج في المطلب الثاني حقيقة الوصول إلى نهاية النفط و في الأخير سأعالج تداعيات الأزمة المالية على قطاع النفط في الجزائر.

المطلب الأول :أثار الاعتماد على الاقتصاد ألريعي في الجزائر.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الريعي يشكل فحا مزدوجا وذلك على مستويين:

على المستوى الداخلي: أنه يضعف أهمية الجهد المنتج ويضعف الحاجة للإنتاج أمام سهولة الاستيراد بسبب توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات[1] وأيضا بسبب توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الحلول السهلة وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية مكلفة وصعبة، ولكنها في الوقت نفسه جد حيوية.

-**على المستوى الخارجي** :فإن قطبية الإيرادات من العملة الصعبة حول

[1] Jacques Oueld Aoudia, "Une lecture économique de la crise algérienne,"consulter le 13avril,2017, http://www.fen.fr/~marchand/LIEN/Lien%2035/LCA.html

المحروقات تجعل البلد تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية، خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية كالتي يعرفها العالم حاليا، كتبعية الدولة لتقلبات أسعار البترول المقررة في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، كما أن هناك تبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية(مواد غذائية، أدوية، تكنولوجية، تجهيزات إنتاجية.)....

فالصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت % 2,25 فقط سنة2008 يتبين من هنا ارتباط الإيرادات من العملة الصعبة بأسعار البترول، ويكاد يكون تأثير بقية القطاعات الاقتصادية أخرى غير ذا أهمية بالنسبة للإيرادات الكلية للجزائر.[1]

- في البلدان المصدرة للبترول(الجزائر) والتي تجسدت من خلال زيادة حجم الاستهلاك العمومي والخاص الذي بلغ درجات عالية من التنوع، مماثل وقد يفوق في بعض الأحيان المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة، بينما بقيت الهياكل الإنتاجية والصادرات الصناعية جد محدودة بل وضامرة[2]يستدعي في الحقيقة ضرورة تشجيع تنويع الأنشطة الإنتاجية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات الإنتاجية المولدة لقيم مضافة حقيقية وخالقة لمناصب جديدة للعمل، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا تمت تهيئة مناخ الاستثمار الملائم، و توفير الظروف لازمة لهذه العمليات التنموية المستدامة.

[1] B. Laklaf, " L'accumulation des réserves de change et les risques du mal Hollandais,"(Algérie : Journal El Watan (12 décembre 2005).
[2] A. Sid Ahmed, " Développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde,"(France- Paris :Publisud(1983) :4.

المطلب الثاني: حقيقة الوصول إلى نهاية النفط

إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش لأنه يعتمد بشكل أساسي على موارد ناضبة و بقدر الإيجابيات التي يمكن أن تحققها هذه الموارد على المدى القصير على أنها سوف تتأثر بالأزمات التي سوف يعرفها الاقتصاد العالمي في المستقبل و بالرغم من الإجراءات التي تحدتها الجزائر من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد لمواجهة هذه الأزمات ، إلا أن المصلحة الإستراتجية للجزائر تقتضي التحلي نهائيا عن هذا المنطق، الذي لا يعني سوى تصدير المزيد من البترول و الغاز و تعويضها باحتياطات صرف أصبح من الصعب جدا تسييرها في ظرف أزمة مالية عالمية، فضلا عن المخاطر السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تحلفها عملية هدر ثروات الأجيال المقبلة.

إن سياسة تعظيم مدا خيل الدولة المتبعة من خلال الزيادة في حجم إنتاج البترول و الغاز الطبيعي و حتى و إن كانت مبررة في وقت غير بعيد في الفترة التي كانت تشهد فيها الجزائر نقص في التمويل نهاية الثمانينيات و فترة التسعينيات فإنها في الوقت الحالي غير مبررة و ما هي إلا استنزاف لثروات الباطنية، وهذا ما تشير إليه أغلب تقارير ومن بينها تقرير" بريتش بيتروليوم "، الاحتياطات الأكيدة من البترول الخام في الجزائر تكفي لنحو 20عاما قادمة في حالة عدم وجود اكتشافات جديدة في ظل معدلات التصدير و الاستهلاك المحلي الحالية، ومن جهة أخرى تشير الحكومة إلى تقديرات تكفي لمدة40 سنة، أما

تقديرات الغاز الطبيعي و في حال الاستمرار بالوتيرة الحالية فإنها تكفي لمدة تتراوح ما بين 40 و 50 عاما.[1]

وعلا هذا يجب الشروع في تنويع الاقتصاد الجزائري و فك الارتباط المريع بالاقتصاد الريعي و العمل بكل فعالية من أجل استغلال الوفرة المالية الحالية من أجل تنمية الطاقات البديلة.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على أوضاع قطاع النفط في الجزائر.

ظهرت الأزمة المالية العالمية عام2008في الوليات المتحدة، وتفشت بسرعة لتطال كافة الدول في القطاع المالي والمصرفي و قطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد، وأدت تبعات الأزمة على الجزائر و الدول العربية النفطية عموما إلى تهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه، و في الحقيقة تعود جذور الأزمة لسنوات مضت ، حين بدأ تكوينها داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1 بالمئة[2]، و قد أدت الأزمة المالية العالمية إلى:

[1] عبد المجيد عطار،"تواضع اكتشافات الغاز يهدد مكانة الجزائر في السوق الأوربية،"(الجزائر:جريدة الرؤية الاقتصادية ، (24أكتوبر2010).

[2] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية،" الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي،"(السعودية: مجلس الغرف السعودية (10 أكتوبر2008).

الفرع الأول: تراجع حجم الإستثمارات في قطاع الطاقة

أدت الأزمة المالية إلى تباطأ الاقتصاد العالمي، الأمر الذي نجم عنه انخفاض الطلب العالمي على النفط و التراجع في أسعاره، والانخفاض الكبير في إمداده و التدني في حجم العائدات منه، و قد أدت هذه الظروف إلى تقليل إمكانيات الاستثمار في المشاريع النفطية المخططة لها .

كما شهدت الاستثمارات انخفاضا ملحوظا خلال عام 2009 على المستوى العالمي، حيث لم تقم الشركات الطاقة العالمية بحفر سوى عدد محدود من الآبار النفطية و الغازية، كما قامت بخفض مصاريفها على قطاع المصافي و على خطوط الأنابيب ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وقد شهدت العديد من المشاريع في طور التنفيذ تباطئا نسبيا كما تم إلغاء أو تأجيل عدد من المشاريع الأخرى المخطط لها .

و في هذا السياق يشير المعهد الفرنسي للبترول إلى تراجع حجم الاستثمارات في الصناعة النفطية العالمية بنسبة 16 بالمئة سنة2009 مقارنة ب 2008، حيث انخفضت قيمتها المالية من 485 مليار دولار عام 2008 إلى406مليار دولار عام 2009[1]

و في ما يخص الجزائر بحسب الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي و الاجتماعي فقد شكلت المشاريع المؤجلة نسبة 18بالمئة من حجم الاستثمارات الرأس المالية التي تصل إلى 38 مليار دولار .[2]

[1] Fabrice Nodé- Langlois, ″ Les investissements pétroliers ont chuté en 2009 ″,(France : Journal le Figaro Paris, rubrique économie, publié le 23/11/2009).

[2] الصندوق العربي لإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،78.

الفرع الثاني: انخفاض الطلب العالمي على النفط

الانعكاس الأبرز للأزمة المالية العالمية على الطلب العالمي على النفط تمثل في انخفاضه في العامين2008و2009 متأثرا بالتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي أفرزته هذه الأزمة ، و تجلت العلاقة الطردية ما بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط ،إذ أن انعكاس أداء الاقتصاد العالمي من نمو بمعدل 0.6% عام 2009 صاحبه تراجع حاد في الطلب على النفط بلغ 0.3% في عام 2008 ثم ما لبث أن تقلص الطلب على النفط بمعدل 1.6% في عام 2009، و قد تباينت مستويات الطلب على النفط من مجموعة دولية إلى أخرى، حيث انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية بنحو 1.9 مليون ب/ي في عام 2009 ليصل إلى45.7 مليون ب/ي مما أدى إلى تراجع حصتها من إجمالي الطلب العالمي على النفط من 55.5 % في عام 2008 إلى 54.2 % في عام 2009، و في المقابل ارتفع الطلب على النفط في الدول النامية و خاصة الصين الشعبية.

الفرع الثالث: أثار الأزمة المالية في الجزائر

أثرت الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي:

الميزان التجاري: بعد الأزمة العالمية تراجع فائض الميزان التجاري إلى مليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19.75 مليار دولار في لنفس الفترة سنة 2008[1]

[1] الديوان الوطني لإحصاء، حصيلة 2008،2007 ، أطلع عليه بتاريخ 3أفريل2017، www.ons.dz. آخر تصفح : 2017/04/12

معدل النمو الاقتصادي: حسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن معدل النمو في الجزائر لسنة 2009قدر ب 2.4 بالمئة بعدما وصل إلى 5 % سنة 2008 ، و هو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة و تنفيذ مختلف البرامج المسطرة ، في هذا المجال واجهت مشاريع التنمية الوطنية عدة صعوبات نتيجة انخفاض أسعار البترول و بالتالي انخفاض مدا خيل الدولة ، في هذا السياق أكد وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنه بموجب قرار الحكومة سيتم إلغاء أو تأجيل عدة مشاريع كانت مبرمجة في مخطط الحكومة، و ذلك نظرا لانخفاض العائدات المالية للجزائر بعد استمرار تدهور أسعار النفط، بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة العمومية ستتحمل خسائر معتبرة نتيجة تأخر المشاريع و عدم تنفيذها في الفترة المحددة لها، كما أدى الركود الاقتصادي العالمي إلى إفلاس العديد من المؤسسات عبر العالم مما قلص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الناتج الداخلي الخام: إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015م مقارنة مع حوالي 211مليار دولار كان متوقعا عام 2014م على أساس نمو سنوي في حدود 4 بالمئة مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9 بالمئة عام 2015م، مقارنة مع 4.5بالمئة لعام2014 م نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو و عجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.[1]

صندوق ضبط الموارد: أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من

[1]"تطورات الخزينة العمومية"، اطلع عليه بتاريخ7أفريل 2017 ،http://www.el-hourria.com.

الـدول المنتجـة و المصـدرة للبتـرول بإنشـاء صـناديق تعـددت مسـمياتها و لكنهـا اشـتركت فـي أهـدافها و قواعـد عملهـا حيـث سـمي هـذا الصـندوق فـي الجزائـر" بصندوق ضبط الموارد"[1]

عـرف هـذا الصـندوق تقلبـات نتيجـة التراجـع المحسـوس فـي عائـدات الـبلاد مـع انخفـاض الإنتـاج و صـادرات ونسـب نمـو قطـاع الطاقـة وهـو مـا سـاهم فـي عـدم تحقيـق التوقعـات المنتظـرة منهـا و هـي 7226.4مليـار دينـار مـع قـانون الماليـة2014، بينمـا قـدر الرصـيد الإجمـالي لسـنة2014بحـوالي 4774مللايـار دينـار وهـو مـا عكـس تـأثير الكبيـر لتقلبـات أسـعار الـنفط وهـذا مـا يضـع الجزائـر عـاجزة فـي ظـل ارتفـاع قيمـة العجـز فـي الميزانيـة و الحزينـة إلـى أكتـر مـن 46مليـار دولار و هو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق الموارد.[2]

بمـا أن مـدا خيـل الـنفط تراجعـت ب 60 مليـار دولار دولار سـنة2014بالمقابـل 63 مليـار دولار سـنة 2013 و70 مليـار دولار سـنة2012 أي نسـبة انخفـاض تقـدر ب15 بالمئـة مـا بـين 2012 م و 2014، يفقـد بـذلك صـندوق المـوارد فـي ظـرف تسـعة أشـهر تقريبـا 10مليـارات دولار أي مـا يعـادل 757.10مليـار دج و هـذا مؤشـر مقلـق فـي حـد ذاتـه لأن صـندوق ضـبط المـوارد لـم يسـتطع تحمـل هـذه الأزمـات إذ أسـتمر سـعر البتـرول فـي التراجـع وهـذا مـا سيشكل مشكلا كبيرا في الميزانية[3]

[1]الجريدة الرسمية ،عدد83،الصادرة بتاريخ 29ديسومبر2002،المتضمنة لقانون المالية لسنة2002.

[2]"اثر تقلبات أسعار النفط على الجزائر"، اطلع عليه بتاريخ 7أفريل2017 ،http://www.elbilad.net.

[3]نبيل بوفليح ، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة في الجزائر، "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، بدون سنة نشر ،5.

المطلب الرابع: الأزمات النفطية من 2004إلى2014

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات متعلقة بتقلبات أسعار النفط و هذا ما أدى إلا انهيار الاقتصاد الجزائري وسوف أعرض بعض المحطات الرئيسية :

الأزمة النفطية لعام 2004:تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى36 دولار للبرميل، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

الأزمة النفطية لعام 2008:سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 مليار دولار للبرميل سنة2008م، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على السوق النفط فقد تهاوي سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة2009م.

الأزمة النفطية لعام2014م:عرفت أوراق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة2014م، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة المنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيو سياسية.[1]

[1] مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، (ورقة مقدمة في إطار اشتعال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة: حول أزمة أسوق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات في أسواق الطاقة، جامعة عبد القادر قسنطينة،14ماي،2015).

و في ظل استمرار إنهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمئة منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني و من تداعيات الوخيمة لانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.

المبحث الثاني: تطوير و تنمية مصادر الطاقة البديلة لتعويض الموارد النفطية الناضبة من أجل ضمان تنمية مستدامة في الجزائر.

إن الجزائر في مرحلة ذو أهمية كبيرة حيث يصبح التحول نحو مصادر الطاقة البديلة و المتجددة ضرورة حتمية يفرضها منطق نفاد الثروة النفطية .

ونتيجة لدور الإستراتيجي التي تلعبه الموارد البترولية في إيرادات الاقتصاد الجزائري كونها تمثل 97 بالمئة منه لابد من إيجاد بدائل لكي تغطي هذه الموارد نظرا إلى إمكانية زوالها مستقبلا وهذا ما يدق ناقوس الخطر ويدفع الدولة إلى التفكير بجدية في حل بديل و الإعداد لمرحلة ما بعد النفط و في هذا السياق تناولت مفهوم ومصادر الطاقة البديلة في المطلب الأول ثم عالجت في المطلب الثاني واقع و أفاق الطاقات المتجددة في الجزائر بالإظافة إلى توضيح بعض المشاريع في هذا المجال.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمصادر الطاقة البديلة:

الفرع الأول: الطاقات المتجددة: المفهوم والمصادر

يمثل مفهوم مصادر الطاقة البديلة مختلف المصادر الطاقوية التي يمكن أن تعوض النفط باعتبارها طاقة زائلة لذلك سميت بالبديلة ويعتمد في دراستها على شقين أساسين وهما:

1. مصادر الطاقة التقليدية: يقصد بها المصادر التي تعتمد بصورة أولى على الأحافير(الوقود الأحفوري)[1]و تشمل بالإضافة على البترول و الغاز و الفحم، كما أضيف إلى الطاقة المستنفدة الطاقات النووية.
2. مصادر الطاقة المتجددة: يطلق هدا المصطلح على المصادر الغير الناضبة أي المتجددة، هي الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تجدد ،أو التي لا يمكن أن تنفد (طاقة مستدامة)،ومصدرها يختلف جوهريا عن الوقود الأخفوري من بترول وفحم وغاز طبيعي، حيث تنتج الطاقات المتجددة من المياه والرياح و الشمس ،كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج و المد و الجزر، أو من طاقة حرارية أرضية، وكذلك من المحاصيل الزراعية.[2] كما تعرفها وكالة الطاقة الدولية ب" تشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كالأشعة الشمس و الرياح ، والتي تتجدد في الطبيعة أعلى من وتيرة استهلاكها "[3]وعادة ما تكون هذه المواد متولدة من الطبيعة و هذا ما يجعل

[1] ديفيد هارت، تقويم مصادر الطاقة البديلة: مستقبل النفط كمصدر للطاقة(أبودبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتجية،2005)،53.

[2] خباية عبد الله وحباية صهيب وكرار أحمد ،"تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة و تحديات التنفيذ دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا، "مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية10(2013):43.

[3]"الطاقات المتجددة"، أطلع عليه بتاريخ 12افريل2017،موقع وكالة الطاقة الدوليةwww.ieg.org

تجـددها يرجـع إلـى ميـزة الطبيعـة المتجـددة علـى عكـس الوقـود الأحفـوري وتشمل المواد التالية:

الطاقـة الشمسـية: شـهدت أبحـاث الطاقـة تطـورا كبيـرا حيـت أصـبحت قـادرة علـى تعـويض المـواد البترولية بامتيـاز كونهـا تقـدم حلـول فنيـة معقولـة لمشـاكل الطاقة المستقبلية، ويستفاد منها كطاقة كهر ومنزلية أو حرارية[1].

و للطاقة مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في :

- تعتبر اكتر مصادر الطاقة وفرة.
- تـوفر عنصـر السـيلكون الـلازم لاسـتخدام الطاقـة الشمسـية بكميـات كبيـرة في الأرض.
- سهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى مختلف أشكال الطاقة.
- اختلاف شدة إشعاع الطاقة من مكان إلى أخر[2]

اسـتخدمت الطاقـة الشمسـية فـي توليـد الحـرارة مـن أجـل التدفئـة أو تسـحين الميـاه و هـي مـن أحسـن البـدائل للحـد مـن إسـتهلاكات النفطيـة وكـذلك تسـتخدم في التحويل الكهرو ضوئي من خلال تحويل خلايا الشمس إلى كهرباء .

الطاقـة الهوائيـة: وهـي مسـتمدة مـن حركـة الريـاح، حيـث يـتم إسـتعمالها فـي توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية و محطات توليد تنشأ في مكان معين،

[1] محمود سلامة، "مبادئ الطاقة الشمسية،" الحوار المتمدن 2394،(2012):07.

[2] فتحي أحمد الخولي, اقتصاديات النفط(السعودية: دار حافظ لنشر و التوزيع، ،1992)،105.

ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية.[1]

و للطاقة كهربائية عدة مميزات أذكر منها:

- لا ينتج عن تشغيلها أية إنبعاثات لغازات دفينة أو فضلات.
- لا تكلف بعد إعدادها و تشغيل التوربينات لا يتطلب وقود .
- يمكن زرع و فلاحة الأراضي التي تركب عليها التوربينات.
- تتصف بالمرونة لأن التوربينات ذات أحجام مختلفة و هي تسهل توفير الطاقة لمناطق النائية .[2]

طاقة المياه: تنتج الطاقة الكهروبائية بعد طرق سواء من :السدود الكبرى أو الصغيرة، مياه المحيطات و البحار، الطاقة الأوزوموزية، طاقة الحرارة الجوفية من باطن الأرض وكذا طاقة الوقود الاحفوري المتعلق بإنتاج الهيدروجين.

وتقدر حصة الطاقة الكهرومائية بنسبة 19 في المئة من إنتاج الطاقة الكهربائية العالمي، و تكمن أهميتها في أنها من مصادر الطاقة المتجددة، والأقل حظرا على البيئة مقارنة بعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود العضوي أو النووي، كما تعتبر عملية توليد الطاقة الكهرومائية عالية المردود حيت لا يقل مردودها عن 90 بالمئة.[3]

---

[1] محمد طالبي ومحمد ساهل، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة–عرض تجربة ألمانيا، "مجلة الباحث 6(2008):204.

[2] عبد الغني جغبالة، " أهمية الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة"(مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة ورقلة،2001–2012)،24.

[3] عماد تكواشت، "واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر،"(مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011–2012)، 32.

ومن مميزات استخدام الطاقة المائية:

- تعتبر من الطاقات المتجددة النظيفة و الكفؤة لإنتاج الكهرباء.
- يتسم إنتاج الكهرباء من الطاقة المالية بإستمرارية المشروع ويمكن الإعتماد عليها بدرجة اكبر مقارنة مع بعض تقنيات المصادر المتجددة الاخرى .
- سهولة التحكم في الطاقة الكهربائية و تقسيمها حسب الحاجة مما له أهمية في الصناعة الحديثة.
- لا تحتاج إلا إلى عدد قليل من اليد العاملة لإشراف على تشغيلها و إدارتها.[1]

الطاقة العضوية: وتسمى أيضا بطاقة الكتل الحيوية، وهي المتولدة من المواد النباتية و الحيوانية و المخلفات و النفايات التي يمكن الاستفادة منها بطرق مباشرة بإحراقها، أو غير مباشرة متطورة وفقا لعمليات تحويلية خاصة، فعلى سبيل المثال استغلت البرازيل إنتاجها الوفير من قصب السكر في تحويله إلى غاز الإيثانول حتى أصبحت من أهم منتجيه عالميا.

الطاقة الحرارية الجوفية: ويقصد بها الحرارة المخزنة تحت سطح الأرض و هي تزداد مع زيادة العمق ، وتخرج من جوف الأرض عن طريق الإيصال و النقل الحراري و الينابيع الساخنة و البراكين و يمكن إستعلالها بالطرق المتوفرة.[2]

الفرع الثاني: العقبات والتحديات التي تواجه تبني الطاقات المتجددة:

إن التوجهات العالمية لاعتماد الطاقات المتجددة، لا تلغي وجود العديد من العقبات التي تواجه برامج التحول نحوها كمصدر أساسي للطاقة وذلك على

[1] أمينة مخلفي، "النفط والطاقات البديلة المتجددة و الغير متجددة،" مجلة الباحث9(2011):227.

[2] نفس المرجع ،129.

المستوى العالمي عموما وعلى المستوى العربي خصوصا وفيما يلي أهم هذه العقبات:

-اعتماد اقتصاديات الدول النفطية الكبرى على مصادر الطاقات التقليدية(النفط والغاز) يتوقع أن يؤدي في بعض الحالات إلى تخفيف الاندفاع نحو الطاقات المتجددة خوفا من إحداث تأثر سليب في منظومة إنتاج النفط وأسعاره.

-ارتفاع رأس المال ألازم لمشروعات الطاقة المتجددة، يجعل دولا عربية بحاجة إلى الاعتماد على المشاركة الإستتمار الأجنبي، أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة، خاصة و أن العائد على الإستتمار يحتاج وقتا طويل بالنسبة لإستتمار في مصادر الطاقة التقليدية.

-المساحات الكبيرة التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح و الطاقة الشمسية ، تتطلب سياسيات واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدولة، لتقليل نفقات إستأجارها أو شرائها،افتقار الجزائر إلى تكنولوجيا متطورة لاستمرار في تخزين الطاقة خاصة الطاقة الشمسية لاستخدامات إنتاج الكهرباء و الحفاظ على المياه المستخدمة في مجال الطاقة. [1]

المطلب التأني: واقع وإمكانيات الطاقة البديلة للنفط في الجزائر:

الفرع الأول: الطاقات المتجددة في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يرتكز على الإمداد الطاقوي المستدام إلى تطوير إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة، كأحد الرهانات

[1]" الطاقة المتجددة ثورة عربية متنامية، آفاق المستقبل، " مجلة سياسية اقتصادية إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية36 (2011):28.

للفترة القادمة، حيث سيشهد العامل تحولا في الصيغة الطاقوية نحو الطاقة الآمنة بيئيا، وفي إطار محاكاة هذا الواقع فإن الجزائر تعمل على ترقية الكفاءة الإستخدامية للطاقات المتجددة وتطبيقاتها، وذلك لاقتناص الفرص التي تدعم مكاسب الاستدامة الاقتصادية، ودعم جهود تحقيق أهداف الألفية.

أولا: الطاقة الشمسية تحوز الجزائر على إمكانيات عائلة من مصادر الطاقة البديلة، آذ تأتي في المرتبة أولى الطاقة الشمسية فبالنظر لموقعها الجغرافي المتميز و اتساع مساحتها، تملك اعلي الحقول و الودائع الشمسية في العالم، إذ تتعدى كمية الطاقة الواردة إلى م^2 الواحد في الغالب5كيلوواط، وقد تصل إلى 7كيلوواط[1]، بالإضافة بتميزها بأكبر فترات الإشعاع الشمسي في العالم يصل إلى متوسط 320 يوم في السنة، حيث تصل كثافة الإشعاع الشمسي 1000وات/متر مربع في منتصف النهار، وبمتوسط250على300وات مربع في اليوم، أي ما يعادل 6كيلو واط في الساعة[2]، تستفيد الجزائر من خلال موقعها الجغرافي بكميات كبيرة من السطوع الشمسي، مما يجعلها منجما هاما للطاقة البديلة .

وهذا ما يعنيا أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و 4 مرات الاستهلاك العالمي و5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية[3].

---

[1] بودرية خلاف،"تقدير إنتاج الهيدروجين الشمسي في الجنوب الجزائري، عوائد الطاقات المتجددة، "مركز تطوير الطاقات المتجددة،الجزائر2003، 74، أطلع عليه بتاريخ 14أفريل 2017،./www .cdre.dz/download/art12.pdf

[2] "اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية، " مركز دراسات البحوث، غرفة الشرقية، أطلع عليه بتاريخ 16أفريل،2017 ،www.env-gro.com .

[3] وزارة الطاقة والمناجم ،" مزايا الطاقة الشمسية"، مجلة الطاقة والمناجم 8 (2008) :113.

وقد سعت الجزائر منذ التمانينيات من القرن الماضي لتنمية قدراتها الشمسية وتطوير استخداماتها مع إنشاء أول محافظة سامية للطاقات المتجددة في 1982، على الإعتماد على المخطط الجنوب في 1988 كما تعتبر محطة توليد الكهرباء الهجينة مع الطاقة الشمسية و الغاز بحاسي الرمل الأولى من نوعها على مستوى العالم، إذ تعتبر كنموذج مثالي لتوليد الطاقة الكهربائية في المناطق التي قد يصعب تزويدها بالشبكات الكهربائية التقليدية، ويخطط أن تنتج اكتر من 150 ميغاواط من الكهرباء، بالإضافة إلى إنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينيات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 ، في ذلك الوقت أنجزت محطة ملوكة بأدرار بقدرة 100 كيلو واط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية و تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة من خلال إنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية و وحدة لتطوير تقنية السيليسيوم بهذا المركز[1]، رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا بالجزائر وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، وان كانت الجزائر قد اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 %خلال سنة 2012 و10 %بحلول سنة 2020.[2]

إلى أنه منذ ذلك الوقت إلى غاية 2009 لم تهتم الجزائر بالطاقات المتجددة، لكن في سنة 2010 أطلقت مشروع مشترك طموح بين الشركات الجزائرية واليابانية يطلق عليه "صحراء سولار بريدر"، تم توقيع اتفاقية الشراكة شهر أوت 2010 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجامعة العلوم

[1] فرحات عدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر،" مجلة الباحث 11 (2012) : 152.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة،" دليل الطاقات المتجددة"، مجلة الطاقة والمناجم 7(2007) :41.

والتكنولوجيا لوهران و الطرف الجزائري وبين و كالتين للتعاون الدولي والعلوم التكنولوجية عن الطرف اليابان[1]

يهدف هذا المشروع إلى بناء ما يكفي من محطات إنتاج الطاقة الشمسية بحلول عام 2050 لتوفير 50 % من الطاقة التي يستهلكها العالم

يعد هذا المشروع أحد الاستثمارات الهيكلية في مجال تطوير الطاقات المتجددة داخل الجزائر، حيث ستستند عليه الجزائر لدفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة لتموين عدد من المنشآت الكبرى في شمال الجزائر إلى جانب التصدير إلى أوروبا، حيث سيتم نقل الكهرباء المنتجة بواسطة نواقل جد متطورة تعمل وفقا لتقنية تيارات مستمرة، التي لها آثار إيجابية تتجلى في الحد من تضييع الطاقة المترتبة عن عملية نقل الكهرباء بواسطة التقنية الحالية وهي التيارات المتناوبة، سيكون هذا المشروع نموذجا مثاليا في إنتاج الطاقة الشمسية من خلال الاعتماد على ابتكارات و أساليب متطورة.

محطات و مخططات توليد الطاقة الشمسية في الجزائر :

افتتحت أول محطة للطاقة الشمسية الهجينة في الجزائر يوم 14 جوان 2011 سميت بمحطة الطاقة الشمسية الأولى One Plant Power Solar مختصرة في SPP1[2] ، تمت برمجة محطتين أخريين لسنة 2013 يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول الواحد منها 150 مترا ويتعلق الأمر بمحطة المغير بولاية الوادي بشرق البلاد ومحطة النعامة بولاية البيض بغرب

[1] "مشروع صحرا سولار بريدر بالجزائر،إطلع عليه بتاريخ 17افريل، 2017،

" http://.www.arabic-military.com/t47102-topic

[2] هاجر بريطل، "دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر-دراسة حالة الشراكة الجزائرية الإسبانية،"(رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016)،210.

البلاد، وفي الفترة الممتدة بين 2016-2020 سيتم انجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بِـ 1200 ميغاواط، وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغاواط/سنويا ابتداء من 2013، بالإضافة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري، وبناء عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج حوالي 5% بالإضافة إلى 13% من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانيا، بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة ومن المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120 ميغاواط حيز الإنتاج سنة 2012 ،ويسير هذا الاتجاه نحو التصدير مع مخطط أخر محلي لإنتاج 20 %بحلول العام 2020[1]

تقنيات المستخدمة في إستغلال الطاقة الشمسية :انطلاقا مما تملكه الجزائر من صحاري واسعة فإنها إعتمدة تطبيق نوعين من التقنيات لاستغلال أشعة الشمس بأكبر قدر ممكن وهما :

أولا:نظام الخلايا الفوتوضوئية(PHOTOVOLTAIC CELLS(PV:

هذا النظام هو عبارة عن مجموعة من الألواح الشمسية المصنعة من مادة السيليكون وغيرها، لها القدرة على تحويل الإشعاع الشمسي مباشرة إلى طاقة كهربائية.

[1] فرحات ، الطاقات المتجددة ، 152.153.

ثانيا:نظام القطع المكافئ:

يعد هذا النظام أخد الأنظمة المستخدمة لتركيز الطاقة الشمسية، إذ يتكون هذا النظام من مجموعة من المرايا موزعة في مصفوفات طبقا للمساحة الكلية المطلوبة لإنتاج حجم الطاقة الحرارية المحدد، ويعتمد هذا النظام في عمله على تركيز أكبر كمية ممكنة من أشعة الشمس على خزانا و أنبوب يحتوي على محلول مائي مما يؤدي إلا تسحين هذا المحلول إلى درجات حرارة مرتفعة جدا ليتحول إلى بخار يقوم بتدوير توربين لإنتاج الكهرباء[1]

يوجد في الجزائر محطة وحيدة تستخدم هذه التقنية و هي محطة حاسي الرمل حيت بلغ إنتاجها حوالي11594(جو)سنة2013.[2]

ثانيا: طاقة الرياح :تمتلك الجزائر طاقات هائلة من الرياح وخاصة في الصحراء و منطقة أدررا تحديدا [3]كما قدرت الطاقة القابلة لاستغلال منها ما يقارب 38تيترا واط/ساعة سنويا، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين :

-الشمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس ألتلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا .

[1] مصطفى منير محمود، آليات تفعيل تطبيقات الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية حضرية مستدامة، (مصر: كلية التخطيط الإقليمي و العمراني، بدون ذكر سنة النشر)، 08-09.

[2] يوسف حميدي و عمر هارون، مرجع سبق ذكره، 09.

[3] بودرية خلاف، إنتاج الهيدروجين، 74.

منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكتر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار وعليه يمكن القول بأن الجزائر تمتاز بهبوب رياح تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب وكميات كبيرة من الهواء القاري والصحراوي، بمتوسط سرعة سنوية تفوق 7 أمتار في الثانية[1]

و من أهم مشاريع في هذا المجال حظيرة طاقة الرياح في تندوف، لم يتم البدء في إنجازها بعد و هي الحظيرة الأولى في الجزائر لكونها ستنتج أول كهرباء هجينة بين طاقة الرياح و ديزل[2]، بالإضافة إلى مشروعين يتمثلون في استخدام المراوح الهوائية من اجل ضح المياه، الأول هو مضخة لطاقة الرياح ذات محور أفقي قطر 3متر، ويهدف إلى توضيح إمكانية إقامة مضخة تعمل بطاقة الريح فعالة وملائمة لإمكانيات الرياح المتوفرة في الجزائر، وتم تحقيق العديد من هذه المشاريع و هي قيد التجريب في واقع حقيقة.

أما المشروع الثاني فهو مولد هوائي بمحور أفقي قطره 3متر، ويهدف إلى توضيح إمكانية بناء مولد هوائي ذي طاقة صغيرة ملائمة لأنظمة الرياح[3]، و ما يخص مصادر الطاقة المتجددة فإن ما لا يقل من 73كيلو واط مستمد من المصدر الريحي في الجزائر [4]

---

[1] إطلع عليه بتاريخ 17أفريل ،2017،

, 41"Guidelines to Renevlable Energies"
https://www.boem.gov/National-and-Regional-Guidelines-for-Renewable-Energy-Activities/

[2] Nicolas Broutin, Les énergies renouvelables en Algérie, (France :UBIFRANCE et les MISSIONS ÉCONOMIQUES(30 Avril 2009) : 2.

[3] سليمان كعوان و أحمد جابة ،"تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية و طاقة الرياح،"مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية العدد14(2015): 66.

[4] ministre de l'énergie et des mines ,"Guide des énergies renouvelables", Algérie :édition 2007,p54.

❖ كما باشرت الجزائر عملية إنجاز أول محطة لطاقة الرياح في إطار إستراتجية الدولة للحفاظ على الثروات الباطنية وتنفيذا لسياسة الحكومة الرامية على استغلال الطاقات المتجددة و البديلة، كما أن هذا المشروع الذي تم إنجازه بولاية أدرار سنة 2010 يعتبر أول مشروع في مجال طاقة الرياح التي تحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي، وقد اختارت وزارة الطاقة و المناجم 6 مواقع لاحتضان محطات إنتاج الكهرباء عن طريق الرياح وذلك بأربع وليات تتميز عن غيرها بحيازتها لأورقه الهوائية القوية و من بين هذه الوليات أدرار و التي سوف تحتضن أول محطة هوائية تشرف على إنجازها شركة فرنسية بقدرة إنتاجية تصل إلى 10ميغيواط.[1]

أما فيما يتعلق بالطاقة الكهرومائية فإن قيمة إستهلاكها تعطي صورة واضحة عن واقعها في الجزائر إذ لم تتعدى مليون برميل مكافئ نفط في اليوم رغم الإمكانيات الهائلة، أما إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة المائية فلا يتجاوز نسبة 3 بالمئة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر يقدر التساقط في إقليم الجزائر حوالي 65 مليار م^3 يستغل منها 5بالمئة فقط[2]، وذلك بسبب عدم الكفاءة في إنتاج الطاقة من هذا المصدر المتجدد وإنخفاض عدد محطات الإنتاج إلى أن هذا لا ينفي إتخاذ الجزائر توجها نحو زيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية، في إطار السياسة الطاقوية التي تعمل على تطوير مصادر الطاقات المتجددة.

[1] "مواقع إنتاج الكهرباء، "جريدة العرب الإقتصادية الدولية6058 (2010).

[2] Amardgia Adnani hania ," Algérie, énergie solaire et Hydrogène :développement durable,"office des publications universitaire1 Alger(2007): 109.

ضف على ذلك أن الجزائر تتمتع باحتياطات هامة من الطاقة الجوفية إذ تحوز على أكتر من 200 منبع من المياه الجوفية الحارة، كما تتمثل الكتلة الحيوية مصدرا أخرا للطاقة في الجزائر، وإن كانت في أغلب الأحيان في المناطق النائية التي تستخدم بعض المخلفات الزراعية و الحيوانية بشكل بدائي في مجالي الطبخ والتدفئة.[1]

- في الأخير فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا بالجزائر وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، هذا ما جعل الباحثين يطلقون على الجزائر بالعملاق نائم للطاقة الشمسية، في حين أن العديد من المستثمرين الأجانب أبدو رغبتهم للاستثمار داخل الجزائر في مجال الطاقة الشمسية ويتمثل الهدف الآخر في المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية مجددة سيما الشمسية منها بالإظافة إلى توفر مادة السيليسيوم وأشعة الشمس ما يرجح أن تشهد الجزائر تطورا في ميدان إنتاج الطاقة الكهروضوئية في السنوات المقبلة.

الفرع الثاني: تطوير وتنمية المصادر المتجددة في الجزائر من أجل تخفيف استهلاك المواد النفطية وتحقيق التنمية المستدامة: أفاق ومتطلبات:

البرنامج الوطني للطاقات المتجددة :أطلقت الجزائر في إطار إستراتجية جديدة بديلة لقطاع النفط و أكتر أمنا إقتصاديا و بيئيا برنامجا وطنيا لتطوير الطاقات المتجددة بعد المصادقة عليه من مجلس الوزراء في فيفري2011، بميزانية قدرها 120مليار دولار لأفاق 20سنة قادمة –لغاية 2030 بهدف إدماج

[1]agence nationale de développement de l'investissement, "secteur des énergies renouvelables ,énergie solaire,"consulter le 15avril,2017"، http://www.andi.dz/i,dex.php/fr/les-eneregies-renouvlables.

التـدريجي للطاقـات المتجـددة وذلـك نظـرا لأهميـة هـذه الطاقـات علـى المسـتوى العـالمي و العلـم بـأن هـذه الطاقـات هـي أحسـن بـديل للـنفط بالإضـافة إلـى كونهـا طاقـة صـديقة للبيئـة وقابلـة للتجـدد[1]، و الهـدف الأساسـي مـن هـذا البرنـامج هـو رفـع القيمـة الإجماليـة للطاقـة المتجـددة بسـبة40 بالمئـة مـن الاقتصـاد الـوطني و خاصـة إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية التي تتمتع الجزائر بكمية هائلة منها.

وبحسـب وزارة الطاقـة والمنـاجم أقـرت بـأن تحويـل الطاقـة الشمسـية لوحـدها ستصل لحوالي 39 بالمئة وذلك إذ ما نفدت الخطط الموضوعة و تشمل مايلي:

أطـلاق مشـروعين لمحطتـين الطاقـة الحراريـة و التخـزين بقـوة إجمالهـا 150 ميغيـواط لكـل محطـة و ذلـك خـلال الفتـرة 2013-2015 و هـذا فـي مـا يحـص الطاقـة الشمسـية الحراريـة و مـن المقـرر تشـغيل أربعـة محطـات أخـرى مـن نفـس الصـنف بقـوة 1200ميغـاواط خـلال الفتـرة 2016-2020 و تنصـيب 600متغـاواط حتـى 2030للفتـرة 2021-2030، أمـا بالنسـبة للطاقـة الشمسـية الكهـرو ضـوئية تـم إطـلاق عـدة مشـاريع تقـدر قيمتهـا الإجماليـة 600ميغـاواط فـي أفق 2020 ، وإنجاز مشاريع أحرى بطاقة 20 ميغا واط في أفق 2030.

ويتضـمن أيضـا البرنـامج خططـا للطاقـة الكهربائيـة أذكـر منهـا إنجـاز محطـة هوائية بمنطقة أدررا [2]

و مـن جهـة أخـرى أكـدت الجزائـر مـن خـلال برنامجهـا السـاري علـى سياسـة النجاعـة الطاقويـة، خاصـة فـي ظـل النمـو الكبيـر لاسـتهلاك الطاقـة، وتجلـت هـذه

[1] الإذاعة الجزائرية،" مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها،" اطلع عليه بتاريخ 20أفريل،2017، http://www.radioalgerie.dz/news/ar

[2] عتمان مريزق،"دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة،-قراءة للواقع الجزائري،"المدرسة العليا للتجارة،اطاع عليه بتاريخ 21أفريل،2017، .www.docstoc.com/docs/145136846

السياسة في المصادقة على برنامج طموح للنجاعة الطاقوية يغطي مجمل قطاعات النشاط، خاصة البناء و النقل والصناعة و بعد تنفيذه فإن إقتصاد الطاقة المتراكمة في حدود 2030 ستتجاوز 60مليون طن مكافئ نفط ، وأهم العمليات البارزة لهذا المجال باختصار هي:[1]

- ✓ العزل الحراري للبنايات.
- ✓ تطوير مسحن الماء الشمسي.
- ✓ تعميم استغلال المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض من الطاقة .
- ✓ إدخال الأداء الطاقوي في الإنارة العمومية.

وتسعى الجزائر للإنجاح البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بإتحاد عدة إجراءات خاصة فيما يتعلق بفتح باب الإستتمار في هذا المجال، بإنشاء شبكة للمناولة في القطاع للرفع من نسبة إدماج الصناعة الجزائرية في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية و الحرارية على ما يقارب 80بالمئة و 50بالمئة على التوالي في الفترة 2021-2020، من خلال إنشاء مصانع وطنية لإنتاج مستلزمات إنتاج الطاقات البديلة، ويتوقع توسيع قدرات الإنتاج بفضل هذه المشاريع في الفترة الممتدة بين 2021-2030.

كما تهدف الجزائر من خلال مشروع ديزرتيك الجزائري الألماني الذي ينتهي سنة 2050و قد رصد لهذا المشروع 400مليار أورو لتلبية حاجيات أوروبا من الطاقة [2]

[1] وزارة الطاقة،" برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ،" جانفي 2016 ،05.

[2] محمد راتول، "صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجيه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتامين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل الرهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، يومي20 و21نوفمبر 2012).

ولكن هذا المشروع لم يتجسد في أرض الواقع إلى يومنا هذا و إذ ما أحسنت الجزائر استغلاله سيكون بمثابة نقطة تحول تاريخية في الاقتصاد الوطني للطاقة، بتحولها من مصدر لموارد الطاقة أحفورية إلى أكبر مصدري العالم للطاقات المتجددة.

و كخلاصة لما تقدم يمكن القول أن للجزائر إمكانيات هائلة من مختلف مصادر الطاقة المتجددة ما يجعلها إّذ أحسنت إستغلالها من أهم دول العالم في إنتاجها ، ما يضمن إستمارية بقائها كفاعل في سوق الطاقة العالمي في اقتصاد ما بعد النفط، بالإضافة إلى تقليص هيمنة النفط في الاقتصاد الوطني و الاعتماد على فكرة الإدماج التدريجي لمصادر الطاقة المتجددة و التركيز على إبقاء الجزائر كفاعل رئيسي في سوق الطاقة العالمية.

المبحث الثالث: ضرورة الجزائر الملحة لتنويع منتجاتها من أجل تعويض النفط الزائل في المستقبل و ضمان ديمومة التنمية.

أدرك الجميع في الجزائر أن الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي أصبح ضرورة حتمية تفرضها طبيعة الاستقرار التي يتميز بها الاقتصاد الريعي والهدف بناء مستقبل يغيب فيه غدا و هذا ما سوف أتناوله في هذا المبحث، حيث ركزت على دور كل من الصناعة و الفلاحة و السياحة كحل بديل للاقتصاد الريعي القائم.

المطلب الأول: إستراتيجيات المقترحة لإعادة تأهيل التنمية الصناعية:

حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي "إدوارد نيل" nil edward المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية و ليست التنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة و حسب، وهذا ما أكده "روبرت ماندل" حيث يرى أن الاقتصاد الجزائري مازال مغلقا على الرغم من الإمتيازات التي تتوفر عليها الجزائر و موقعها الجغرافي المتميز[1]

الفرع الأول: تنمية الصناعة الجزائرية : و في سنة 2007 أطلقت الجزائر إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة و هذا في إطار اختيار الجزائر لإستراتجية المفتوحة و هذا بغية تطوير الموارد البشرية وتخطيط أفضل[2]

[1] "المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية"،جريدة الخبر 4818،(2015/06/11):4.

[2]" une nouvelle stratégie industrielle pour l'algerie,"2007، http://www.algeriedz.com/article7667.html ,consulté le 17/05/2017.

تستهدف السياسة الصناعية الجديدة تحقيق نمو صناعي مستدام، استرجاع و تكتيف القاعدة الصناعية في الجزائر و من تم توطين عملية النمو، وبالتالي تهيئة الظروف لاندماج في الاقتصاد العالمي و الإقليمي و الرفع من تنافسية الاقتصاد.

- قدم الإتحاد الأوروبي برنامج دعم لسلطات الجزائرية من اجل تنويع الاقتصادي و للصادرات حيث تم تسليط الضوء حول جزء منه على القطاع الاقتصادي و ذلك من خلال برنامجين:

1. برنامج ديفيكوا1:يرتكز البرنامج على أهمية تنويع الاقتصاد الجزائري من اجل تخفيض اعتمادها على استغلال وتصدير النفط و الغاز و بذلك تركز الجهود لتحسين قطاعات الثلاث ومن بينها القطاع الصناعي، فإن البرنامج قد أعطى أهمية كبيرة للصناعة الغذائية من اجل الحد من إستراد تلك السلع ، و تحقيق التكامل مع القطاع ألفلاحي[1]
2. برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (pme2):يعتبر بمثابة شراكة الأورومتوسطية وإستغلال الفرص المتاحة لإتفاقية فإن القطاع الصناعي في الجزائر يبدو أكبر من مجرد مشكل في التنظيم و الإدارة بل هو مشكل أوسع من ذلك.

بالإضافة أن الجزائر تبنت مشروع الإستراتجية لبعث الصناعة و مخطط التحسين الإنتاجي إلا إن هذه المبادرات لم تعطي نتيجة وهذا ما يؤكده واقع

[1]" le programme d'appui a la diversification de l'économie en Algérie réalisé en 2013," revue de presse http://www.andi.dz/index.php /fr/presse/813-le-programeme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realiseen-2013 , consulté le 06/05/1017.

القطـاع الصـناعي إذ لـم تتعـدى مسـاهمته فـي الإنتـاج المحلـي5بالمئـة، وهـذا يؤكـد الفشل الدريع التي منيت به الاستراتجيات السابقة.

الفرع الثاني: إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر

و فـي هـذا السـياق تأتي مقترحـات الإسـتراتجية فـي تحديـد الخيـارات المتاحـة للنهـوض بالمؤسسـة الصـناعية فـي مجـالين: المؤسسـة الوطنيـة "إسـتتمار محليـو المؤسسـة الأجنبيـة "إسـتتمار أجنبـي"، و هـذا مـن اجـل دفـع عجلـة تطـوير المؤسسـة الصناعية و استرجاع قاعدتها في الجزائر و ذلك من خلال:

إعـادة كفـاءة المؤسسـة الوطنية"الاسـتتمار المحلـي" وبنـاءا علـى هـذا المنطلـق يصـبح التركيـز علـى تشـجيع مثـل هـذه المؤسسـات أوليـة لأنهـا القلـب النـابض لإقتصـاد الجزائري وذلك من خلال :

أ–تطـوير الفـروع الصـناعية الكبيـرة :و هـذا لـوفرة الجزائـر علـى منشـات صـناعية كبيـرة نتيجـة مخططـات التنميـة المتبعـة فـي سـنوات السـبعينيات وهـذا مـا يـدفع السـلطات إلـى التفكيـر فـي كيفيـة تطـوير هـذه المنشـأت وجعلهـا مواكبـة لتطـورات الصـناعية الحديثـة فهـي تمثـل فروعـا إسـتراتجية يتوقـف عليهـا نشـاط بقيـة الفـروع و في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب–تشـجيع القطـاع الخـاص لقيـادة المرحلـة القادمـة: وفـي محاولـة لمعالجـة تزايـد الإهتمـام بالقطـاع الخـاص و أصـبح المعـول عليـه فـي قيـادة المرحلـة المقبلـة و بنـاء الاقتصاد الانتاجي[1] .

[1]Mohamed ben marida, Faire de l'Afrique un continent tourné vers le développement industriel,(Algérie :ministre de l'industrie N°Spesial,Avril2011),48-49.

ج-ترقيـة المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة: تعبـر أهـم فاعـل فـي بعـت القطـاع الصناعي و ذلك كونها:

قـادرة علـى إدارة التكلفـة والـتحكم فـي تخفيضـها و كـذا كفـاءة تسـيير العمليـة الإنتاجية، مع تميزها بالابتكار و التجدد.[1]

كمـا تسـهل إيجـاد قاعـدة صـناعية لانتشـارها الواسـع مـن حيـث العـدد و المنـاطق، إذ بلـع عـددها فـي بدايـة 2012 حـوالي 700الـف مؤسسـة بمعـدل 15مؤسسـة ل 1000نسمة[2]

المطلـب الثـاني: متطلبـات النهـوض بالقطـاع ألفلاحـي كآليـة لتحقيـق التنمية

تقتضـي عمليـة الانتقـال الأمـن بالاقتصـاد الجزائـري مـن الاقتصـاد الريعـي إلـى اقتصـاد إنتـاجي تبنـي بـرامج شـامل للتنويـع الإقتصـادي ولـيس فقـط إسـتراتجية للتنميـة الصـناعية أو تـدعيم الإسـتثمار وهـذا مـا ذكرتـه سـابق مـن خـلال أن البرنـامج يشـمل تعـديلات فـي القطاعـات الـثلاث ، فـالجزائر كغيرهـا مـن الـدول المصـدرة للبتـرول تعـاني مـن قضـية إيجـاد حـل لتنويـع اقتصـادها وهـذا مـا يـدفع الحكومـة إتبـاع سياسـات إقتصـادية وبـرامج تنمويـة تهـدف لتجنـب هـذه المشـكلة و التقلـيص مـن معـدلها و الأضـرار الناجمـة عنهـا بقـدر الإمكـان ،هـذا مـن جهـة و مـن جهـة أخـرى يحتـل القطـاع الفلاحـي سـلم الأولويـات السياسـية الإقتصـادية نظـرا لإهميـة الزراعـة

[1] ahmed benbitour, "l'Algérie au troisième millénaire :défis et potentialités,"(alger :marinoor,2012), 198.

[2] عبد الرزاق فوزي وبوروبة كاتبة،"إشكالية الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إجراءات الدولة و التحديات الراهنة،"(الملتقى الدولي حول برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو، جامعة سطيف ،22/21مارس2013) .

كمصدر للغداء والمواد الأولية بالإظافة إلى كونها تعتبر مصدر للدخل ، ما يحفف الضغط على الصناعات النفطية .

الفرع الأول: واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر

تشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتجيا في الاقتصاد الوطني، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح , الشعير) التي تغطي هذه الزراعة نسبة 45 %من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات و الكروم و الخضر و البقول، إلا أن الإنتاج الزراعي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى، وعموما فإن الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة[1]

فمثلت سياسة التجديد ألفلاحي أداة لتحقيق السيادة الغذائية عبر الرفع من معدلات الاكتفاء الذاتي و تحقيق كامل لأمن العدائي، وخيارا استراتجيا للنهوض بالقطاع في ظل ضرورة الإعداد لمرحلة ما بعد النفط بتنمية القطاعات المنتجة ومنها الزراعة، ومثلت برنامجا وطنيا يشمل كافة الفاعلين في القطاع والمعنيين به لتعزيز دور الريف في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.[2]

وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 3 .9 % من القيمة المضافة الإجمالية، وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 20 % سنة 2009 بفضل المردودية التي عرفها

[1] دون ذكر اسم صاحب المقالة، الزراعة في الجزائر، إطلع عليه يوم 25أفريل 2017، http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-post_1594.html

[2] تصريحات وزير الفلاحة والتنمية الريفية"رشيد بن عيسى" الجزائر: حققت الأمن العدائي بفضل سياسة التجديد ألفلاحي و الريفي،اطلع عليه بتاريخ 28أفريل2017،www.djarairess.com/echchaab/2810401

إنتاج الحبوب الذي بلغ 61.1مليون قنطار مقابل5.3 % سنة 2008 و 0.5 % في 2007 و

4 .9 % في 2006 و 1 .9 في 2005 وعرف القطاع الزراعي ارتفاعا في المساحة الصالحة للزراعة التي ازداد حجمها بحوالي 40 ألف هكتار في السنة الماضية وازدادت مساحة الأشجار المثمرة بـ 41 ألف هكتار منذ شهر جانفي 2009، وفيما يخص المناطق الرعوية فقد استفادت بين جانفي 2009 وجوان 2010 من حوالي 50 ألف هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية كما تم إعادة تأهيل 6000 مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة واستغلال عدة سدود جديدة للري، وأدت التدابير التي اتخذتها الدولة سنة 2009 –خاصة مسح حوالي 40 مليار دينار من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2010 – 2014 إلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19.5 مليون قنطار سنة 2008 وتكثيف إنتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد، ومن جهته، سجل قطاع الصيد البحري انجازات جديدة خلال الأشهر الـ18 الأخيرة منها القيام بحملة تقييم الموارد المرجانية وموقع لرسو بواخر الصيد واستلام 3 مستودعات بحرية وتكوين أزيد من ألف و600 تقني في مهن الصيد البحري[1].

و قد سارعت الجزائر في إيجاد حلول مبتكرة تراعي فيها التقنيات الحديثة والسالمة بيئيا والعدالة الاجتماعية وهدفها الرئيسي النهوض بالقطاع الزراعي

[1] رابح زبيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية،" مجلة العلوم الإنسانية، (2004):6-8.

وزيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي من أجل تنويع الاقتصاد و النهوض به.[1]

الفرع الثاني:متطلبات النهوض بالقطاع ألفلاحي

لابد على الجزائر توفير الشروط التالية من اجل الوقوف بقطاعها الفلاحي و هي:

-تخصيص الأراضي الفلاحية ومحاربة المضاربة العقارية.

-ترشيد طرق توزيع الأراضي وتطوير المحاصيل الفلاحية الموجهة للتصدير.

-ترشيد سبيل التمويل الفلاحي.

-زيادة المساحة المسقية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات الموفرة للمياه.

-تحسين المنافسة وتشجيع الاستثمار والاهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي.

-التخفيف من التبعية الغذائية.

-الحد من مركزية القرارات وعدم تهميش الفلاح وتحميله مسؤولية وضع وتنفيذ السياسة الفلاحية[2]

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل.

-رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.

---

[1] امال حفناوي،" مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الانتعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح"(ورقة مقدمة في ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاستها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف11،1-12مارس2013).

[2]أحمد باشي ، " القطاع الفلاحي بين واقع و متطلبات الاصلاح،" مجلة الباحث العدد الثاني، جامعة الجزائر(2003):109.

-تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.

-ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.

-إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج[1].

- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية و تعاونية القرض.

-ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل و التخزين و إلغاء الاحتكار.[2]

المطلب الثالث: إستراتجية التنمية السياحية و متطلبات نجاحها

تتوفر الجزائر على إمكانات سياحية عظيمة، إلا أن عدم الاهتمام بها خلال مسارها التنموي حال دون الاستفادة منها والتعرف على مكنوناتها محليا ودوليا، فبالإضافة إلى تنوع التضاريس من الشريط الساحلي إلى المرتفعات الداخلية إلى الصحراء الشاسعة، وما تزخر به كل منطقة من معالم سياحية متنوعة، فلجزائر تراث تاريخي عريق استطاع أن يتحدى تعاقب الأحقاب كالكهوف والأضرحة والرسوم على الصخور والتي تعود إلى عهود ما قبل التاريخ.[3]

الفرع الأول: إستراتجيات التنمية السياحية

---

[1] زبيري رابح، "الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره،" (أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1996)، 46.

[2] ناء شويخي ، "آليات تمويل القطاع ألفلاحي في الجزائر –دراسة تحليله وتقييميه،"(أطروحة ماستر، جامعة بسكرة،2012–2013)،44.

[3] Graham Norton, The Vulnerable Voyager: New Threats for Tourism in The World Today(England :jstor,1994) , 237.

الجزائـر منـد بدايـة القـرن العشـرين و مـع تحسـن الوضـع الأمنـي فـي الـبلاد أدركـت ضـرورة بعـت القطـاع السـياحي بـالنظر لتزايـد أهميتـه علـى الصـعيد العـالمي باعتبـاره محركـا هامـا للتنميـة المسـتدامة، وهـذا راجـع إلـى مـا تملكـه الجزائـر مـن إمكانيـات سـياحية هائلـة، وقـد جـاءت عـدة بـرامج مـن اجـل النهـوض بهـذا القطـاع فـي إطـار التنويـع الاقتصـادي و الرفـع مـن التكامـل بـين القطاعـات المنتجـة فـي الاقتصـاد الجزائـري بـالنظر لإطـلاق إسـتراتجية وطنيـة للتنميـة السـياحية أفـاق 2025 بدايـة 2008، وكـل هـذا مـن أجـل رفـع قيمـة النـاتج المحلـي الإجمـالي مـا يعني بالضرورة تخفيض فاتورة إيرادات البترولية النفطية.

لقـد وضـعت الجزائـر حطـة مـن اجـل النهـوض بالقطـاع السـياحي لبنـاء اقتصـاد خـارج قطـاع المحروقـات تسـتمد جوهرهـا مـن المخطـط الـوطني للتهيئـة الإقليم(SNAT 2025)[1].

وقـد إنبتـق مـن هـذا البرنـامج مخططـات فرعيـة أبرزهـا المخطـط التـوجيهي للتهيئـة الإقليمية و مخطط العمل على المدى المتوسط 2015[2].

إلا أن قطـاع السـياحة مـازال يعـاني مـن مشـاكل عـدة و هـذا مـا يعكـس ضـعف دوره فـي المسـاهمة فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي ممـا أدى إلا تتضـاعف التحديات أمام الاقتصاد الجزائري في مسيرة الإعداد لمرحلة ما بعد النفط .

الفرع الثاني: متطلبات إحياء القطاع السياحي

[1] Ahmed sid," élément de la stratégie de développement du tourisme en algerie, "reunion d'experts sur la contribution du tourisme a un développement durable (ONUCED)(2013):05.

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق2025، كتاب رقم01، وزارة التهيئة والإقليم والبيئة والسياحة،09.

أ- تأهيل العنصر البشري الكفؤ:

صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

ب-رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايير دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015 (الملحق رقم 01)، كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07٪ وهي نسبة ضعيفة جدا، لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

ج- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:

مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.[1]

- وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب إستراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري،" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 04(جوان2016):ص78.

ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج جد مغرية معمول بها حاليًا في بلادنا. [1]

المطلب الرابع:دعم الإستتمار الأجنبي.

تصنف الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية ، و لعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع الغير مستقرة و العراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي

بصورة أكبر في الجزائر مقارنة مع دول الجوار على سبيل المثال والتي هي وليدة سوء التسيير ومن أجل تحقيق ذلك تم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووكالة ترقية الاستثمار والتي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة، و حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مختلف القطاعات ما قيمته 2363 مليون دولار سنة 2003منها 7000مشروع في قطاع المحروقات و 2500 مشروع خارج قطاع المحروقات، ما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية ، البشرية و السياحية التي تزخر بها الجزائر، و لعل العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر في ظل غياب الرقابة و الشفافية في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوفه من المغامرة في ظل ما توفره له دول الجوار كتونس و المغرب من مزايا وتسهيلات عديدة[2]

[1] عبد القادر شلالي و عبد القادر عوينات، "الواقع السياسي في الجزائر وافاق النهوض به في مطلع2025"(ورقة مقدمة للملتقى وطني حول سياحة في الجزائر واقع و أفاق، البويرة، 11-12ماي،2010).

[2] سمية موري ،"اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"(أطروحة ماستر،جامعة تلمسان،2010،2009).

خلاصة وإستنتاجات:

من خلال ما سبق، أستنتج أن الإقتصاد الجزائري أصبح أمام حتمية لا مفر منها، فقد بدأ العد العكسي لإحتياطي من الطاقة التقليدية بسبب الإستغلال السيئ لهذه المادة الناضبة في الفترات التاريخية السابقة، وهذا ما يدعوا السلطات الجزائرية تبني سياسات تهدف من خلالها البحث عن بديل جديد للموارد البترولية من خلال النهوض بقطاع طاقات المتجددة وإعطاء قدر مناسب في حق الأجيال القادمة من الطاقة، والسعي من أجل تفعيل مشاريع تنموية من خلال إعادة

تأهيل كل من القطاع الصناعي و الزراعي و الفلاحي و تشجيع الإستتمار الأجنبي المباشر.

وتبقى الجزائر ليست لديها الرغبة القوية في تبني مشاريع الطاقات المتجددة و هذا إذ ما قارنتها مع الدول المجاورة إذ استطاعت المغرب إنجاز أكبر محطة لطاقة شمسية وهي محطة نور بالشراكة مع ألمانيا و التي كانت مقررة أن تستقر في الجزائر، وهذا ما يعكس رغبة الفعلية للجزائر في تبني سياسات إقتصادية جديدة.

الخاتمة

خـاتمـــة:

إن الـدور الـذي يلعبـه البتـرول و المكانـة التـي اكتسـبها فـي سـوق الطاقـة العـالمي ،اكتسـبت معـه الـدول العربيـة النفطيـة أهميـة بـدورها فـاعلا أساسـيا فـي إمـدادات الطاقـة العـالمي، واسـتفادت هـذه الاقتصـاديات مـن الربـوع البترولية فـي تمويـل بـرامج التنميـة و مـن بينهـا الجزائـر فـلا يمـن تجاهـل البتـرول نظـرا لكونـه يهـيمن علـى عائـدات الإقتصـاد الجزائـري و فـي إطـار الحـديث عـن أثـر الإيجـابي الـذي يلعبـه الـنفط مـن جهـة إلـى أن سـوء اسـتغلال هـده المـادة يـؤذي إلـى اعتمـاد الكلـي عليهـا مـن جهـة أخـرى، وبعـد استعراضـي لموضـوع أثـر الاقتصـاد الريعـي علـى التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر فـي دراسـة تحليليـة و صـفية، حيـت تـم الشـروع ببيـان مفهـوم الموضـوع محـل الدراســة و العوامــل المؤديــة إليــه، مســتعين فــي ذلــك بمختلــف الأطــر النظريــة و المقاربــات الفكريــة التــي ســاهمت فــي تفســير دلالات الاقتصــاد الريعــي، والتنميــة المسـتدامة ليـتم الـدخول إلـى جـوهر الموضـوع بـالتطرق إلـى طبيعـة و خصوصـيات ألريعيـة التـي ينفـرد بهـا الاقتصـاد الجزائـري ،ولـم تتوقـف الدراسـة عنـد إبـراز هـده الفـوارق بـل توجهـت إلـى التشـخيص الموضـوعي لأبـرز المعـالم الدالـة علـى تـأثر الاقتصـاد الجزائـري بـالمرض الهولنـدي منعكسـة جليـا علـى مختلـف القطاعـات الأخـرى مـا يعيـق تحقيـق التنميــة مســتدامة و ذلــك نظــرا لإمكانيــة نضــوب هــذه المــادة علــى المــدى القريـب، لأقـوم بعـد ذلـك بـالتعريج علـى اقتـراح سياسـات تنمويـة و توجـه نحـو الاعتمـاد علــى الطاقــات المتجــددة مــن خــلال إمكانيــات الجزائــر الهائلــة فــي هــذا المجــال بالإضافة إلى عرض أفق بعض المشاريع الإستثمارية في هذا المجال.

وقـد تسـبب الاعتمـاد المفـرط علـى البتـرول فـي تكـوين اقتصـاد وطنـي أحـادي الـدخل والمـورد، وهـذا مـا يجعلـه يتـؤثر بالصـدمات الخارجيـة ،وهـو مـا حـدث فـي العديـد مـن

المـرات و مـن بينهـا انخفـاض أسـعار البتـرول سـنة 2014 وهـذا مـا نـتج عنـه إعـلان الحكومـة سياسـة ترشـيد النفقـات مـن أجـل حلـق تـوازن وتغطيـة العجـز فـي الميزانيـة العامـة و هـذا مـا يـدل علـى أن الاقتصـاد الجزائـري يتصـف بـالريع التـابع للـنفط ممـا تسـبب فـي عـدم تنميـة الجانـب الأخـر و هـو الأهـم مـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة و المتمثـل فـي القطاعـات الإنتاجيـة، وإلا أن الجزائـر فـي عمـرة مـا حققتـه مـن إنجـازات فـي إطـار الـنفط ،تناسـت حقيقـة زوال هـذه المـادة "زوال البتـرول و نهايتـه"، وأصـبح بـذلك الانتقـال مـن اقتصـاد ريعـي إلـى اقتصـاد إنتـاجي ضـرورة فـي ظـل المسـتقبل المجهول المنتظر، وفي مختتم هذه الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية:

- إن عائـدات البترولية لعبـت دورا أساسـيا فـي ريعيـة الاقتصـاد الجزائـري منـد الاسـتقلال إلـى يومنـا هـذا، غيـر أن هـذا المـورد التمـويلي و بـالرغم مـن أهميتـه يبقى عير دائم بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة.
- الاقتصـاد الجزائـري لا يعـرف اسـتقرار فـي مداخلـه و هـدا مـا أكدتـه أزمـة 1986 التـي نقلـت العديـد مـن المؤشـرات مـن حالـة فـائض أو تـوازن إلـى حالـة عجـز ،وهذا ما إنجر عنه ارتفاع المديونية و معدل التضخم و البطالة.
- هشاشـة الاقتصـاد الجزائـري مـادام معتـدا علـى الـنفط كمصـدر دخـل وحيـد وهـذا ما يعيق مسار التنمية المستدامة في الجزائر.
- ضـعف أهـداف مشـاريع التنميـة التـي أقرتهـا الحكومـة و عـدم قـدرتها تحقيـق النتـائج المسـطرة بـالرغم مـن ضـخ أمـوال ضـخمة لتغطيـة هـذه المشـاريع، فالقطـاع ألفلاحـي يلـتهم مخصصـات ماليـة كبيـرة بـلا إنتـاج ، بالإضـافة إلـى عـدم قدرتـه علـى تحقيـق الاكتفـاء الـذاتي لأمـن الجزائـر الغـذائي و أيضـا

غيـاب الإنتـاج الصـناعي نظـر لضـعف مسـاهمته فـي النـاتج المحلـي الإجمالي.

- الإقتصـاد الجزائـري، رغـم مؤشـرات اقتصـاده الكلـي لا تـزال مقبولـة، إلـى أن قدرتـه علـى الصـمود فـي مواجـه أزمـة الـنفط لا تتعـدى 35شـهرا ،وحـان الوقـت لخروج من التبعية الكلية لقطاع النفط إلى اقتصاد متنوع و إلا فات الأوان.
- الاقتصـاد الـوطني يبقـى عرضـة للصـدمات الخارجيـة و هـذا مـا يطلـب مـن السـلطات الجزائريـة تفعيـل الصـادرات الغيـر النفطيـة بالاهتمـام اكتـر بالقطاعات البديلة من اجل خلق استقرار و توازن في ميزانية الدولة .
- تبنـت الجزائـر خـلال فتـرة (2001-2014)سياسـة ماليـة توسـعية ،بـأكثر مـن 400مليـار مـن اجـل الـدفع قـدما نحـو النهـوض بالإقصـاد الـوطني، واسـترجاع القاعـدة الإنتاجيـة مسـتفيدة مـن الطفـرة النفطيـة الأخيـرة، فعلـى ضـوء النتـائج التـي توصلت إليها يمكن أن أعطي التوصيات التالية:
  - ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات.
  - محاولـة خلـق مشـاريع إسـتثمارية فـي ظـل ارتفـاع أسـعار البتـرول باعتبـاره مـن الثروات الزائلة.
  - السـعي مـن اجـل الوقـوف بالقطـاع الصـناعي ،وتشـجيع المؤسسـات الاقتصـادية الوطنيـة مـن خـلال إعـادة تجديـدها و عصـرنتها لمواكبـة الصـناعات الاجنيـة وإبـرام شـراكات مـع شـركات أجنبيـة باعتبـار الجزائـر بوابـة لإفريقيـا وهـذا مـا يجعلهـا قطـب اصـطناعي بامتيـاز و وجهـة صـناعية لإسـتثمارات الأجنبيـة و خاصـة فـي صـناعة السـيارات وتكنولوجيـا المعلومـات و الاتصـالات، حتـى تـتمكن الجزائـر مـن مواجهـة النفـاد المحتمـل للبتـرول فـي العقود القليلة القادمة.

- إسـتثمار التـدفقات الماليـة التـي مصـدرها قطـاع المحروقـات فـي تنميـة راس المال البشري ،باعتباره آلية لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي.
- النهـوض بالقطـاع ألفلاحـي و السـياحي اللـذان قـد يخلقـان مـداخيل إضـافية بالنظر لتوفر البلاد على طاقات هائلة في هاذين المجالين.
- فـتح المجـال أمـام المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة لأنهـا قـد تمـد القطـاع العـام بالسـلع الاسـتهلاكية وتعتبـر مـن بـين أهـم عوامـل تحقيقـي النمـو الاقتصـادي ،بالإضـافة إلـى كونهـا تمـس منـاطق مختلفـة حيـث تعمـل علـى امتصاص البطالة و خلق منافسة ما يؤدي إلى جودة السلع .
- مراقبـة أعمـال الشـركات البترولية الاجنبيـة مـن أجـل محاولـة الحفـاظ علـى الثروات الناضبة مدة أطول.
- تنويـع مصـادر الطاقـة مـن خـلال الإسـتثمار فـي تنميـة الأبحـاث وعقـود الشـراكة الأجنبيـة وتوسـيع فـرص الاستكشـاف وتطـوير مصـادر الطاقـة البديلـة في الجزائر وخاصة الطاقة الشمسية.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. الجيوسي، عودة راشد .الإسلام و التنمية المستدامة(رؤى كونية جديدة).الإسكندرية – مصر:الناشر مؤسسة فريديش ألبرت،2013،1
2. الخولي، فتحي أحمد. اقتصاديات النفط.لسعودية:دار حافظ لنشر و التوزيع، 1992،.
3. الفراجي ،هادي احمد.التنمية المستدامة في استراتجيات الأمم المتحدة.عمان،الأردن:دار كنوز المعرفة للمعرفة و التوزيع،2005.
4. القرشي، مدخل. التنمية الاقتصادية(نظريات سياسية وموضوعات).الأردن:دار وائل للنشر و التوزيع،2007.
5. براهيمي ،عبد الحميد .كتاب في أصل الأزمة الجزائرية1958-1999.بيروت-لبنان:دار الهقار،2001.
6. بلقاسم، حسن بهلول.سياسة تنظيم التنمية وإعادة تحيطيها في الجزائر.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 .
7. بن سعيد ، حسين .الجزائر من التخطيط الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.الجزائر: طبعة إناق، 2004.
8. تريكية قريشي ، محمد صالح .علم اقتصاد التنمية.عمان: دار أثر للنشر والتوزيع،2010).
9. جبابة ،عبد الله و بوقرة، رابح .الوقائع الاقتصادية(العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة).إسكندرية- مصر: الناشر مؤسسة شباب الجامعة،2009
10. حامد ،الريفي.اقتصاديات البيئية مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية-التنمية المستدامة.مصر: دار التعليم الجامعي،2015.

10. حامد، الريفي.اقتصاديات البيئة "المشكلات البيئية التنمية الاقتصادية–التنمية المستدامة" .الإسكندرية،مصر: دار التعليم الجامعي،2015.

11. خبابة، عبد الله .المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (آلية لتحقيق التنمية المستدامة.لإسكندرية ،مصر:دار الجامعة الجديدة ،2013.

12. خيري، عزيز.التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث.القاهرة –مصر:مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتجية ، ،1978.

13. ديفيد ،هارت . تقويم مصادر الطاقة البديلة: مستقبل النفط كمصدر للطاقة.أبودبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتجية،2005.

14. شهاب، مجدي محمود .ألإتجهات الدولية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية.الإسكندرية–مصر: دار التعليم الجامعي،1990.

15. عار ف، دليلة .بحت في الاقتصاد السياسي للتخلف و التقدم و النظام الاقتصادي العالمي . بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر ،1992.

16. عنيم ،عتمان احمد وأبو زيط، ماجدة احمد .التنمية المستدامة.عمان: داء صفاء للنشر و التوزيع والتوزيع،2007.

17. غربي، حمد.التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة.بيروت–لبنان:دار الوافد الثقافية–ناشرون،2014.

18. غنيم ،عثمان محمد و أبو زنط، ماجدة احمد .التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها.عمان–أردن :دار صفاء،2006.

19. قادري، محمد الطاهر .التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق.بيروت–لبنان:مكتبة حسن العصرية،2013،1.

20. ناجي ،احمد عبد الفاتح .التنمية المستدامة في المجتمع النامي(في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية و الحديثة).القاهرة–مصر:المكتب الجامعي الحديث،2013.

21. هارفي، اوكونور.الأزمة العلمية في البترول.القاهرة–مصر:دار الكاتب العربي للطباعة و النشر،1967.

22. وطبان ،عبد العزيز .الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1992.

23. ياس . صالح . النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق.بعداد–عراق: مؤسسة فريدريش إيبرت،2013.

ثانيا:المذكرات:

1. البياني ،فارس الرشيد ."التنمية الاقتصادية السياسية في الوطن العربي."أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،الأكاديمية العربية في الدنمارك،الدنمارك،2008.

2. المرزوق، حامد عباس ."الفيزيوقراط و الكلاسيك ومفهوم الريع. "أطروحة الدكتوراه ،جامعة بابل العراق،2011.

3. العايب، عبد الرحمان ."التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة."مذكرة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية،جامعة فرحات عباس–سطيف،2010–2011.

4. بن حسين، ناجي ."دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر."رسالة الدكتوراه ، جامعة قسنطينة،2006–2007.

5. تكواشت ،عماد ."واقع و أفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر." مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011-2012.

6. جعبالة ،عبد الغني." أهمية الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة." مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة ورقلة،2001-2012.

7. حيدر، ريم ."الشراكة في ظل اقتصاد السوق ."رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة،2014-2015.

8. زبيري، رابح. "الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره." أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1996.

9. زرنوح ،ياسمينة ."إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دارسة تقييمية." أطروحة دكتوراه، ، جامعة الجزائر،2005-2006.

10. شويخي، هناء. "آليات تمويل القطاع ألفلاحي في الجزائر-دراسة تحليله وتقييميه."أطروحة ماستر، جامعة بسكرة،2012-2013.

11. علماوي ،عمر ."اثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الوطني حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990الى 2012."أطروحة ماستر، جامعة ورقلة،2012-2013.

12. فقراوي، سميرة وآخرون ."التنمية السياحية المستدامة في الجزائر."مذكرة تحرج لنيل شهادة ماستر، جامعة قالمة،2010-2011.

13. محمود ،مصطفى منير . آليات تفعيل تطبيقات الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية حضرية مستدامة،(أطروحة دكتوراه، مصر: كلية التخطيط الإقليمي و العمراني، بدون ذكر سنة النشر).

14. مشدال ،عبد القادر .”اثر إستراتجية التصنيع على التشغيل بالجزائر.“ رسالة لنسل شهادة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998-1999.

15. مناس ،زهرة و غريب، زهرة.”إشكالية التنمية في الجزائر دراسة تقييمية.“ مذكرة ماستر،جامعة قالمة،2009-2010.

16. موري، سمية.”اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر.“ رسالة ماجستر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009-2010.

17. يونسي، صبرينة .”الدولة من حالة الدولة الريعية التوزيعية إلى حالة الدولة المنتجة –مقاربة في صياغة النموذج.“ أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة باجي مختار-عنابة ،2012.

ثالثا: مقالات:

1. الجواهرة، هاني .”الاقتصاد الريعي و تأثيره في الدولة و المجتمع.“مجلة اليوم10957(2003).

2. الحمداني، عودت ناجي .”الريع الاقتصادي و الاقتصاد ألريعي.“مجلة الحزب الشيوعي العراقي1،(2015).

3. الشيمي، محمد نبيل .”الاقتصاد الريعي المفهوم و الإشكالية.“الحوار المتمدن 3637(2012):3.

4. النشاشيبي ،كريم وآخرون.“ الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق.“ صندوق النقد الدولي ، (1998).

5. – عطار ،عبد المجيد .”تواضع اكتشافات الغاز يهدد مكانة الجزائر في السوق الأوربية.“(الجزائر:جريدة الرؤية الاقتصادية ، (24أكتوبر2010).

6. **أديب،** عبد السلام .”تاريخ اقتصاد الريع في المغرب.”مجلة الحوار المتمدن3911(2012).

7. باشي، أحمد.” القطاع الفلاحي بين واقع و متطلبات الاصلاح.” مجلة الباحث العدد الثاني، جامعة الجزائر(2003).

8. بدعيدة ،عبد الله .”التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية.” مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، (1999).

9. برحومة ،عبد المجيد .”الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر مند 1988و أثرها على القضاء الاقتصادي و الاجتماعي.”مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 6 (2006).

10. بشارة، أحمد.”الاقتصاد ألريعي نظام ريعي استثنائي لا يدوم طويلا،لأنه مع نفاد الثروات الطبيعية تقف الدول أمام اقتصاد مشلول.”مجلة مصر العربية3516(2015):1.

11. بن صنيتان ،محمد .”الدولة الريعية ...مجلس التعاون الخليجي نموذجا.”جريدة العرب الدولية(الشرق الاوسط)(2013).

12. بوفليح ،نبيل .”صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة في الجزائر.”مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، بدون سنة نشر.

13. بوفليخ، نبيل .”دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010).” الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف 9 (2013).

14. جعفر، نبيل عبد الرضا.”مفهوم الدولة الريعية،العراق.”مجلة الحوار المتمدن36(2012).

15. حاكمي، بوحفص .”مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي .”مجلة العلوم الإنسانية 32(2007) .

16. خباية ،عبد الله وحباية ،صهيب وكرار، أحمد .”تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة و تحديات التنفيذ دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا.”مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية10(2013).

17. دياب، فهد الطائي.”المظاهر السياسية لاقتصاد الريعي.”رابطة ابطال الشام، 3265 (2010) .

18. رزمان ،كريم .”التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي2001–2004.”مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية7(2010).

19. رشا ،أبو زكي.”الاقتصاد الريعي يولد من الفساد و يولده.”مجلة الأخبار 660(2008).

20. زبيري ،رابح . ”حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية.” مجلة العلوم الإنسانية، (2004).

21. شهاب، سلام جبار .”الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية(دول الخليج نموذجا).” مجلة السياسة و الدولية 3904 (2009).

22. الصافي ،إبراهيم .”أورام الريع المغربي.”مجلة الحياة3162(2013).

23. طالبي، محمد و ساهل ،محمد .”أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة–عرض تجربة ألمانيا.”مجلة الباحث 6(2008).

24. فحرو، علي محمد .”الدولة الريعية و الانتقال إلى الديمقراطية.”مجلة الشروق ،العدد3521(2015) .

25. كرمان ،عبد الوهاب .” التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. "بنك الجزائر، (2000).

26. لخضر ،عبد الرزاق مولاي و بورحلي، خالد ."متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري."المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 04(جوان2016).

27. مخلفي ،أمينة ."النفط و الطاقات البديلة المتجددة و الغير متجددة."مجلة الباحث9(2011).

28. مرزوق ،النصف ."ماهو الاقتصاد الريعي."مجلة عرب ريم3941 (2016) .

29. مهدي، وائل ." تقلبات أسعار النفط طريق طويل من التجارب."جريدة العرب الدولية13161(2014).

رابعا:الجرائد:

1. جريدة الخبر . المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية. العدد 4818 (2015/06/11).
2. الجريدة الرسمية .الصادرة بتاريخ 29ديسومبر2002،المتضمنة لقانون المالية لسنة2002.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. القانون10-6، المادة10، العدد07، 27يناير2010.
4. جريدة العرب الاقتصادية الدولية."مواقع إنتاج الكهرباء. " العدد6058 (2010).

خامسا:ملتقيات:

1. حاكمي، بوحفص." الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر."ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ،جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر، 2001.

2. بلوناس، عبد الله ." برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري." ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية، بومرداس–الجزائر، 29 – 30 أكتوبر، 2001.
3. بوعشة، مبارك ."أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا."الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة،جامعة 20اوت1955سكيكدة، 21،22نوفمبر،2007.
4. حفناوي ،امال ."مشاريع الجزائر الإستتمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الانتعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح." ورقة مقدمة في ابخاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستتمارات العامة و إنعكاستها على التشغيل و الإستتمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014،جامعة سطيف11،1–12مارس2013.
5. راتول ،محمد ."صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجيه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتامين إمدادات الطاقة الأحفورية و حماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك."،الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل الرهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، يومي20و21نوفمبر 2012.
6. راهم ،فريدوبوركاب نبيل.انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج." ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية ،جامعة سطيف،2015.
7. شلالي ،عبد القادر و عوينات ،عبد القادر."الواقع السياسي في الجزائر وافاق النهوض به في مطلع2025."ورقة مقدمة للملتقى وطني حول سياحة في الجزائر واقع و أفاق،البويرة،11–12ماي،2010.

8. عماري، عمار ."إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها. "مداخلة ألقيت في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف،7-8افريل،2008.

9. فوزي ،عبد الرزاق و كاتبة ،بوروبة ."إشكالية الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إجراءات الدولة و التحديات الراهنة." الملتقى الدولي حول برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو، جامعة سطيف ،22/21مارس2013 .

10. مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"،(ورقة مقدمة في إطار اشتعال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة:حول أزمة أسوق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري،قراءة في تطورات في أسواق الطاقة، جامعة عبد القادر قسنطينة،14ماي،2015).

سادسا: التقارير:

1. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية،" الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي،"(السعودية: مجلس الغرف السعودية (10 أكتوبر 2008).

2. البرامج التنموي الخماسي2010-2014،بيان مجلس الوزراء،ص1.

3. وزارة الطاقة،" برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ،" جانفي 2016 ،ص05.

سابعا :المواقع الإلكترونية:

1. – الرزوق، حامد عباس ."الريوع عند ماركس." اطلع عليه بتاريخ 06افريل،2017، http ://www.uobabylon.edu.iq.

2. "اثر تقلبات أسعار النفط على الجزائر." اطلع عليه بتاريخ 7أفريل2017 ،http://www.elbilad.net.

3. "أزمة اقتصادية في الجزائر. " اطلع عليه بتاريخ 04أفريل2017، www.premier minister-dz.org

4. "اقتصاديات الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية." مركز دراسات البحوث، غرفة الشرقية، اطلع عليه بتاريخ 16أفريل،2017 ،www.env-gro.com .

5. "التنمية المستدامة."إطلع عليه بتاريخ25فيفري،2017، .http://bohothe.blogspot.com/2008/11/blog-post_18.html

6. "الطاقات المتجددة." اطلع عليه بتاريخ 12افريل2017،موقع وكالة الطاقة الدولية www.ieg.org

7. "تطورات الخزينة العمومية." اطلع عليه بتاريخ7أفريل 2017 ،http://www.el-hourria.com

8. "مشروع صحرا سولار بريدر بالجزائر."إطلع عليه بتاريخ 17افريل، 2017، http://.www.arabic-military.com/t47102-topic،

9. www.startimes.com

10. الإذاعة الجزائرية." مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها." اطلع عليه بتاريخ 20أفريل،2017،http://www.radioalgerie.dz/news/ar

11. البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر2004-2009 ." إطلع عليه في 15أفريل،2017،

12. بشارة ،احمد ."التنمية المستدامة(مفهومها،أبعادها،مؤشراتها)." اطلع عليه بتاريخ2افريل،2017،http://www.masralarabia.com

13. تصريحات وزير الفلاحة و التنمية الريفية"رشيد بن عيسى."الجزائر حققت الأمن العدائي بفضل سياسة التجديد ألفلاحي و الريفي."اطلع عليه بتاريخ 28أفريل01،2017،www.djarairess.com/echchaab/28104

14. خلاف، بودرية ."تقدير إنتاج الهيدروجين الشمسي في الجنوب الجزائري،عوائد الطاقات المتجددة."مركز تطوير الطاقات المتجددة،الجزائر2003،ص74،اطلع عليه بتاريخ 14أفريل 2017 www.cdre.dz/download/art12.pdf/.

15. دون ذكر اسم صاحب المقالة."الزراعة في الجزائر." إطلع عليه يوم 25أفريل 2017، http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-post_1594.html

16. الديوان الوطني لإحصاء." حصيلة 2008،2007 ."اطلع عليه بتاريخ 3أفريل2017،. www.ons.dz آخر تصفح : 2017/04/12.

17. عطية ،جمعة مصطفى. "التنمية المستدامة وأهدافها."إطلع عليه بتاريخ25فيفري،2017،http://www.alukah.net/culture/0/106339/.

18. كحال ،حمزة ."الجزائر تحسر 31مليار دولار بسبب النفط."اطلع عليه بتاريخ 18 افريل،2017، http://www.algeriachannel.net

19. المجلس الأعلى للتعليم."التنمية المستدامة."إطلع عليه بتاريخ 1أفريل،2017، https://socialscience2009.wikispaces.com/file/view/4.pdf

20. مريزق ،عتمان ."دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة، قراءة للواقع الجزائري."المدرسة العليا للتجارة،إطلع عليه بتاريخ 21أفريل،2017،www.docstoc.com/docs/145136846..

21. مونيا."الاقتصاد الجزائري من 1962 إلى التسعينيات."إطلع عليه بتاريخ3مارس،2017،http://www.startimes.com/?t=32549126 .

22. نسرين لعراش،"قانون المالية 2017:تفاصيل الضرائب و الرسوم الجديدة،"إطلع عليه بتاريخ4أفريل،2017، http://aljazairalyoum.com/قانون-المالية-2017-تفصيل- الضرائب-الرسو/

المراجع باللغة الأجنبية:

كتب باللغة الاجنبية:

1. ben marida ,Mohamed. Faire de l'Afrique un continent tourné vers le développement industriel. Algérie :ministre de l'industrie N°Spesial,Avril2011.
2. benachanhou, Abdelatif . "la fabrication de l'Algérie ." Algérie :alwatan,2001.
3. Benachenhou ,Abdellatif." Du budget au marché." Alger :Alpha éditions,2004
4. Benbitour ,Ahmed. "L'Algérie au Troisième Défis Millénaire et Potentialités ."Algérie : éditions MARINOOR, 1998 .
5. benbitour ,ahmed."l'Algérie au troisième millénaire :défi et potentialités." Alger :marinoor,2012.
6. Burgenmeier ,Beat. "Economie du développement durable."Belgique, De Boeck Editions, 2007.
7. dalemont ,Etinne." le pétrole ."Algérie : édition refondue ,1979
8. "Développement durable et entreprises (un défi pour les manageurs) ."France :édition afnor, 2004.
9. Mebtour ,ABDERRAHMANE Et Autres. "Bilan Du Président Abdelaziz‹Bouteflika 1999-2004 Et Perspectives." Alger : Les Editions Dar El Gharb, 2004.
10. ministre de l'énergie et des mines ." Guide des énergies renouvelables." Algérie :édition 2007.
11. Norton ,Graham. "The Vulnerable Voyager: New Threats for Tourism in The World Today."England :jstor,1994.

مقالات باللغة الأجنبية:

1. A, Sid Ahmed. " Développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde."France- Paris :Publisud(1983) .
2. Benhalima ,Ammour." L'économie Algérienne et ses perspectives de développement ".polycopie104(1987).
3. Benissad ,Hocine." La réforme économique en Algérie," OPU, Algérie(1991).
4. Broutin، Nicolas. Les énergies renouvelables en Algérie. France :UBIFRANCE et les MISSIONS ÉCONOMIQUES(30 Avril 2009) .
5. Destremau ,Blandine . " Formes et mutations des économies rentières au Moyen-Orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen. " In Revue Tiers Monde 163, (2000).
6. hania ،Amardgia Adnani". Algérie, énergie solaire et Hydrogène :développement durable".office des publications universitaire1 Alger(2007.)
7. Laklaf ,B." L'accumulation des réserves de change et les risques du mal Hollandais." Algérie : Journal El Watan (12 décembre 2005).
8. Langlois, Fabrice Nodé. ″ Les investissements pétroliers ont chuté en 2009 ″,(France : Journal le Figaro Paris, rubrique économie, publié le 23/11/2009).
9. p-barret. "la théorie de prix l'énergie dans la pensée économique." liberty and economics 103(1998).
10. sid ،Ahmed". element de la strategies de développement du tourisme en algerie. "reunion d'experts sur la contribution du tourisme a un développement durable (ONUCED)(2013).

التقارير باللغة الأجنبية:

1. Rapport du FMI N0.05/52, "Fonds Monétaire International , Algérie : Question Choisies ," (Mai 2006):7

المواقع باللغة الأجنبية:

1) "Guidelines to Renevlable Energies" Edition 2007, P : 41
2) -"le programme d'appui a la diversification de l'économie en Algérie réalisé en 2013". revue de presse http://www.andi.dz/index.php /fr/presse/813-le-programeme-d-appui-a-la-diversification-de-l-economie-en-algerie-realiseen-2013 , consulté le 06/05/1017.
3) agence nationale de développement de l'investissement, " secteur des énergies renouvelables ,énergie solaire,2017"،
4) Aoudia ,Jacques Oueld. "Une lecture économique de la crise algérienne." http://www.andi.dz/i,dex.php/fr/les-eneregies-renouvlables , consulter le 15avril,2017. http://www.fen.fr/~marchand/LIEN/Lien%2035/LCA.html , ,consulter le 12avril,2017. https://www.boem.gov/National-and-Regional-Guidelines-for-Renewable-Energy-Activities/ ,consulter le 13avril,2017.
5) une nouvelle stratégie industrielle pour l'Algérie,"2007، http://www.algeriedz.com/article7667.html ,consulté le 17/05/2017.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**3**
الفصل الأول: الإقتصاد الريعي والتنمية المستدامة: دراسة معرفية ونظرية.	**12**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإقتصاد الريعي.	**13**
المطلب الأول: تعريف كل من الريع و الاقتصاد ألريعي و الدولة الريعة.	**13**
1. تعريف الاقتصاد ألريعي .	**13**
2. تعريف الريع.	**15**
3. مفهوم الدولة الريعية.	**17**
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي.	**18**
المطلب الثالث: المرجعية النظرية للريوع.	**20**
1. الريوع عند الفيزيوقراط و الكلاسيك.	**20**
2. الريع عند النيوكلاسيك.	**23**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.	**25**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وجذورها التاريخية.	**25**
1. السياقات التاريخية للتنمية المستدامة.	**25**
2. تعريف التنمية المستدامة.	**29**
المطلب الثاني: التنمية المستدامة: الأهداف والخصائص والأبعاد.	**35**
1. أهداف التنمية المستدامة.	**35**
2. خصائص التنمية المستدامة.	**40**
3. أبعاد التنمية المستدامة.	**42**
4. تحديات ومعوقات التنمية المستدامة.	**47**

الفصل الثاني: الإقتصاد الريعي و التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التأثيرات.	**51**
المبحث الأول: مدخل حول واقع الإقتصاد الريعي في الجزائر.	**52**
1. الوضع الاقتصادي الجزائري ما قبل الاستقلال.	**52**
2. الإقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي.	**54**
3. الاقتصاد الجزائري أثناء فترة التحول نحو اقتصاد السوق.	**60**
المبحث الثاني: مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر.	**65**
1. استغلال المواد الريعية (البترول–الغاز)في الجزائر.	**65**
2. تطور العائدات النفطية ما بين 1990–2017.	**67**
المبحث الثالث: واقع التنمية المستدامة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ما بين الفترة 2000–2014	**72**
1. برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001–2004.	**72**
2. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من 2005 إلى غاية 2009.	**76**
3. السياسات التنموية من خلال المخطط 2010–2014.	**79**
الفصل الثالث: السياسات التنموية والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر .	**84**
المبحث الأول: دوافع التحول نحو اقتصاد إنتاجي في الجزائر.	**85**
المطلب الأول: أثار اعتماد على الإقتصاد الريعي في الجزائر.	**85**
المطلب الثاني: حقيقة الوصول إلى نهاية النفط.	**87**
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على أوضاع قطاع النفط في الجزائر.	**88**
1. تراجع حجم الإستثمارات في قطاع الطاقة.	**89**
2. انخفاض الطلب العالمي على النفط.	**90**
3. أثار الأزمة المالية في الجزائر.	**90**

المبحث الثاني: تطوير و تنمية مصادر الطاقة البديلة لتعويض الموارد النفطية الناضبة من أجل ضمان تنمية مستدامة في الجزائر	**93**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمصادر الطاقة البديلة.	**95**
1. الطاقات المتجددة: المفهوم و المصادر	**95**
2. العقبات والتحديات التي تواجه تبني الطاقات المتجددة.	**99**
المطلب الثاني: واقع وإمكانيات الطاقة البديلة للنفط في الجزائر.	**100**
1. الطاقات المتجددة في الجزائر	**100**
2. تطوير وتنمية المصادر المتجددة في الجزائر من أجل تخفيف استهلاك المواد النفطية و تحقيق التنمية المستدامة: أفاق و متطلبات.	**108**
المبحث الثالث: ضرورة الجزائر الملحة لتنويع منتجاتها من أجل تعويض النفط الزائل في المستقبل و ضمان ديمومة التنمية.	**112**
المطلب الأول: إستراتيجيات المقترحة لإعادة تأهيل التنمية الصناعية.	**112**
1. تنمية الصناعة الجزائرية	**112**
2. إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر	**114**
المطلب الثاني: متطلبات النهوض بالقطاع ألفلاحي كآلية لتحقيق التنمية.	**115**
1. واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر	**116**
2. متطلبات النهوض بالقطاع ألفلاحي	**118**
المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية السياحية و متطلبات نجاحها.	**119**
1. إستراتيجيات التنمية السياحية	**120**
2. متطلبات إحياء القطاع السياحي	**121**
المطلب الرابع: دعم الإستثمار الأجنبي.	**122**

الملخص:

تناولت في هذه الدراسة البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، كونها تعاني من عوائق كبيرة وعديدة ناجمة عن عدم سلامة ديمومة الموارد النفطية و مشكل خضوعها لقطاع المحروقات و عن بعض الاختلالات المصاحبة لعدم تطبيق الحسن لسياسات تنموية جديدة، وذلك في ظل وفرة مالية، وفي هذا الخصوص أصبحت التنمية الإقتصادية المستدامة من بين أبرز إهتمامات الدولة حيث عملت على إيجاد بدائل لهذا القطاع من خلال تسليط الضوء على إمكانيات الجزائر الهائلة من الموارد المتجددة و محاولتها النهوض بالقطاع الصناعي و الفلاحي و السياحي و تشجيع الإستثمار لضمان تنويع في الإقتصاد الجزائري و الإبتعاد عن كابوس نفاد الموارد الريعية.

الكلمات المفتاحية:

الإقتصاد الريعي، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة، سياسات تنموية.

abstract :

I dealt with this study the Economic dimension of Sustainable development in Algeria, As it suffers from great obstacles And many caused by the lack of soundness of oil resources And the issue of submission to the hydrocarbons sector, And some of the imbalances associated with non-application right the New development policies, In financial abundance, In this regard Sustainable economic development has become the most important concerns of the State, Where it worked to find alternatives solution to this sector, Through the highlight On Algeria's enormous potential Of renewable resources, And its attempt to promote the industrial sector, agriculture and tourism and encourage investment To ensure diversification in the Algerian economy and to avoid the nightmare of depletion of rent resources.

keys words :

Rent economy, sustainable development, Renewable energy, Development policies.